المشروع الوطني الفلسطيني والبحث عن الدولة

(من إستراتيجية التحرير إلى دهاليز التسوية)

أ-د/ إبراهيم أبراش

2012

عندما جاء العبرانيون إلى فلسطين قبل ثلاثة آلاف سنة وجدوا الفلسطينيين هناك،هذا ما تُقر به نصوص التوراة وكتب التاريخ،واليوم وبعد أكثر من ثلاثة آلاف سنة وبالرغم من تعاقب الديانات والإمبراطوريات مازالت فلسطين والشعب الفلسطيني حقيقة لا ينكرها احد.هذا معناه أن مصير الشعوب وتاريخها لا يرتهنا بتقلب الأزمان ولا بتغير موازين قوى إقليمية أو دولية، والأهم من ذلك لا يرتهنا بمصير ومآل الأحزاب والنخب السياسية التي تفرزها كل مرحلة.فإذا كان صعود وسقوط دول وإمبراطوريات لم يلغ وجود الشعب الفلسطيني فإن هزائم وفشل أحزاب ونخب لن يلغي وجود الشعب والقضية. الأحزاب والنخب لا تصنع الشعب ولكن الشعب هو الذي يصنع الأحزاب والنخب.

حالة التيه السياسي والفشل التي تعيشها كل مكونات النظام السياسي الفلسطيني من سلطتين وحكومتين وأحزاب على رأسها حركتي حماس فتح تتعاظم يوما بعد يوم،مما يجعل المراهنة على هذه القوى لتحقيق الحلم الفلسطيني في الدولة يتراجع، دون أن يعني ذلك الدعوة لتجاهل هذه القوى أو إسقاطها لأنه ومما هو مؤسف لم يتمكن الشعب الفلسطيني من إنتاج قوى سياسية جديدة تقدم خيارات بديلة سوى جماعات صغيرة زادت الأمور إرباكا والمشهد تذررا.

لكن ... وحيث أن مصير الشعوب ليس رهنا بالأحزاب بل بإرادة الشعب،وفي ظل التحركات الشعبية العربية والتأييد المتزايد للقضية الفلسطينية على المستوى العالمي والذي يواكبه تزايد عزلة إسرائيل وانكشاف سياسياتها العدوانية والإرهابية،فإن الأمل بإنصاف الشعب الفلسطيني بتمكينه من دولة مستقلة خاصة به على أرض فلسطين ما زال يراودنا ،لأن الشعب الفلسطيني مر بظروف لا تقل قتامة عن ظروفه الحالية واستطاع أن ينهض مجددا،إنه كما سماه الراحل أبو عمار كطائر الفينيق الذي ينهض من تحت الرماد.

كتابنا هذا ليس مجرد سرد تاريخي لمسيرة المشروع الوطني وعلاقته بالدولة وليس دراسة نقدية للقوى والأحزاب التي قادت النضال الوطني خلال المرحلة السابقة وما زالت ،ولكنه محاولة من شخص كان في قلب الحدث وعاصر القضية يوما بيوم ،إنه محاولة لاستخلاص الدروس والعبر من تجارب الماضي وطرح رؤية إستراتيجية للخروج من المأزق.

أ-د/ إبراهيم أبراش

غزة:فبراير 2012

**الفصل الأول**

**المشروع الوطني بين استنهاض الهوية وإستراتيجية التحرير**

ما بعد النكبة مباشرة دخل الفلسطينيون حالة من التيه السياسي امتدت حتى بداية الستينات،خلال هذه المرحلة انشغل الفلسطينيون بترتيب أوضاعهم المعيشية والبحث عن لقمة العيش ،والنشطون السياسيون منهم مارسوا السياسية في إطار أحزاب قومية وإسلامية ليس كوطنيين فلسطينيين بل كقوميين أو إسلاميين،وعليه كان من الصعب الحديث آنذاك عن مشروع وطني فلسطيني أو برنامج عمل فلسطيني.لم يبدأ الحديث عن مشروع وطني إلا مع استنهاض الوطنية الفلسطينية على يد شباب مستقلين عن الظاهرة الحزبية العربية أو كانوا منتمين لها ثم انفصلوا عنها،ويمكن القول أن حركة التحرر الوطني الفلسطيني (فتح) كانت ريادية في ظهور الوطنية الفلسطينية الحديثة ولكن ضمن صياغات مبهمة في البداية حيث كان هدف استنهاض الوطنية والتحرر من الهيمنة الرسمية العربية له الأولوية على غيره من الأهداف.ويمكن القول بأن الولادة الثانية لمنظمة التحرير -1968 – كانت منعطفا رئيسا في مسيرة المشروع الوطني .

**المبحث الأول**

**مقاربة نظرية لمفهوم المشروع الوطني**

مقاربة المشروع الوطني تتطلب درجة من الحيادية العلمية وبالتالي ملامسة خطوط حمراء يعتبرها البعض من المحرمات أو الثوابت كالمقاومة أو القول بأن فلسطين وقف إسلامي أو حق العودة أو الاعتراف بإسرائيل،حتى السلطة في ظل الاحتلال سواء في الضفة أو غزة تحولت لثابت تستحق القتال دفاعا عنها بالنسبة للبعض،الخ.كل ذلك يتطلب طرح التساؤلات والإشكاليات التالية: لماذا يتغير المشروع الوطني من حيث النطاق الجغرافي واستراتيجيات العمل لإنجازه من فترة زمنية لأخرى؟ وإن كان المشروع الوطني هو الدولة المستقلة بالضفة وغزة فهل الجغرافيا السياسية تسمح بقيام هذه الدولة المستقلة ضمن المعطيات الجيوسياسية القائمة؟وما علاقة المشروع الوطني بالسلطة؟ وإن كانت السلطة أداة لتحقيق المشروع الوطني فلماذا استمرت هذه الأداة لأكثر من خمسة عشر عاما دون ملاحظة تقدم نحو الدولة؟وإن كانت السلطة الوطنية مجرد أداة فما هي مرجعيتها وإستراتيجيتها لإنجاز مشروع الدولة ؟وإن كانت أداتها هي المفاوضات والتسوية السلمية فما هو مصير السلطة والمشروع الوطني بعد فشل المفاوضات أو وصولها لطريق المسدود؟ وما هي علاقة السلطة إن كانت مجرد أداة بالمقاومة ؟ وكيف يمكن المواءمة ما بين الحديث عن المشروع الوطني ومواصلة الاستيطان في الضفة وتعزيز حالة الفصل والقطيعة بين شطري المشروع الوطني؟ وما علاقة حركة حماس والجهاد الإسلامي بالمشروع الوطني؟ وهل يمكن التوفيق بين المشروع الوطني و(المشروع الإسلامي) الذي تمثله حركة حماس؟. كل ذلك يتطلب وقفة حول تعريف المشروع الوطني من حيث ماهيته ووسائل تحققه وارتباطاته بالمشاريع والمحاور الإقليمية. وبعد العدوان على غزة وما صاحبه وتبعه من حراك دولي فهل المشروع الوطني ما زال قابلا للتطبيق أم أننا أمام معادلة جديدة للصراع؟.
**المطلب الأول:مقاربة نظرية لمفهوم المشروع الوطني**

في ظل انشغال الشعب الفلسطيني بمتطلبات الحياة اليومية بسبب سياسة الحصار وفي ظل انشغال النخب السياسية بالصراع على السلطة ومكتسباتها،ومع الانقسام الجيوسياسي ومع المد الأصولي وما صاحبه من حديث عن مشروع إسلامي مرتبط بمرجعيات خارجية، تناسى البعض أن الشعب الفلسطيني ما زال تحت الاحتلال وأن المرحلة ما زالت مرحلة تحرر وطني ،ومرحلة التحرر الوطني تحتاج لمشروع تحرر وطني وليس لسلطة تحت الاحتلال أو تغييب للوطني لحساب أي أيديولوجية أخرى. هذا الخروج عن سياق الوطنية والتحرر الوطني جعل من يتحدث عن المشروع الوطني كمن يغرد خارج السرب أو كمن ينتمي لعالم قد ولى.

لا يوجد شعب بدون وطن يمارس فيه أبناؤه حياتهم الطبيعية ويحققوا ذواتهم ويفتخرون بالانتساب إليه،ولا وطن بدون فكر وثقافة وهوية وطنية تعزز انتماء أبناء الشعب لوطنهم، ولا فكر وطني بدون مشروع وطني يحدد أهداف وطموحات الشعب وآليات تحقيق هذه الأهداف،ولا مشروع وطني بدون ثوابت ومرجعيات تعبر عن القواسم المشتركة والحقوق الوطنية محل التوافق الوطني بغض النظر عن الدين أو اللون أو الطبقة أو الأيديولوجية،وتحشد من خلفها الشعب في مواجهة النزعات والارتباطات ما قبل الوطنية وفي مواجهة التحديات الخارجية .
إذا كان الوطن متجسدا بدولة مستقلة ينتفي مبرر الحديث عن مشروع وطني لان المشروع هو الفكرة قبل التحقق ،وعندما يُنجز المشروع بقيام الدولة يتم التعبير عن الفكرة والثوابت الوطنية من خلال الثقافة ورموز الهوية والقانون الأساسي أو الدستور،أو من خلال أحزاب أو قوى وطنية قد تدخل في حالة صراع مع إيديولوجيات ذات امتدادات عبر وطنية كالأممية الاشتراكية أو الشيوعية والأيديولوجية القومية والأيديولوجيات الدينية وفي مواجهة النزعات التي تهدد وجود الدولة الوطنية ووحدة الأمة،ولكن عندما تغيب الدولة ويصبح الوطن كهوية وثقافة مهددا وجوديا بسبب الاحتلال، يصبح المشروع الوطني ضرورة وجودية وينتفي مبرر وجود إيديولوجيات عابرة للوطنيات أو ما قبل الوطنية إلا كتوظيف وسائلي وغائي لخدمة المشروع الوطني،بمعنى انه في حالة وجود أحزاب وحركات في إطار حركة التحرر فعلى هذه القوى توطين إيديولوجياتها واستراتيجياتها ضمن ثوابت وطنية لا يجوز الاختلاف عليها،فتوظف امتداداتها القومية أو الأممية أو الدينية لصالح المشروع الوطني وليس العكس،وإلا سيصبح الاشتغال على هذه الإيديولوجيات على حساب العمل الوطني ومتطلبات تحقيق الوطن كهوية ودولة.
المتتبع لتاريخ الشعوب الخاضعة للاستعمار والتي أطرت حركتها السياسية في إطار سياسي وطني سيلاحظ أن هذه المشاريع كانت دوما مشاريع وحركات تحرر وطني،فالمشروع الوطني الحقيقي يأخذ مضمونا فكريا وممارسة عملية كحركة تحرر من الاستعمار أو في مواجهة تهديدات وجودية، وعندما ينتفي البعد التحرري الوطني بمضامينه السياسية والعسكرية والاجتماعية يتحول لمشروع /أداة في خدمة الاستعمار أو في خدمة نخب توظف الفكرة الوطنية وقضايا الشعب لغير المصلحة الوطنية،كما أن الشعب الخاضع للاحتلال يناضل في إطار مشروع وطني واحد بثوابت ومرجعيات محل توافق الأمة ولا يجوز وجود أكثر من مشروع وطني أو قيادة وطنية أو إستراتيجية عمل وطني لنفس الشعب وفي نفس مرحلة حركة التحرر وإلا ستتضارب وتتصارع هذه المشاريع مع بعضها البعض ويتحول الصراع من صراع الشعب، كل الشعب، ضد العدو المُهدِد للوجود الوطني، لصراعات داخلية مما يستنزف جهود الشعب،والمتابع لتاريخ الشعوب سيكتشف بان المستعمِر كان يعمل دوما على شق وحدة الشعب بخلق قوى وأحزاب تحت مسميات متعددة لتدخل في مواجهات مع الوطنيين الحقيقيين أصحاب المشروع الوطني التحرري.
المشروع الوطني حالة نضالية قسرية، فوجود تهديد حقيقي للوجود الوطني كدولة وهوية وثقافة وطنية هي مبررات ودوافع ظهور مشروع وطني،فهو مشروع يعكس ويعبر عن وجود أزمة وخوف ينتاب الشعب على وجوده فيدفعه للتمركز على الذات وشحذ كل عناصر المقاومة الذاتية متوسلا بكل القواسم المشتركة بين أبناء الأمة من تاريخ ودين وقيم ومعاناة مشتركة ومصالح مشتركة،المشروع الوطني هو مشروع الحرية والاستقلال لكل أمة.

**المطلب الثاني :المشروع الوطني الفلسطيني: مشروع تحرر وطني**

 منذ أن ظهر الخطر الصهيوني في فلسطين نهاية القرن التاسع عشر ممثلا بالاستيطان ثم وعد بلفور ثم تجسده كيانا سياسيا بقيام دولة إسرائيل،كان من ضمن الشعارات التي رفعها الفلسطينيون للتعبير عن خطورة هذا الخطر الداهم مقولة (إما أن نكون أو لا نكون) وشعار (إما نحن أم هم ) ،بطبيعة الحال لم يكن المقصود بالكينونة أو الوجود هو الوجود المادي فقط لان لا قوة بالأرض تستطيع أن تلغي وجود شعب متمسكا بأرضه أو تلغي حق شعب ما دام هذا الشغب لم يتنازل عن حقوقه المشروعة، وشواهد التاريخ تبين أن كثيرا من الشعوب التي تعرضت للاحتلال أو طغت حضارة قوية وعابرة على حضارتها عادت كطائر الفينيق لتنهض من وسط الرماد بعد عقود وربما قرون من الاعتقاد بأنها اندثرت من الوجود.وعليه فإن مفهوم الكينونة أو الوجود هو الوجود السياسي للشعب الفلسطيني كدولة وكيان يعبر عن الهوية والثقافة الوطنية ويتيح للشعب مجالا لممارسة حياته الطبيعية على أرضه بدلا من حياة الشتات أو العيش تحت الاحتلال.
ولان إسرائيل تريد تأسيس وجودها على حساب الوجود الوطني الفلسطيني متوسلة في ذلك بالإضافة إلى سياسة العنف والإرهاب والاستيطان ، منطلقات تاريخية مشوهة ومقولات كاذبة كالقول (شعب بلا ارض لأرض بلا شعب) ونفي وجود شيء يسمى الشعب الفلسطيني وما صاحب ذلك من محاولات تشويه وطمس معالم الهوية والثقافة الوطنية الفلسطينية الخ،فإن الكينونة الفلسطينية هي النقيض المباشر للكيان الصهيوني ،القومية والهوية العربية لا تشكل تهديدا آنيا للكيان الصهيوني والإسلام لا يشكل تهديدا آنيا للكيان الصهيوني ،وبالمقابل الكيان الصهيوني لا يشكل تهديدا آنيا للهوية والوجود العربي والإسلامي سواء على مستوى الأمة العربية والإسلامية أو على مستوى الشعب الفلسطيني،غالبية الدول العربية والإسلامية تقيم علاقات دبلوماسية أو اقتصادية أو أمنية مع إسرائيل،والهوية العربية والإسلامية للفلسطيني غير مهددة مباشرة ولكن هويته ووجوده الوطني هو المهدد،وهذا مبرر أعطاء الأولوية للتهديد والخطر الآني على الخطر والتهديد البعيد،إعطاء الأولوية للخطر الذي تجسده الصهيونية على الوجود الوطني الفلسطيني كحالة نقيض للوجود الصهيوني،حتى وإن ذهبنا مع القائلين بالمشروع الإسلامي أو القومي فهذه المشاريع لن يكتب لها نجاح إلا بعد تثبيت الوجود الوطني الفلسطيني وليس على حسابه .
وعليه فإن فكرة ومصطلح المشروع الوطني تكاد تكون اليوم خاصية فلسطينية ومسألة التعارض أو وجود ثنائيات ما بين المشروع الوطني والمشروع القومي أو ما بين المشروع الوطني والمشروع الإسلامي هي أيضا خاصية فلسطينية وفي بعض أوجهها عربية،غالبية شعوب الأرض أنجزت مشروعها الوطني بقيام كياناتها السياسية في مراحل تاريخية متعاقبة وضمن سياقات مغايرة وكانت آخرها شعوب العالم الثالث التي أنجزت مشاريعها الوطنية مع منتصف الخمسينيات من القرن الماضي مع سياسة تصفية الاستعمار فيما دول أخرى حققت وجودها الوطني المستقل بعد تفكك المعسكر الاشتراكي بداية التسعينيات،وهناك شعوب ما زالت تناضل لتحقيق وجودها الوطني ضمن أوضاع ملتبسة ومحل خلاف كشعب دارفور والشيشان ....الشعب الفلسطيني وحده ما زال يعيش مرحلة التحرر الوطني ويناضل من اجل الاستقلال في ظل ظروف دولية وإقليمية مغايرة،واهم المتغيرات تداخل المشروع الوطني التحرري مع المشروع الإسلامي وحركات الإسلام السياسي في صراعها الذي يتعدى حدود الدولة الوطنية.

لا شك أن دولا عربية تشهد حالة من التصادم أو التعايش المتوتر ما بين القوى الوطنية من جانب وتيارات وأحزاب الإسلام السياسي التي تنادي بمشروع إسلامي أو مع أحزاب قومية تنادي بالمشروع القومي العربي الوحدوي- مع أن هذا المشروع الأخير تراجع في الفترة الأخيرة لصالح الإسلام السياسي- إلا أن هذه الحالة مفتعَلة ولا تخدم الأمة بكل مضامينها ودلالاتها الوطنية والقومية والإسلامية وهي أقرب لصراع نخب ومصالح على السلطة أكثر مما هي تعبير عن تناقضات بين هذه الانتماءات ،وليست المخططات المعادية ببعيدة عن الموضوع.

 في الوضع الطبيعي يُفترض ألا يكون هناك تناقض ما بين الانتماء الوطني والانتماء القومي والانتماء الإسلامي أو الديني بشكل عام.أن أكون مصريا أو سوريا أو فلسطينيا لا يتعارض مع حقيقة كوني قوميا عربيا ومسلما،تبرز المشكلة عندما يتم أدلجة الهويات والانتماءات،أي عندما تظهر أحزاب ونخب تصادِر الفكرة والانتماء وتُنصِب نفسها صاحبة الحق بالتعبير عن هذه الفكرة وهذا الانتماء أو الهوية ،أحزاب تزعم بأنها وطنية وبالتالي تصيغ مفهوم الهوية والانتماء الوطني حسب مشيئتها وبما يخدم مصالحها ومصالح النخب أو الطبقة التي تمثلها،وأحزاب تصادر الدين وتحتكره وتنصب نفسها ناطقة باسمه فتفسر وتؤل وتلون في الدين وتحدد المحلَل والمحَرم وتمنح صكوك غفران للبعض وتكفر آخرين،وأحزاب تصادر الفكرة القومية وتنصب نفسها ناطقة باسم الأمة العربية وتقصي بتهمة الإقليمية والشعوبية الخ كل من يناصبها العداء ،وحيث أن هذه القوى والحركات تسعى للسلطة فأنها توظف هذه الانتماءات كايدولوجيا تعبوية وتحريضية في مواجهة خصومها السياسيين ،فتبتعد الوطنية والقومية والدين عن معانيها ودلالاتها الأصلية والأصيلة وبدلا من أن تكون انتماءات موحِدة للأمة تتحول لعوامل فرقة وفتنة،وقد لاحظنا خطورة تسييس وأدلجة الانتماءات عندما مارست السلطة أحزب باسم القومية العربية ونلاحظه اليوم في ممارسات جماعات إسلامية في أكثر من بلد إسلامي.
بالرغم من المنزلق الذي تؤدي إليه أدلجة الانتماءات والهويات إلا أن الموضوع يبقى تحت السيطرة وقابل للفهم في البلدان العربية والإسلامية فشعوب هذه البلدان حققت مشروعها الوطني وبغض النظر عن طبيعة النظام السياسي فإن المواطن العربي يمارس حياته الطبيعية في وطن يعيش فيه ويُنسب إليه ويمكنه أن يجد قبرا ليُدفن فيه بعد وفاته ،وبالتالي تصبح الدعوة لمشروع إسلامي أو قومي شيئا زائدا أو إضافيا أو عقائديا طوباويا يستمد شرعيته أو مبرراته من البعد العقائدي للقائلين به أكثر من تأسيسه على حقائق تاريخية وسياسية واقعية، فإذا تحقق فلا باس بذلك وإن لم يتحقق يبقي المصري مصريا والسوري سوريا والمغربي مغربيا في وطنه فالوطن الصغير يمنحه تعويضا نفسيا وماديا عن فشل تحقق حلمه الكبير ،أيضا يمكن للديمقراطية أن تعالج بعض أوجه الخلاف وتجد بعض القواسم المشتركة بين القوى الوطنية والإسلامية المعتدلة والقومية.ولكن ماذا بالنسبة للفلسطيني الذي لا يملك وطنا خاصا به وهويته الوطنية بل وجوده الوطني مهدد بعدو يؤسس وجوده على نفي الوجود الوطني الفلسطيني؟.

**المبحث الثاني**

**المشروع الوطني الفلسطيني:ملابسات التأسيس**

المشروع الوطني محل التداول اليوم بمرجعيته القانونية ومحدداته السياسية والجغرافية، حديث نسبيا، فهو نتاج لفكر التسوية وإن لم يكن جزءا أصيلا منها، وحيث انه مشروع، أي ما قبل الانجاز، وحيث انه مرتبط بتسوية متعثرة وبحالة سياسية فلسطينية أهم مميزاتها غياب إستراتيجية عمل وطني وقيادة وحدة وطنية، فإن كثيرا من اللبس والغموض ينتاب هذا المشروع وخصوصا أنه مر بعدة مراحل وعرف عدة صياغات تتراوح فمن مشروع يؤسس على الحقوق التاريخية لمشروع سياسي يؤسس على الشرعية الدولية ثم مشروع مرتبط ومرتهن بالعملية التفاوضية وبالاتفاقات الموقعة بين المنظمة وإسرائيل وبالتالي محكوم بمبدأ العقد شرعية المتعاقدين وبموازين القوى.

**المطلب الأول:جذور الوطنية الفلسطينية**

تعود جذور الوطنية أو (القطرية الفلسطينية) لبداية القرن العشرين عندما تلمس الفلسطينيون الخطر الصهيوني على بلدهم وهي تحت الحكم العثماني ثم مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى عندما بدا تنفيذ مخطط سايكس –بيكو ،وأصبح اللبناني يقول أنا لبناني والسوري يقول أنا سوري والعراقي يقول أنا عراقي الخ، فلم يعد أمام الفلسطيني إلا أن يعبر عن هويته الوطنية لمواجهة الخطر الذي يهددها وهو الخطر الصهيوني والانتداب البريطاني.آنذاك لم يكن الحديث يدور عن مشروع وطني بل عن الاستقلال الوطني.

ظهرت فكرة مشروع وطني لأول مرة بعد النكبة مع انبثاق الوطنية الفلسطينية في نهاية الخمسينيات وكانت نشرة (فلسطيننا) المعبرة عن رأي حركة فتح فبل تأسيسها الفعلي إحدى منابر التعبير عن هذه الوطنية الصاعدة ففي أحد أعدادها جاء: "أما معركة فلسطين التي اتخذت شكلاً قومياً من البداية لا بد أن نردها إلى مرتكزاتها الأساسية، وعواملها في حدودها القطرية لتضمن لها النجاح والنصر في الجولة القادمة". .كان يتم التعبير عن الفكرة الوطنية الفلسطينية بالهوية الوطنية وبالكيانية الفلسطينية، وكان واضحا بأن المقصود بالكيان الفلسطيني، دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة الخاضعتان آنذاك لكل من الأردن ومصر "نحن الفلسطينيين مع تحمسنا وحدبنا على تحقيق الوحدة، إلا أننا ومع كل الأسف، لا نستطيع أن نفعل شيئاً في الموقف الدولي في المنطقة لعدم وجود كيان يمثلنا، ويقف على قدم المساواة مع الكيانات العربية الأخرى للمشاركة في التخطيط لتحقيق الوحدة"1، وحملت (فلسطيننا) التيار القومي العربي مسؤولية ما آلت إليه القضية الفلسطينية .
تراجعت الفكرة الوطنية عن منظمة التحرير الفلسطينية التي أوجدتها الحكومات العربية ، فبالرجوع للميثاق القومي الفلسطيني -1964-لا نجد أي حديث عن دولة فلسطينية أو مشروع وطني بمفاهيمه المتداولة الآن، لأن فكرة الدولة الوطنية كانت محرمة وممنوعة من القوى القومية ومن الأنظمة العربية. إلا أن نصوص "الميثاق الوطني (1968)"، كانت أكثر تأكيداً على الشخصية والاستقلالية الفلسطينية وإن كانت تقرن بين الاستقلالية والشخصية الفلسطينية وبين الانتماء القومي والوحدة العربية، فالمادة الثانية عشرة أكدت على أن "الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية، ولكي يؤدي دوره في تحقيقها يجب عليه، في هذه المرحلة من كفاحه الوطني، أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها، وأن ينمي الوعي بوجودها، وأن يناهض أياً من المشروعات التي من شأنها إذابتها وإضعافها. "وجاء في المادة الثامنة والعشرين: "يؤكد الشعب العربي الفلسطيني أصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها، ويرفض كل أنواع التدخل والوصاية التبعية ". أما المادة التاسعة والعشرون، فأكدت على أن "الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول، والأصيل، في تحرير واسترداد وطنه، ويحدد موقفه من كافة الدول والقوى على أساس مواقفها من قضيته ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق أهدافه".
عاد الحديث مجددا عن المشروع الوطني من طرف حركة فتح أيضا في نهاية الستينيات -1968 تقريبا- وآنذاك تداخل مفهوم المشروع الوطني مع مفهوم الدولة ، ولكن هذه المرة كان الحديث عن دولة ديمقراطية علمانية على كامل التراب الفلسطيني وقد تم تبني هذا الطرح رسميا من منظمة التحرير الفلسطينية عام 1971 عندما تبناه المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد آنذاك.
في عام 1974وبفعل ما أنتجته حرب أكتوبر 1973من مفاعيل وتداعيات سياسية وعسكرية، نضجت فكرة التسوية الفلسطينية أو خرجت من تحت الرماد، وجرت محاولة التحايل على الحقوق التاريخية بالحديث عن مشروع سلطة وطنية (على أي شبر من الأرض يتم تحريره أو يعطى لنا) ومع أن فكرة السلطة أو البرنامج المرحلي كما سمي آنذاك لم يعن التخلي عن مشروع الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني – فلسطين من البحر إلى النهر- إلا أن هذا التوجه أدى لانقسام حاد في الساحة الفلسطينية وأصبحت فكرة الدولة على جزء من فلسطين التاريخية محل تفكير جاد. انشغلت منظمة التحرير بالحرب الأهلية في لبنان وما أدت إليه الحرب من إخراج المنظمة من لبنان إلى الشتات، ثم جاءت اتفاقية كامب ديفيد وما أوجدته من حراك لفكر التسوية عربيا ودوليا، كالحديث عن مؤتمر دولي للسلام وعقد قمة فاس الأولى وفاس الثانية، كل ذلك جعل العقل السياسي الفلسطيني مهيئا أكثر لفكرة التسوية ولإعادة صياغة مفهوم المشروع الوطني والثوابت الوطنية.يلاحظ أن ولادة المشروع الوطني آنذاك تزامنت مع رفع شعار استقلالية القرار الوطني الفلسطيني، من منطلق انه لا يمكن تأسيس مشروع وطني دون قرار وطني مستقل، و كانت منظمة التحرير وتحديدا حركة فتح ترمي من وراء رفع شعار استقلالية القرار، وضع حد للتدخلات الخارجية وخصوصا العربية بالشأن الفلسطيني والحيلولة دون إلحاق الشأن الفلسطيني بهذا المحور العربي أو ذاك- وقد يكون العرب يرمون من وراء الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا ووحيدا دفعها لخيار التسوية.
يمكن اعتبار بيان إعلان الاستقلال في دورة المجلس الوطني بالجزائر عام 1988 بداية التحول في مرجعية الحقوق المشروعة وفي مفهوم الثوابت الوطنية والمشروع الوطني، فلأول مرة يتم الاعتراف بقرارات الشرعية الدولية بديلا للشرعية التاريخية واعتمادها كمرجعية لمشروع وطني قد تنتجه تسوية سلمية، وقد تأكدت هذه المرجعية في مؤتمر مدريد ثم في اتفاقية أوسلو ولكن في هذه الأخيرة بتوظيف انتقائي للشرعية الدولية فرضته الولايات المتحدة وإسرائيل، حيث تم الاقتصار على قراري 242 و 338 من بين عشرات قرارات الشرعية الدولية، فمثلا تم تغييب قرار التقسيم 181 وقرار عودة اللاجئين 194، الأمر الذي أدخل التسوية والمشروع الوطني قي متاهات التفسيرات الغامضة لقرار 242.

**المطلب الثاني:منظمة التحرير وإحياء الكيانية السياسية**

عدة عوامل أدت لقيام منظمة التحرير وصيرتها ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني ،منها فلسطينية وأخرى عربية:-

أولا:فلسطينيا بدأ الفلسطينيون يخرجون من حالة التيه السياسي التي أصابتهم بسبب النكبة والتهجير وأصبحت الوطنية الفلسطينية تفرض نفسها وتنتشر بين الشباب في مختلف مناطق تواجدهم في الشتات،وكان الحديث عن ظهور تنظيم فلسطيني يسمى (حركة فتح ) عاملا معززا ومُسَرِعا لاستنهاض الهوية الوطنية والمطالبة بتجسيدها عمليا بكيانية سياسية.

ثانيا:عربيا وبالرغم من التباس الموقف العربي بالنسبة لدوافع تأسيس المنظمة بقرار قمة عربية فقد ذهب البعض للقول بان دافع الأنظمة العربية، وخصوصا مصر بقيادة جمال عبد الناصر كان التخلص من عبء القضية الفلسطينية وتحميل الفلسطينيين مسؤولية صراع يسبب للأنظمة إحراجا ويكشف عجزهم المتواصل عن فعل شي[[1]](#footnote-2).وفي جميع الأحوال فإن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية ومنحها صفة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني شكل بداية الفصل ما بين المشروع الوطني الفلسطيني والمشروع القومي.

 بالرغم من ذلك فإن ظهور المنظمة شكل منعطفا مصيرا في التاريخ الحديث للشعب الفلسطيني للأسباب التالية:-

1-إنها عبرت عن الهوية الوطنية الفلسطينية التي كانت معرضة للتبديد، و أخرجت الشعب الفلسطيني من حالة اللجوء والوصاية واليأس والإحباط وجعلت القضية الفلسطينية قضية شعب يناضل من اجل الحرية والاستقلال؟.
**2** -ممارستها الكفاح المسلح قي مواجهة العدو،فصفتها التمثيلية للشعب واعتراف العالم بها استمدا من حضورها كحركة تحرر وطني وانطلاقا من حق الشعوب بتقرير مصيرها الوطني.كان العمل الفدائي داخل الكيان الصهيوني أو عبر الحدود الأردنية واللبنانية أو خارج فلسطين هو ما جعل الشعب الفلسطيني يلتف حول فصائل المقاومة وخصوصا حركة فتح وبالتالي حول المنظمة عندما سيطرت هذه الفصائل على المنظمة عام 1968،وكان عام 1974 عام الاعتراف بها ممثلا شرعيا ووحيدا هو عام ظهور إستراتيجية جديدة توفق ما بين المقاومة والنضال السياسي والدبلوماسي.
**3** -كانت قوة المنظمة مستمدة بالإضافة إلى ذلك من حفاظها على استقلالية القرار الوطني قي مواجهة كل التحديات الخارجية.ما كانت المنظمة تستحق صفة الممثل الشرعي والوحيد للشعب لو لم تكن تملك قرارا مستقلا بالرغم من التحديات والمعارك التي خاضتها المنظمة للحفاظ على استقلالية هذا القرار والمزالق الناتجة عن التفسير السيئ والممارسة الخاطئة أحيانا لاستقلالية القرار.

 4-كونها إطارا جامعا للكل الفلسطيني مفتوحا للفلسطينيين جميعا أفرادا وجماعات بغض النظر عن الأيديولوجيات،ففيها تعايشت مختلف الأطياف السياسية،يسارية وقومية وعلمانية وإسلامية ووطنية،مسلمون ومسيحيون ويهود،هذا الانفتاح هو الذي مكنها من كسب تأييد شعوب العالم بدون حساسيات أيديولوجية .

عندما كان المشروع الوطني واحدا موحدا في إطار منظمة التحرير الفلسطينية وكان مشروع حركة تحرر وطني حققت القضية الوطنية إنجازاتها الرئيسية، حيث انتقلت القضية من قضية لاجئين إلى قضية شعب يناضل من اجل الاستقلال واعترف العالم بالمنظمة ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني وكان هناك إجماع وطني وقومي ودولي حول القضية الفلسطينية،وكانت التعددية السياسية تمَارَس ضمن إطار المشروع الوطني والإستراتيجية السياسية والعسكرية التي تحكمه،حتى الانشقاقات والخلافات التي شهدنها المنظمة و فصائلها الرئيسة – فتح والجبهة الشعبية-كانت ضمن إطار المشروع الوطني وثوابته ومرجعياته،ولم تتمكن محاولات الدول العربية والإقليمية والإسرائيلية من تشكيل قوى سياسية بديلا لمنظمة التحرير الفلسطينية وحاولت إسرائيل تشكيل رابطة القرى وفشلت. التحدي الرئيس الذي تعرض له المشروع الوطني من خارجه هو ظهور حركة المقاومة الإسلامية حماس وحركة الجهاد الإسلامي بمرجعيات ورؤى متعارضة مع المشروع الوطني بمحدداته الثقافية والهوياتية والسياسية والأيديولوجية وارتباطاته الخارجية،أما التحدي والخطر الداخلي فيكمن بظهور اجتهادات وتوجهات سياسية من داخل القائلين بالمشروع الوطني أسقطت عن المشروع الوطني طابعه التحرري الوطني وعملت لتحويله لسلطة متصالحة مع الاحتلال.

ما كان للمنظمة أن تكون ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني إلا لكونها جسدت آنذاك المشروع الوطني التحرري من خلال التزامها بالشروط المشار إليها ،منظمة تحرير تحمل وتحمي المشروع الوطني التحرري الذي لم يُنجز بعد،وبالتالي فإن الحق بقيادة منظمة التحرير ليس حكرا على أحد،لا أشخاص ولا أحزاب بل ملكا لمن يستطيع أن يكون أمينا لما مثلته المنظمة ولمن يقدر أن يحمل ويحمي هذا المشروع،كما أن مجرد الانتماء للمنظمة أو تبوء مواقع قيادية في ظروف تاريخية سابقة لا يمنح شرعية لأحد.إن أي حزب أو قائد أو حكومة لا يمكنه الزعم بالشرعية لمجرد عمله تحت مظلة المنظمة فالتاريخ لا يمنح شرعية لأحد، بل الشرعية تُستمد من الالتزام بروح المنظمة وبرنامجها التحرري بكل مضامينه قبل أن تطاله يد العبث والتحريف.

قبل أن تفتح حركة حماس ومن يواليها النار على منظمة التحرير وتقول بأنها منظمة متهرئة وعاجزة وفاشلة الخ كان الواقع يقول ذلك بشكل ما، حيث غابت أو غُيبت المنظمة في السنوات الأخيرة عن مركز اتخاذ القرار ليس بسبب حركة حماس – بالرغم من أن وجودها أصلا كان يمثل بديلا كامنا للمنظمة- ،ولكن لأسباب أخرى بعضها خارجي وبعضها داخلي .الأسباب الخارجية تكمن بالمحاولات الصهيونية المتواصلة لتدمير المنظمة وإفشال مساعيها التحررية سواء العسكرية أو الدبلوماسية،وقد خاضت إسرائيل معارك شرسة عسكرية ودبلوماسية لتدمير المنظمة لان المشروع التحرري للمنظمة نقيض للوجود الصهيوني وحتى مع دخول المنظمة معترك مسلسل التسوية فقد عملت إسرائيل على إفشال مشروع السلام الفلسطيني سواء من خلال إعاقة العملية السلمية أو من خلال إفساد السلطة و القائمين عليها من مفاوضين وسياسيين.أما الخلل الداخلي فتمثل بتاريخ طويل من الممارسات الخاطئة التي لم تجد محاسبة من احد وعدم قدرة المنظمة على تفعيل ذاتها حتى على ادني المستويات كتفعيل الاتحادات الشعبية ،ثم عندما انقلبت السلطة التي أسستها المنظمة عليها وخصوصا في السنوات الأخيرة،وبسبب خضوع متواصل لمسئولين في المنظمة للابتزاز الصهيوني تحت شعار استحقاقات التسوية والسلام والمفاوضات،بالإضافة إلى أن فصائل المنظمة- المنظمة تحالف عدة فصائل- اشتق كلها منها طريقا مستقلا سواء على المستوى العسكري أو السياسي أو العلاقات الخارجية حتى بات القول بأنها فصائل منظمة التحرير قولا لا يعني شيئا،والاهم من ذلك حالة الإنفلاش في حركة فتح العمود الفقري للمنظمة،فلا يمكن استنهاض المنظمة بدون استنهاض حركة فتح ليس فقط كتنظيم بل كفكرة وطنية جامعة قد تحتاج لتحالف جديد للقوى الوطنية .

**الفصل الثاني**

**جدلية التحرير والدولة**

(الدولة الفلسطينية) حالة خاصة بين الدول سواء من حيث التأريخ لها ككيان سياسي مستقل ومحدد المعالم، أو من حيث العلاقة ما بين الدولة والمجتمع ذلك أن تداخل الهويات وتعدد الانتماءات وتعاقب أشكال الهيمنة والاحتلال في فلسطين، بالإضافة إلى واقع الشتات الذي يعانيه الشعب، كل ذلك يجعل مقاربة موضوع الدولة بعيدا عن العواطف والأيديولوجيات، أمرا محفوفا بمخاطر سوء الفهم والتشكيك، ومع ذلك وإنصافا للتاريخ وتحريرا له من الايدولوجيا فالموضوع يحتاج إلى دراسات معمقة لتأكيد الحق الفلسطيني في دولة مستقلة من جانب، ولتبديد وهم مريح ينتاب البعض بأن الدولة على الأبواب من جانب آخر.

مسألة الدولة ككيان قانوني وسياسي:مؤسسات وسلطات سياسية وحدود وعلاقات دولية الخ، لم تشغل كثيرا المفكرين السياسيين ولم توضع ضمن سلم اهتمامات الفصائل،حيث أنشغل الجميع بموضوع تحرير الوطن وإقامة الدولة على حساب الانشغال بالدولة بحد ذاتها وبقضايا المجتمع الفلسطيني، وهذا يفسر أيضا ندرة الدراسات السسيولوجية حول الدولة الفلسطينية، هذا وقد مرت فكرة الدولة بعدة مراحل سنشير إليها حسب التطور التاريخي للفكرة.

**المبحث الأول**

**دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية**

كثيرة هي المؤشرات الواضحة والدالة على أن الهدف الأساسي لحركة المقاومة الفلسطينية عند انطلاقتها الأولى كان استنهاض الوطنية الفلسطينية وتوريط الأنظمة العربية في معركة التحرير، أما فكرة الدولة الفلسطينية فلم تكن حاضرة عند مفجري الثورة، حيث أن بعض الدول العربية لم توافق على تأسيس منظمة التحرير إلا بعد أن أعطتها هذه الأخيرة تأكيدات بأنها لن تمارس سيادة على الضفة وغزة، أضف إلى ذلك أن حالة المد الوطني والقومي كانت تحول ومجرد التفكير بدولة فلسطينية لا تشمل كل فلسطين، وهذا ما أكد عليه الميثاق الوطني الفلسطيني حيث رفض بشكل قاطع كل مشاريع التسوية بما فيها قرار التقسيم وقراري مجلس الأمن 242 و338.

اصطدام الثورة الفلسطينية بالواقع، وخصوصا بعد أحداث الأردن وسلبية الموقف الرسمي العربي، دفع بحركة فتح –أكبر فصائل الثورة الفلسطينية –إلى تحيين الهدف الوطني الاستراتيجي ووضعه موضوع التداول والممكن ولكن من خلال صياغة جديدة له اعتقدت فتح أنها ستجد استحسانا من أطراف يهودية عالمية وأطراف دولية،هذه الصياغة أو الهدف هو فلسطين الديمقراطية العلمانية التي تمنح اليهود المقيمين في فلسطين نفس الحقوق التي هي للعرب الفلسطينيين، مع أن الثورة الفلسطينية بررت تبني هذا الهدف باعتبارات إنسانية، إلا أن الواقع يدل على أن السبب هو بداية تحسس فتح بعدم جدوى المراهنة على البعد القومي العربي الرسمي لوحده وكذا بروز تيار في الساحة الفلسطينية يراهن على ما سماهم اليهود غير الصهاينة ووجود إمكانية بالاعتماد عليهم لخلق نوع من المصالحة التاريخية ما بين اليهود والفلسطينيين.[[2]](#footnote-3)

**المطلب الأول: الجذور التاريخية للفكرة**

تعتبر حركة فتح أول جهة فلسطينية تحدد هدف النضال الفلسطيني بإقامة دولة ديمقراطية تتعايش فيها كل الطوائف بتساو، ومع ذلك فإن تفحص تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية قبل 1948 يشير إلى وجود مواقف تعبر عن نزعة ديمقراطية وإنسانية للتعايش بين جميع المواطنين بغض النظر عن الدين أو العرق، ففي الشهادة التي قدمها الفلسطينيون إلى لجنة (بيل) عام 1937، عبر الفلسطينيون عن رغبتهم بإقامة فلسطين موحدة ديمقراطية متعددة الأديان، ونفس الموقف عبر عنه المذكرة التي قدمها حزب الدفاع الفلسطيني إلى لجنة وودهيد في مايو 1938، حيث طالبت المذكرة بإقامة دولة يتعايش فيها العرب واليهود بسلام وتضمن للجميع حقوقهم الدستورية والقانونية بغض النظر عن الديانة، وتكرر المطلب الفلسطيني بفلسطين الموحدة اللاطائفية عام 1948 خلال وساطة برنادوت لحل النزاع.

إلا أن حرب1948 والبشاعة الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني، ورفض الإسرائيليين لأية إمكانية للتعايش مع الفلسطينيين في فلسطين واحدة، وما لحق بالشعب الفلسطيني من عذاب وآلام ومحن على يد الدولة الصهيونية، كل هذا خلق تراكمات من الأحقاد والآلام النفسية عند الشعب الفلسطيني والعرب عامة، وهو الأمر الذي تمخض عنه بحكم الواقع والمنطق، ظهور مواقف متشنجة تجاه اليهود عُبر عنها بأشكال الرفض المتكررة لأي تفاوض أو تعايش عربي معهم بل ودفع أحيانا ببعض التيارات السياسية لأن تضع كل من اليهودية والصهيونية في سلة واحدة وتطالب بالثائر منهم –حركة القوميين العرب في الخمسينات-[[3]](#footnote-4) وفي ظل هذه الأجواء النفسية كان ولابد أن يشوف الموقف الفلسطيني تجاه الإسرائيليين شيئا من الغموض اتسم بعدم التمييز –ولو من ناحية تكتيكية دعائية- بين اليهودية كدين و الصهيونية كحركة عنصرية فاشية تسعى لتجسيد نفسها ناطقة باسم اليهودية العالمية وممثلة لليهود في كل مكان، وبقي الفكر السياسي الفلسطيني في نظرته لمصير يهود فلسطين قاصرا عن تحديد موقف واضح، وكثيرا ما كان الحديث عن التحرير وما بعد التحرير يتسم بالغموض وأحيانا يعتبر من القضايا المؤجلة التي لم يحن الوقت لبحثها وتحديد موقف منها، وعليه، كان مطلوبا توضيح الصورة وتحديد موقف من يهود فلسطين بعد التحرير.

يعود الأساس والمنطلق لطرح مفهوم فلسطين الديمقراطية أذن إلى ضرورة وضع صياغة جديدة للتصور الفلسطيني لليهود، وإعادة تحديد لمعسكر الخصم ومعسكر الأصدقاء، وهذا راجع إلى طبيعة الاحتلال الصهيوني لفلسطين، فخلافا لكل أنواع الاستعمار الأخرى، حيث كانت هزيمة قوات الاحتلال تؤدي إلى خروج القوات المستعمرة وترك البلاد لأصحابها، فإن طبيعة الاحتلال الاستيطاني الاجلائي لفلسطين كان يطرح بإلحاح إشكالية مصير اليهود في فلسطين، هؤلاء الذين لم يكونوا مجرد عدة آلاف من الجنود بل مجموعة بشرية متكاملة أو شعب قيد التكون، أقاموا في فلسطين وولدت أجيال فيها وقطعوا صلتهم ببلدانهم الأصلية وشكلوا أغلبية سكان فلسطين بحيث أصبح السكان الأصليين –الفلسطينيون- يشكلون أقلية، وبالتالي كان من الصعب القول بأن التحرير يعني طرد كل اليهود من فلسطين، ذلك أن حل المشكلة الفلسطينية يجب ألا يكون على حساب خلق مشكلة يهودية جديدة ستوظفها القوى المعادية ضد الثورة وضد حركة التحرر العربية. ولأن الثورة الفلسطينية لا تخاطب فقط الشعب الفلسطيني بل تخاطب اليهود والرأي العام العالمي فكان عليها أن توضح تصورها لمصير اليهود في فلسطين بعد التحرير.

 وحيث أنه لم يعد من الممكن ومن المقبول أن تماطل الثورة الفلسطينية كثيرا حول طبيعة فلسطين الغد حيث كانت اليهودية العالمية تستغل هذا السكوت لمصلحة إسرائيل، فقد طرحت الثورة بشكل جدي ومسئول ضرورة تحديد موقف، ومن هنا كلفت حركة التحرر الوطني الفلسطيني "فتح" أحد قادتها –أبو إياد- بطرح فكرة فلسطين الغد، وتم الإعلان لأول مرة عن الفكرة في مؤتمر صحفي عقده أو إياد يوم العاشر من أكتوبر1968، أعلن فيه أن الهدف الاستراتيجي للثورة الفلسطينية هو دعم إنشاء دولة ديمقراطية على امتداد فلسطين التاريخية، يعيش فيها العرب واليهود في وفاق دون أي تمييز عنصري.[[4]](#footnote-5)

وبهذا حددت "فتح" هدفا فلسطينيا خالصا للنضال متجاوزا الغموض والالتباس السابقين، وقد أعادت تأكيد هذا الهدف بصورة أكثر جلاء وتحديدا في بداية عام 1969 معلنة: (نحن نقاتل في سبيل إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها الفلسطينيون بكل طوائفهم مسلمين ومسيحيين ويهود في مجتمع ديمقراطي تقدمي، ويمارسون عباداتهم وأعمالهم مثلما يتمتعون بحقوق متساوية (وتأكيدا من فتح على إنسانية الهدف استطرد نفس البيان قائلا): إن ثورتنا الفلسطينية لتفتح قلبها وفكرها لكل بني الإنسان الذين يريدون أن يعيشوا في المجتمع الفلسطيني الحر الديمقراطي وأن يناضلوا في سبيله بصرف النظر عن اللون أو الدين أو العرق.[[5]](#footnote-6)

وقد أشارت كافة التصريحات الصادرة عن "فتح" بخصوص الدولة الديمقراطية على أن المكون الأساس لمفهوم دولة فلسطين الديمقراطية، هو تأكيد الطابع الإنساني للثورة الفلسطينية، وإبطال دعاوي الحركة الصهيونية التي تسعى لوضع كل اليهود في سلة واحدة وبالتالي اعتبار أن المصلحة اليهودية في احتلال فلسطين واحدة، ولا حل للمسألة اليهودية إلا بفلسطين اليهودية الصافية التي تمتد من النيل إلى الفرات لتتمكن من استيعاب أكبر عدد من يهود العالم، كما سعت "فتح" إلى تحطيم الفكرة الخاطئة عن هدف الثورة الفلسطينية بأنها ضد اليهودي بغض النظر عن معتقداته أو أفكاره، ووضحت "فتح" أنها ضد الصهيونية كأفكار عنصرية شوفينية، وليست ضد اليهودية كدين، كما أكد أبو إياد في مقابلة له مع مجلة الطليعة المصرية، بأن الثورة الفلسطينية تستنكر اضطهاد الإنسان، والتمييز العرقي والديني، وأبدى استعداد "فتح" لتقديم العون إلى اليهود وتزويدهم بالسلاح والقتال إلى جانبهم ضد مضطهديهم.

يبدو أن فكرة التعايش بين اليهود والعرب في دولة واحدة لم تستوعب جيدا من أطراف فلسطينية وعربية عددية إلا بعد مرور بعض الوقت، ذلك أن الإحساس العام الفلسطيني والعربي بقي مشبعا بصور القهر والاضطهاد والوحشية التي أنزلها الإسرائيليون بالعرب فذكرى دير ياسين وكفر قاسم ومآسي حربي 1956 و 1967 وفقدان الأرض والوطن ومعاناة التهجير الخ استمرت عالقة بالأذهان، بل إن كل يوم جديد يمر يأتي معه بمزيد من الألم النفسي الدافع للحقد على الإسرائيليين والرافض لأي فكرة للتعايش معهم، وغالبا فإن المواطن العادي لا يعنيه كثيرا أو يحفل بأن يدقق في هوية الإسرائيلي صهيوني هو أم لا، فمن يقيم على أرض فلسطين ويشرد أصحابها ليحل محلهم هو مستعمر صهيوني بغض النظر عن معتقداته الفكرية والأيديولوجية، لأن هويته الاستعمارية وصهيونيته العملية تكمن في تواجده في فلسطين مختارا، وبناء على هذا، من الصعب إزالة تراكمات سنين طويلة من العداء والتوتر بمجرد رفع شعار إنساني حضاري، وخصوصا أن هذا الموقف الإنساني الفلسطيني لم يعره الطرف الآخر كبير اهتمام أو يتجاوب مع دوافعه الإنسانية بمواقف إنسانية متشابهة.

لا ريب أن طرح شعار الدولة الديمقراطية العلمانية وإن كان يعبر عن مواقف إنسانية وحل حضاري إلا أن تحويله إلى واقع كان بحاجة إلى تغيير جذري في المواقف والعقليات وإلى حدوث مصالحة تاريخية ودينية، وهو الأمر الذي وضحه ياسر عرفات في كلمته المشهورة في الأمم المتحدة عام 1974، فبعد أن أكد على المكون الإنساني لهدف الثورة الفلسطينية بإقامة دولة ديمقراطية قال :"إننا ندين كل الجرائم التي ارتكبت ضد اليهود وكل أنواع التمييز الصريح والمقنع الذي عانى منه معتنقو اليهودية"، ولكنه أوضح في نفس الوقت الصعوبات التي تواجه تحقيق هذا الهدف الذي يبقى كحلم بعيد المنال، حيث استطرد قائلا "فلماذا لا أحلم يا سيدي الرئيس، وآمل والثورة هي صناعة تحقيق الأحلام والآمال فلنعمل معا على تحقيق الحلم في أن أعود مع شعبي من منفاي لأعيش مع هذا المناضل اليهودي ورفاقه، ومع هذا المناضل الراهب المسيحي وإخوانه، في ظل دولة واحدة ديمقراطية يعيش فيها المسيحي والمسلم في كنف المساواة والعدل والإخاء".

بعد جدل واسع داخل صفوف الثورة الفلسطينية استطاعت "فتح" وبدعم من القوى الفلسطينية، أن تدمج شعار فلسطين الديمقراطية ضمن قرارات المجالس الوطنية الفلسطينية ويصبح بالتالي هدفا استراتيجيا للثورة الفلسطينية، ولكنه إلى حين.

**المطلب الثاني :فلسطين الديمقراطية في مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية**

من المعلوم أن الميثاق الوطني الفلسطيني اهتم بتحديد طبيعة الصراع وأطرافه وبإستراتيجية حل الصراع أكثر من اهتمامه بمستقبل فلسطين المحررة سواء فيما يتعلق بطبيعة نظام الحكم أو علاقة فلسطين ببقية الدول العربية، إلا أن بعض مواده تطرقت إلى اليهود الفلسطينيين وأعطت لهؤلاء الحق بالعيش في فلسطين المحررة، فالمادة الخامسة حددت أولا الفلسطينيين بشكل عام بأنهم "المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام 1947 سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني، ثم عرفت المادة الموالية اليهود الفلسطينيين انطلاقا من التعريف العام للفلسطينيين بالقول: "اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين".

ونظرا لما اعتبر نقصا أو غموضا في نصوص الميثاق فيما يتعلق بفلسطين المحررة وضح المجلس الوطني في دورته الرابعة –يونيو-1968 بأن هدف النضال الفلسطيني هو:

1. تحرير الأرض الفلسطينية بكاملها وممارسة سيادة الشعب العربي الفلسطيني عليها.
2. حق الشعب الفلسطيني العربي في أن يقيم لنفسه على أرضه المجتمع الذي يرتضيه وأن يقرر موقفه الطبيعي من الوحدة العربية.

مع أن فكرة الدولة الفلسطينية الديمقراطية بعد التحرير ظهرت عام 1968، إلا أنه لم يتم تبنيها رسميا إلا في الدولة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني في مارس 1971 ذلك أن عام 1968 كان عام انتصارات ومد ثوري بالنسبة للثورة الفلسطينية الأمر الذي كان لا يعطي أي مبرر لشعار فلسطين الديمقراطية والذي اعتبر بمثابة تنازل عن مبادئ الثورة، كما أن شدة الصدام مع العدو كان يجعل أية فكرة للتعايش مع اليهود تجد رفضا لدى قطاع واسع من الفلسطينيين والعرب.

وهكذا بدأت القوى التي تتبنى هدف فلسطين الديمقراطية تعزز مواقعها داخل المجلس الوطني الفلسطيني وتؤثر على قراراته باتجاه الاقتراب من تبني الشعار المشار إليه رسميا، ففي الدورة الخامسة للمجلس حدد هدف النضال الفلسطيني بأنه "إقامة المجتمع الديمقراطي الحر في فلسطين بجميع الفلسطينيين، مسلمين مسيحيين ويهود"، وفي الدورة السادسة للمجلس قدمت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين مذكرة للمجلس حددت فيها أن هدف النضال الفلسطيني "إقامة دولة فلسطين الموحدة بعد إزالة الكيان الإسرائيلي وتقضي على التمييز العرقي والعنصري، وتعتمد على حل ديمقراطي للتناحر القائم يستند إلى تعايش الشعبين العربي واليهودي" وفي تقرير اللجنة السياسية والإعلامية للدورة السادسة للمجلس الوطني في القاهرة 1969 ورد بند حول الدولة الديمقراطية، إلا أنه لم يقر من قبل اللجنة الخاصة التي كلفت بدراسته، إلا أن البيان الختامي لهذه الدولة، أكد على إصرار الشعب الفلسطيني على "المضي في ثورته إلى أن يتم تحقيق النصر وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية البعيدة عن كل أشكال التمييز الديني العنصري".

بسبب اشتداد الأزمة في الأردن وحاجة الثورة الفلسطينية لتكتل كل قواها وعدم إثارة أي طرف فلسطيني أو عربي، أرجأت منظمة التحرير مسألة تبني هدف الدولة الديمقراطية بشكل رسمي، ومع أن البيان الصادر عن القيادة الموحدة لحركة المقاومة في مايو 1970 وازن ما بين ديمقراطية المجتمع الفلسطيني بعد التحرير وإيمان الفلسطينيين بالوحدة العربية، إلا أنه حذر بان المجتمع الصهيوني متعصب ومتشنج ومن الصعب أن تخرج منه قوى تقدمية يمكنها أن تحدث تغييرا في مواقفه، هذا يعني التأكيد على أن هدف الثورة الفلسطينية هو تصفية الكيان الصهيوني سياسيا وعسكريا واجتماعيا ونقابيا وثقافيا.

مع تفجر الصراع ما بين الثورة والنظام الأردني بعد سنوات من المحاولات الفاشلة لخلق نوع من التعايش بين الطرفين وهو صراع كان حتميا نظرا للتناقض الحاد بين الطرفين فكرا وممارسة، بدأت الثورة تشعر أن مواقعها التي بنت عليها مجمل إستراتيجيتها معرضة للانهيار والتصفية، وأن التحرير أبعد مما كانت تتصوره، هذا الأمر دفع بالإضافة إلى عوامل أخرى طرح فلسطين الديمقراطية وإلى البحث عن دعم الرأي العام الدولي وعن أنصار للنضال الفلسطيني داخل صفوف الإسرائيليين، بعد أن ثبت أن بعض الأشقاء العرب أكثر قسوة من الإسرائيليين، وإن كان من ضمن أسباب تردد الثورة الفلسطينية في تبني هدف فلسطين الديمقراطية أخذها بعين الاعتبار رفض التيارات المحسوبة على الأنظمة العربية لهذا الهدف، فإن سلبية الواقع العربي تجاه المجزرة التي حلت بالفلسطينيين في الأردن [[6]](#footnote-7) لم يترك مبررا لمراعاة مواقف الآخرين، فالثورة انطلاقا من تقييمها الخاص للمرحلة التي تمر بها ولمصالحها، تبنت بثبات هدف فلسطين الديمقراطية ضاربة بعرض الحائط كل الاعتراضات التي انصبت على هذا الهدف الشعار.

بخروج حركة المقاومة الفلسطينية من الأردن لم يبق مبرر للاستمرار في سياسة الغموض والتردد التي وسمت فكر الثورة قبل ذلك، وأصبحت الثورة مطالبة بتوضيح مواقفها وإستراتيجيتها تجاه عدد من القضايا الحيوية ومن بينها شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية، وكانت الدورة الثامنة للمجلس الوطني فرصة لوضع النقاط على الحروف بالنسبة لعدد من المسائل، وكان من أهمها تبني شعار فلسطين الديمقراطية بصورة رسمية، فتحت عنوان مستقل (الدولة الديمقراطية الفلسطينية) أكد المجلس الوطني بأن الكفاح الفلسطيني ليس كفاحا عرقيا مذهبيا ضد اليهود ولهذا "فإن دولة المستقبل في فلسطين المحررة من الاستعمار الصهيوني هي الدولة الفلسطينية الديمقراطية التي يتمتع الراغبون في العيش بسلام فيها بنفس الحقوق والواجبات ضمن إطار مطامح الأمة العربية في التحرير القومي والوحدة الشاملة". وقد اعتبر أبو عمار تبني الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني لهدف فلسطين الديمقراطية بأنه حدث حضاري، إلا أن هذا لم يحسم الأمر بين التيارات المتعددة في الساحة الفلسطينية حيث كان هناك أعداء ومعارضون لهذا الشعار، كما تباينت الصورة حول مضمون الدولة الديمقراطية بعد التحرير وعلاقتها العربية وأيديولوجيتها الفكرية.

**المطلب الثالث :شكل ومضمون فلسطين الديمقراطية**

لأن حركة فتح هي التي طرحت لأول مرة هدف فلسطين الديمقراطية كان عليها أن توضح مفهومها للدولة المنشودة وأن تجيب على العديد من التساؤلات والاستفسارات التي أثارها هذا الهدف الجديد. في مقالات ثلاث نشرتها مجلة فتح نصف الشهرية في مطلع عام 1970[[7]](#footnote-8) حاولت أن توضح مفهومها لفلسطين الديمقراطية إلا أنها في نفس الوقت أشارت إلى الصعوبات التي تكتنف هذا التحديد، والمجازفة التي تصاحب إعطاء تعريف واضح ومحدد في هذا الوقت لفلسطين الجديدة والمحررة وهي بهذا تقر بالصعوبات التي تكتنف الوصول إلى هذا الهدف في ظل الواقع الصهيوني لدولة العدو، فقبول الصهاينة بالتعايش مع الفلسطينيين في دولة واحدة هو أمر يبقى غير معول عليه وفي عالم الغيب، ذلك أنه خلال سنوات الكفاح المسلح للوصول لهذا الهدف "هل سيزداد موقف اليهود تجاه الفلسطينيين تصلبا أم أنه سيصبح أكثر مرونة وتقبلا للتغيير؟".

وحتى لا تثير حركة فتح الأنظمة والحركات القومية والثورية العربية، وحتى لا يعتبر موقفها الجديد توددا لليهود وللغرب، رسمت فتح معالم فلسطين الغد التي سيتم تحريرها وإقامة المجتمع الديمقراطي فيها، فهي فلسطين المعروفة خلال الانتداب البريطاني، وهي لن تكون جزيرة منعزلة في بحر العالم العربية، بل أنها ستؤلف جزاء من العالم العربي وستتوحد في نهاية المطاف مع غيرها من البلاد العربية، كما أنها ستناهض الإمبريالية في المنطقة وستنضم إلى صفوف البلدان الثورية التقدمية، كما نفت فتح بشدة أن تكون الدولة المنشودة بديل عن تحرير كامل التراب الفلسطيني، فهي ستقام على كل فلسطين وهي بهذا ليست الضفة الغربية أو قطاع غزة المحتلتين أو الاثنين معا، ذلك أن فلسطين المحتلة سنة 1948 لا تقل أهمية عن الأجزاء المحتلة سنة 1967، كما أن فتح ترفض أي تفسير يمكن الاستشفاف منه القبول بدولة فلسطينية بجانب دولة الصهاينة وذلك "أن كل ترتيب يؤدي إلى تكييف مع دولة المستوطنين المعتدية هو ترتيب غير مقبول ومؤقت".

وبالنسبة لحق المواطنة في الدولة الديمقراطية، حددت فتح بوضوح "إن جميع اليهود والمسلمين والمسيحيين من المقيمين في فلسطين أو المشردين عنها بالقوة سوف يكون لهم الحق بالمواطنة الفلسطينية"، وهذا التحديد كما هو واضح يعطي الحق لجميع الفلسطينيين المغتربين بالعودة إلى فلسطين كمواطنين كاملي المواطنة، كما أنه يعطي هذا الحق لجميع الإسرائيليين المقيمين حاليا في فلسطين، أو يكونوا مقيمين عند التحرير، وهم أغلبية سكان فلسطين إلا أنه يشترط فيهم التخلي عن العقيدة الصهيونية الشوفينية وقد أكد أبو إياد أن المواطنة الفلسطينية" لن تكون وقفا على اليهود التقدميين والمعاديين للصهيونية فحسب، بل سوف تشمل الصهيونيين الحاليين من الذين يعربون عن استعدادهم للتخلي عن أيديولوجيتهم العنصرية. "هذا التفاؤل المبالغ فيه يدخل ضمن مراهنة الثورة الفلسطينية وتحديدا فتح على أن الكثير من اليهود الإسرائيليين سوف يغيرون مواقفهم ويؤيدون فلسطين الجديدة في نهاية المطاف.

وتوافقا مع فكر فتح وتصورها الأيديولوجي، فقد تجنبت تحديد نظام الحكم وأيديولوجية المجتمع الفلسطيني في فلسطين الديمقراطية، ذلك أن الفلسطينيين أثناء مسيرة التحرير وبعد إنجاز النصر "سوف يقررون نظام الحكم وطبيعة التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي في وطنهم المحرر"، إلا أنها أوضحت بأن فلسطين الديمقراطية والتقدمية لن تكن تيوقراطية أو إقطاعية أو ارستقراطية، كما أنها ستنبذ العنصرية والشوفينية، والاضطهاد أي كان نوعه، وتعتقد فتح بأن عملية التحرير هي التي ستفرز من تلقائها المناخ المطلوب لنظام حكمها المستقبلي "إن حرب التحرير الشعبية تولد القيم والمواقف الجديدة".[[8]](#footnote-9)

إلى جانب "فتح" حظي شعار فلسطين الديمقراطية كما أسلفنا بتأييد منظمات فلسطينية متعددة، أهمها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية، كما تعرض لانتقادات خصوصا من قبل المنظمات القومية في الساحة الفلسطينية.النسبة للقوى المؤيدة ترى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن الدولة الفلسطينية الديمقراطية بعد التحرير تعني حرية العيش للمواطنين فيها بغض النظر عن الدين أو العرق، وهذا شيء محتم، لأن كل يهودي يعيش في فلسطين مع وصول المعركة إلى نهايتها له حقوقه المتساوية والكاملة مع بقية سكان فلسطين من الأديان الأخرى، إلا أن الجبهة الشعبية في نفس الوقت تؤكد على ضرورة أن يأخذ شعار فلسطين كجزء من الوطن العربية ووحدته وحياته الاشتراكية مداه، وحذرت من إظهار فلسطين الديمقراطية وكأنها انتزاع لفلسطين من الوطن العربي، أو بناء كيان خاص ومنفصل ومزدوج القومية دون هوية عربية وذلك باسم الديمقراطية.[[9]](#footnote-10)

وتولى الجبهة الشعبية اهتماما بالمكون الإنساني لشعار فلسطين الديمقراطية حيث ترى أن مضمون هذا الشعار وترجمته العملية هي في توفير حل ديمقراطي للمسألة اليهودية في فلسطين" وهذا يؤكد إنسانية ولا عنصرية حركة التحرر الفلسطينية، فهي غير معادية لليهود كيهود، ولا تستهدف إبادتهم أو رميهم في البحر كما الدعاية الصهيونية، وإنما هدفها تحرير فلسطين من الصهيونية وإقامة مجتمع تقدمي ديمقراطي يوفر التحرر الاقتصادي والاجتماعي الكامل لكافة مواطنيه وهو بهذا يكون قد قدم الحل العلمي والحل الإنساني الديمقراطي التقدمي للمشكلة اليهودية".[[10]](#footnote-11)

كما أكدت الجبهة الشعبية على المضمون الأيديولوجي لفلسطين الغد التي ستحكمها المبادئ الماركسية اللينينية التي لا خيار عنها في مرحلة التحرير والنضال وفي مرحلة ما بعد التحرير، "فلسطين المحررة ستكون جزءا من مجتمع عربي ثوري جديد... إن المجتمع العربي الجديد الديمقراطي الاشتراكي سيكون قادرا بالاستناد إلى مبادئ الماركسية اللينينية على توفير الحل لكل مشكلات الفقر والتخلف والاضطهاد والاستغلال التي يعاني منها إنسان هذا الوطن... وأن اليهود في فلسطين بعد التحرر سيمارسون شأنهم شأن غيرهم كافة حقوقهم الديمقراطية كمواطنين في مجتمع ديمقراطي اشتراكي".[[11]](#footnote-12)

ومن نفس المنطلق تبنت الجبهة الديمقراطية شعار فلسطين الديمقراطية، بل كانت أسبق من الجبهة الشعبية في ذلك، ولعبت دورا مهما من أجل تثبيت هذا الشعار في مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية، فقبيل انعقاد الدورة السادسة للمجلس الوطني في القاهرة قدمت الجبهة مشروع قرار للمجلس تحت عنوان (حل ديمقراطي للقضية الفلسطينية) دعت فيه إلى إقامة دولة فلسطينية الموحدة بعد القضاء بالكفاح المسلح على الكيان الصهيوني، واعتبر المشروع أن هذه الدولة تمثل حلا ديمقراطيا للتناحر القائم (بين الشعبين العربي واليهودي) كما تطرق المشروع إلى إعطاء الحق لليهود والعرب بتطوير ثقافتهم القومية، والجبهة الديمقراطية بذلك اختلف طرحها عن طرح فتح الذي يجعل التعاون بين اليهود والعرب على أساس المواطنة دون الإقرار بأي حقوق قومية لليهود.

وفي يناير 1970، أعادت الجبهة الديمقراطية، تحديد مفهومها للحل الديمقراطي وأكدت على أن الحل الديمقراطي "يرفض كل الحلول الشوفينية سواء تعلق الأمر بالتوسع الإسرائيلي أو بذبح اليهود ورميهم في البحر، كما يرفض أيضا الحل الرجعي الذي قدمه قرار مجلس الأمن"، ويوضح نايف حواتمة طبيعة الحقوق المتساوية التي ستعطي لليهود والعرب حيث سيكون "لكل منهم حرية تطوير ثقافته القومية بروح ديمقراطية وتقدمية"، وانطلاقا من هذا التصور دعا نايف حواتمة إلى الحوار مع المنظمات الإسرائيلية المعادية للصهيونية كحزب راكاح-الحزب الشيوعي الإسرائيلي-وجماعة ما تزين.[[12]](#footnote-13)

أثار طرح الجبهة الديمقراطية للعلاقة بين مواطني فلسطين بعد التحرير والقائمة على الإقرار بوجود قومية يهودية كثيرا من اللغط والمعارضة داخل صفوف حركة المقاومة الفلسطينية، ذلك أن الإقرار بوجود قومية يهودية يعطي الحق لليهود للمطالبة بأن يكون لهم وطن مستقل ويتجاوز كون أن اليهودية هي دين وليست قومية كما تدعي الحركة الصهيونية، كان القوميون أشد المعارضين لشعار فلسطين الديمقراطية في الساحة الفلسطينية من منطلق أن فلسطين الديمقراطية وبالتعريفات التي أعطيت لها تتناقض مع عروبة فلسطين ومع القومية العربية والوحدة العربية.

فطلائع حرب التحرير الشعبية –الصاعقة- رأت أنه بالرغم من أن البحث في هذا الموضوع سابق لأوانه، إلا أنها تبدي تحفظها تجاه الدولة الفلسطينية الديمقراطية لأن "مثل هذه الدولة تتنافى مع الوحدة العربية التي تؤمن بها، فهي تسعى إلى إقامة دولة عربية واحدة لا حواجز فيها ولا حدود تفصل بين أقطارها، وكل حل للقضية الفلسطينية لا يتفق مع هذا المنطق يبقى حلا مرفوضا من الناحية الفكرية بالنسبة للطلائع"، وبينت الصاعقة أنها ليست ضد اليهود في فلسطين كشعب ولكنها ضد الصهيونية"، والحل الذي تراه مناسبا هو الحل الاشتراكي باعتباره الحل الإنساني الذي يكفل لليهود العيش بسلام وضمن حقوق متساوية مع العرب في إطار المجتمع العربي الاشتراكي.[[13]](#footnote-14)

أما موقف جبهة التحرير العربية فقد اتسم برفض صارم لشعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية، وقام هذا الرفض على خلفية قومية وانطلاقا من تحليل موضوعي لطبيعة المجتمع الصهيونية، واستحالة نجاح أي مراهنة على نبذ اليهود لصهيونيتهم وهو الشرط اللازم للعيش في فلسطين المحررة معهم، وهي من منطلق رؤيتها للصهيونية كنفي لوجود الشعب الفلسطيني، ومن منطلق أن المجتمع الصهيوني القائم على الاغتصاب والعدوان هو مجتمع مضطهد وظالم بمجموعة، تؤكد استحالة العيش مع هذا المجتمع، فالنقيضان لا يمكن أن تجمعهم أرضية مشتركة أو قيم واحدة.

ولم تنظر جبهة التحرير العربية نظرة جادة للمكون الإنساني وراء رفع هذا الشعار – ولكن أولت اهتماما بمشاريع التسوية المطروحة في الساحة العربية وربطت بين هذا الشعار وتلك المشاريع المشبوهة وخصوصا قرار مجلس الأمن رقم 242، باعتبار أن الحل الخارجي للقضية الفلسطينية من خلال هذا القرار بحاجة إلى حل داخلي و "فلسطين الديمقراطية" توفر هذا الحل الداخلي.[[14]](#footnote-15)

ورأت الجبهة أن فصائل المقاومة الفلسطيني التي رفعت هذا الشعار، خضعت لضغوطات خارجية، لتطرح "بديلا واقعيا" بدلا من " لا واقعية وخيالية" شعاراتها السابقة حول تحرير كامل التراب الفلسطيني، وفي هذا ترى الجبهة أن الإلحاح على طرح (البديل الواقعي) وكأن هدف تحرير فلسطين هدف غير واقعي، محاولة مشبوهة لاستباق الصيغ السلمية والصور المسبقة للمستقبل ودفع الثورة لتحديد مستقبلها وفق معطيات وإمكانيات لا تشكل شيئا بالنسبة للمعطيات والإمكانيات الهائلة التي ستوفرها استمرارية الثورة وديمومتها".[[15]](#footnote-16)

وتنهي جبهة التحرير العربية تحليلها الرافض لشعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية بالقول أن هذا المشروع – الدولة الديمقراطية – يمثل احتياطيا للحركة الصهيونية تلجأ إليه فيما لو أعدمت الوسائل الكفيلة بوقف الكفاح المسلح والمقاومة العربية وهو لن يكون في أحسن الأحوال أكثر من تسوية تراعي فيها المصالح الاستعمارية والصهيونية، على حساب حركة الثورة العربية.[[16]](#footnote-17)

مع عدم تجاهلنا لأهمية العامل الإنساني في تبني هدف "فلسطين الديمقراطية" وعقلانية هذا العامل في إطار التعامل مع القضية دوليا، إلا أننا نعتقد وكما بينا أن الدافع الرئيسي وراء تبني هذا الشعار والهدف هو تلمس بعض العناصر القيادية في م.ت.ف وفي فتح تحديدا التي كان لها نصيب الأسد في ممارسة الكفاح المسلح وفي التعامل مع الأنظمة العربية والتصادم معها، تلمسهم الفجوة الكبيرة ما بين إمكانيات الثورة والشعب الفلسطيني من جهة وتحرير فلسطين عسكريا وإرجاع اليهود من حيث أتوا من جهة أخرى، كان تبني هذا الهدف الجديد بداية مسلسل التسوية، أو بداية التنازلات وهي إن كانت تنازلات مغلفة بالاعتبارات الإنسانية والدولية، ومصاحبة بضجيج شعارات الكفاح المسلح وحرب الشعب، إلا أن المراقب الحصيف لا يمكنه إلا أن يربط ما بين تبني هذا الشعار وأحداث الأردن وسلبية الموقف العربي من هذه الأحداث، حيث كانت مجازر أيلول 1970 أبلغ رسالة للثورة الفلسطينية بأن تعيد النظر فيمن تعتبرهم حلفاء وأن تعيد النظر بالمراهنة على الجماهير الشعبية العربية التي ستخوض حرب التحرير الشعبية!.

بالرغم من التنازل المتضمن في هدف فلسطين الديمقراطية، وبالرغم من كونه حلا حضاريا، فإنه لم يجد إلا كل رد ورفض من الكيان الصهيوني، الذي قام على عقيدة شعب الله المختار، وعمل ويعمل على إقامة دولة يهودية نقية خالصة، وكان لابد من التفكير في اتجاه جديد للتسوية يأخذ بعين الاعتبار ضرورة الفصل ما بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ولكن كيف يمكن الفصل بين شعبين يعيشان على ارض واحدة هذا لا يكون إلا بدولتين، والقول بدولتين يعني التنازل عن جزر من أرض فلسطين لتقوم عليها الدولة الصهيونية.

ولم يكن من اليسير تمرير هذا التنازل الجديد وأن يقبل به الفلسطينيين والجماهير العربية، إلا أن حرب أكتوبر 1973 هيئت المناخ هذا التنازل تحت شعار مرحلية النضال، والمزاوجة ما بين الهدف الاستراتيجي والهدف المرحلي، فكيف ذلك؟

**المبحث الثاني**

**الدولة في إطار سياسة المرحلية**

بالرغم من أن الحديث عن مرحلة أهداف النضال الفلسطيني، فرض نفسه بصورة جدية إثر حرب أكتوبر 1973 وما تمخض عنها من تطورات عسكرية وسياسية ونفسية كما سبقت الإشارة فإن المكون الفلسطيني في نهج المرحلية النضالية كان حاضر قبل 1973، والمتمثل بالإحساس بالبون الشاسع ما بين الإمكانيات الفلسطينية وبين الأهداف الإستراتيجية للثورة الفلسطينية، وهذا الإحساس بالفرق ما بين الهدف والإمكانيات كان وراء قول عبد الناصر لياسر عرفات "كم تظن أنه يلزمكم من السنين كي تدمروا الدولة الصهيونية، وتبنوا دولة موحدة ديمقراطية على كامل فلسطين المحررة؟ كما أخذ عبد الناصر على المقاومة الفلسطينية ممارسة سياسية غير واقعية واعتبر أن دويلة في الضفة وغزة هي أفضل من لا شيء.

**المطلب الأول :الأسباب الموضوعية والذاتية لسياسة المرحلية:**

إذا كانت هزيمة العرب عام 1967 قد أعطت دفعة لإستراتيجية الكفاح المسلح ومنحت الثورة الفلسطينية الصاعدة الثقة بالنفس وبإستراتيجيتها الكفاحية، فإن حرب أكتوبر 1973 عملت على إفقاد الثورة الفلسطينية شيئا من الثقة بقدرتها أو بقدرة النظام العربي الرسمي والشعبي على تحرير كامل فلسطين من خلال إستراتيجية الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية، فحرب أكتوبر وبالرغم من الانتصار العسكري النسبي الذي حققته إلا أنها أثبتت عدم القدرة ليس فقط على القضاء على إسرائيل بل عدم القدرة على استعادة الأراضي العربية المحتلة عام 1967 عن طريق الحرب، ليس ذلك بسبب منعة إسرائيل وقوتها بل أيضا لاعتبارات دولية وطبيعة وعمق علاقة إسرائيل بالولايات المتحدة، ومحدودية الالتزام السوفييتي بدعم العرب في حربهم ضد إسرائيل.

وهكذا استبقت الثورة الفلسطينية ما كانت تعتقد أنه آت ويُخطط له، وتحركت مباشرة وقبل أن تبرد فوهات البنادق على مستويين: الأول تجنب محاولات تهميشها ومحاصرتها محليا وعالميا وذلك بالعمل على تعزيز وجودها في لبنان وربط علاقات متينة مع الحركة الوطنية اللبنانية التي لم تكن علاقاتها طيبة مع سوريا، ومن جهة تليين مواقفها السياسية أو تغيير خطابها السياسي وذلك بإرسال رسائل علنية وسرية تعبر عن استعدادها للقبول بأنصاف الحلول وذلك من خلال ما سمي بسياسة المراحل أو المرحلية التي أعلن عنها في البرنامج المرحلي عام 1974.

وجدت هذه السياسة استحسانا سواء من الأنظمة العربية التي سارعت لعقد قمة عربية اعتبرت فيه م.ت.ف ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني لتعيد بذلك الأنظمة صياغة العلاقة ما بين القومي والوطني وتقديم الثاني على الأول بالزعم أن الفلسطينيين هم الذين طلبوا أن تكون المنظمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، هذه الخطوة مهدت الطريق أمام الأنظمة العربية لدخول سياسة التسوية السلمية دون حرج كما أن سياسة المرحلية لقيت مباركة دولية، حيث تم استقبال أبو عمار في الجمعية العامة للأمم المتحدة وقوبل استعداده للحل السلمي بالترحاب، وكانت عبارته (غصن الزيتون في يد والبندقية في يد) تختزل تحولا استراتيجيا في نهج الثورة الفلسطينية، واستعدادها لإعادة النظر في ثوابت سابقة، لو وجدت تجاوبا إسرائيليا أو أمريكيا آنذاك لكان الصراع أحذ محنى آخر، لأنه لا يعقل أن أبو عمار ذهب إلى الأمم المتحدة لمطالبتها بالقضاء على إسرائيل.

ولكن هل تمكنت المنظمة من الجمع ما بين غصن الزيتون والبندقية؟ وهل تطور الأحداث عزز من طرح منظمة التحرير ومراهناتها، أم أن الرياح جاءت بما لا تشتهي السفن؟.

اعتبرت الثورة الفلسطينية أن المرحلية كحلقة وسط في الطريق إلى تحقيق الهدف النهائي لا تتناقض مع إستراتيجية الثورة أية ثورة ما دامت لم تتخل عن هدفها النهائي، ذلك أن السياسة الواعية والثورية الملتزمة بقضايا شعبها مطلوب منها في كل مرحلة من المراحل أن تحدد الحلقة المركزية للنضال انطلاقا من تصورها لحجم مختلف أطراف الصراع في كل مرحلة ومدى نمو القوى الذاتية للثورة وقدرتها على تحقيق الهدف الاستراتيجي والاستفادة من كل التناقضات التي يفرزها تطور الصراع، كما أن تحديد هدف مرحلي للثورة يصبح ضروريا للإجابة عن التساؤلات المطروحة في كل مرحلة أو جولة من جولات الصراع، ذلك أن الهدف النهائي مع مشروعيته وضرورة التشبث به فقد لا يمكن الوصول إليه دفعة واحدة، وقد وعت كل الثورات العالمية جدوى المرحلية في النضال والدخول في مساومات تفرضها متطلبات المرحلة دون أن يغيب عن الأنظار الهدف الاستراتيجي فالرسول الكريم لم يجد غضاضة في توقيع معاهدات صلح والقبول بالمرحلية عندما كان المسلمون ضعفاء، وعندما تقوى المسلمون ونكث الأعداء بالمواثيق عاد المسلمون للثوابت وللأهداف الإستراتيجية، أيضا القوى الثورية التي تعتبر صراعها مع العدو صراعا مصيريا وحالة من التناقض الذي لا حل له إلا بنهاية أحد طرفي الصراع قبلت المرحلة، فقد انتقد لينين نفسه ما روِج من قبل بأن المساومة مرفوضة ماركسيا، واعتبر هذا القول تافها ينبع عن ضيق الأفق ولا ينطبق على الواقع. [[17]](#footnote-18)ومن المعلوم أن الثورة الفيتنامية دخلت في مساومات، وقبلت بمرحلة أهدافها إلا أنها لم تتخل عن أهدافها الإستراتيجية، ذلك أن المساومة والقبول مرحليا بأهداف أقل تواضعا عن الهدف الاستراتيجي قد لا يعبر بالضرورة عن ضعف الثورة بل عن ضعف الخصم، ويصبح على الثورة آنذاك أن تستغل هذه المرحلة لتعبئة قواها وتعزيز مواقفها استعدادا للمرحلة القادمة.

ويبدو أن فكرة القبول بإقامة دولة فلسطينية على جزء من فلسطين كانت تمثل قناعة لدى بعض الفلسطينيين حتى قبل حرب أكتوبر 1973، وما حرب أكتوبر إلا الفرصة التي اهتبلت لتظهر هذه القناعة، فالمكون العربي في القبول بالمرحلية كان الحافز للمكون الفلسطيني ليعبر عن نفسه مكرها للحفاظ على الهوية، فقد انتقد أبو إياد، قادة الحركة الوطنية السابقين لعدم قبولهم بإقامة دولة فلسطينية كما نص على ذلك قرار التقسيم لعام 1947م، معتبرا أن الرفض العربي السابق للحلول الوسط نوع من السلبية والمزايدة وأن الرفض قد يكون طريقة للهروب من المشاكل والتزيي بزي النقاء العقائدي، كما يعترف أن فاروق قدومي قدم للجنة المركزية لحركة فتح بعد حرب يونيو 1967 مباشرة تقريرا يقترح فيه القبول بتأييد قيام دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة إذا أعادتهما إسرائيل للعرب، إلا أنه لم يبث في الموضوع آنذاك. [[18]](#footnote-19)

دافع أبو إياد عن المرحلية باعتبارها سياسة واقعية تنطلق من الأخذ بعين الاعتبار موازين القوى، وتطور الأحداث والابتعاد عن الرومانسية وإن كانت رومانسية ثورية، ويعطي أبو إياد أهمية لمحدودية العمل الفدائي، ومقدرته على تحقيق الأهداف الإستراتيجية، ورأى أنه كائنا ما كانت انطلاقة وبأس حرب العصابات ضد الدولة الصهيونية، فإنها تظل في المستقبل المنظور دولة لا تقهر، ولهذا فإن عدم توقع المرور بمراحل مؤدية إلى الهدف الاستراتيجي الذي هو إقامة دولة ديمقراطية على كامل فلسطين أمر من قبيل الوهم والخيال، وفي نفس سياق تبرير أبو إياد للمرحلية ودفاعه عنها، فإنه يرى أن إقامة سلطة وطنية فلسطينية تشكل ضربة قاسمة للأيديولوجية الصهيونية القائمة على رفض وجود الشعب الفلسطيني، لأن الإقرار بهذه السلطة الوطنية الفلسطينية معناه الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني، لأن الإقرار بهذه السلطة الوطنية الفلسطينية معناه الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني، ووجود شعب فلسطيني يشكك في مصداقية مجمل الأيديولوجية الصهيونية، بالإضافة إلى هذا فإن امتلاك الفلسطينيين لأية بقعة محررة سيتيح لهم مجالات ومتنفسا لتنشق نسمة الحرية والابتعاد عن أدوات القمع والوصاية العربية، ذلك أن خطورة العيش في الغربة والشتات على الشعب الفلسطيني لا تقل خطورة عن فقدان الأرض، ويعبر أبو إياد عن دهشته لرفض أطراف فلسطينية لمرحلية النضال، ففي خطاب وجهه لسكان مخيم تل الزعتر في لبنان، عندما كانت قضية السلطة المرحلية موضع بحث، وكان سكان المخيم يرفضونها قال "منذ خمسة وعشرين سنة وأنتم تعيشون في المنفى، إنها خمسة وعشرون سنة من الإحباطات والمذلات والحرمان، ولكنكم توصلون رفضكم لكل حل بالتسوية حتى ولو كان مؤقتا، أليس أنه من العجيب الخارق أنكم تفضلون العيش في أرض غريبة على الإقامة في منطقة محررة من وطنكم الأصلي؟".[[19]](#footnote-20)

وانطلاقا من نفس المكون الفلسطيني وراء القبول بالمرحلية، والتمثل بغياب الانتصار في معركة التحرير الكامل على المدى المنظور، كانت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين سباقة في استشعار هذا الخلل الكامن بين الإمكانيات والهدف الاستراتيجي، فمنذ 1971 طالبت الجبهة الديمقراطية بأسلوب غير مباشر بضرورة المرور بالمرحلية وتحديد موقف فلسطيني يملأ الفراغ الكامن بين الإمكانيات والهدف وتجيب عن متطلبات المرحلة وتفوت الفرصة على قوى عربية تطمح للحلول مطلب الدور الفلسطيني، حيث رأت الجبهة الديمقراطية بأن شعار التحرير الكامل لفلسطين "بات مهددا بالتحول إلى مجرد موقف لفظي طالما بقيت الثغرة الإستراتيجية في تصور المقاومة لحربها الوطنية بمثل هذا الاتساع، فبين شعار التحرير الكامل ومعطيات الوضع الراهن للنضال الفلسطيني مرحلة وسيطة ترد الأنظمة العربية عليها بمطلب إزالة آثار العدوان على قاعدة الحل السلمي بينما تقفز المقاومة عليها بكلام يتحدث عن متابعة النضال حتى النهاية ورفض كل الحلول التصفوية والتسويات".[[20]](#footnote-21)

كانت مرحلة ما بعد أكتوبر 1973 مرحلة إعطاء الأولويات للعمل السياسي على حساب العمل العسكري وأصبح الحديث عن انسحاب إسرائيلي من الأراضي العربية محتلة هو حديث الساعة ومحور النقاش السياسي والاتصالات الدبلوماسية، إلا أنه من المفيد أن نشير أن جل الحديث عن الحل السلمي والانسحاب الإسرائيلي كان مصدره الدول الأوروبية أو قرارات الأمم المتحدة أو الدول العربية أما إسرائيل فكانت السلبية المطلقة هي التي تحكم مواقفهاـ ومع ذلك فإن مسألة الانسحاب أصبحت مطروحة والمراهنة على الضغط على الولايات المتحدة لتجبر إسرائيل على الانسحاب كان قاعدة أي تفاؤل بالتسوية، وكان المطلوب من الثورة الفلسطينية أن تعبر عن موقفها من هذا الموضوع، ذلك أن أي انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة سيضع هذه الأرض أمام خيارات ثلاثة:

الأول: أن تعود الأرض المسترجعة إلى طرف عربي ويضمها إليه وخصوصا أن الأردن لم يكن يخفي مطامعه في ذلك بل كان يعتبر الضفة الغربية جزءا من المملكة الأردنية.[[21]](#footnote-22)

الثاني: أن يتقدم طرف فلسطيني من خارج م.ت.ف لينصب نفسه ناطقا باسم الشعب الفلسطيني أو تنصبه إسرائيل أو أحد الدول العربية، وهذا أيضا مرفوض فلسطينيا.

الثالث: أن تتقدم الثورة الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني لتقيم سلطتها على أية ارض يتم تحريرها.

فضلت م.ت.ف الخيار الثالث باعتباره يرد على متطلبات المرحلة، ويقطع الطريق على المتربصين بالثورة الفلسطينية والطامعين في سلب شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني حيث أكد أبو عمار "إن قيام السلطة الوطنية لشعبنا فوق أرضه أمر حتمي ولن يُفرض على شعبنا مهما كانت التحديات مشروع المملكة المتحدة تحت حكم أو وصاية أو فيدرالية أو كونفدرالية مع النظام الهاشمي، سوف تقوم السلطة الوطنية فورا فوق كل شبر فلسطيني يتم جلاء العدو عنه باتجاه تحرير بقية الأرض الفلسطينية.[[22]](#footnote-23)

**المطلب الثاني : المؤيدون والمعارضون للمرحلية**

لأن الثورة الفلسطينية لم تكن تملك قوة الرفض الفاعل فإن "هذا يفترض بالضرورة أن نطرح موقفا ملموسا وطنيا وثوريا كفيلا بإحباط كافة الحلول الاستسلامية التصفوية" وفي نفس الوقت الإجابة على متطلبات المرحلة الذي يتحدد بــ "إننا نناضل من أجل دحر الاحتلال الصهيوني وتصفيته عن الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة عام 1967، وفي الوقت ذاته تمكين شعبنا الفلسطيني في جميع الأراضي التي يتم تحريرها وانسحاب العدو منها ومن تقرير مصيره بنفسه على هذه الأراضي وإقامة سلطته الوطنية الفلسطينية المستقلة عليها". [[23]](#footnote-24)

وفي هذا السياق انتقدت الجبهة الديمقراطية الذين يطرحون شعارات لا تتناسب مع واقع المرحلة والإمكانيات الذاتية والذين يسترون عجزهم وراء شعار التحرير الكامل ولا يقبلون بمرحلية النضال، ذلك أن مهمة التحرير مهمة عربية ولا تقتصر على الشعب الفلسطيني وحده، وفي ظل عدم القدرة العربية على التحرير أو غياب الإرادة، يجب أن لا يختزل النضال الفلسطيني بحيث يصبح فقط "عامل تثوير وتأجيج لنضال الجماهير العربية" أو يفرض على الثورة الفلسطينية والشعب الفلسطيني الانتظار حتى تتبدل موازين القوى، بل يتحتم أن يبرز الشرط الفلسطيني لتحقيق الانتصار والشرط الفلسطيني في ظل الظروف الحالية كما ترى الديمقراطية يتحدد بـ "تعبئة كامل الطاقات الثورية للشعب الفلسطيني بتوفير قاعدة ارتكاز ثابتة ومحررة في المناطق التي تقيم فيها غالبية الشعب على أرض وطنه".[[24]](#footnote-25)

انطلاقا من كل هذه المستجدات وعلى قاعدة هذه المكونات/ المتغيرات الفلسطينية والعربية والدولية، انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشر في يونيو 1974، لينظر في الموضوع وليحدد موقفا يجيب على التساؤلات المطروحة.

نظرا لأن صيغة التسوية المطروحة دوليا آنذاك وهي قرار مجلس الأمم 242، كانت مرفوضة فلسطينيا وحتى لا يلتبس الأمر ويقرن الإقرار بالمرحلية بقرار 242 المرفوض لكونه يتعامل مع القضية الفلسطينية كقضية لاجئين، فقد جاء قرار المجلس الوطني الفلسطيني بالقبول بالهدف المرحلي مقترنا بتأكيد رفض قرار 242 مع توضيح أسباب هذا الرفض حيث جاء في قرارات المجلس الوطني المذكور:

1. تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من قرار 242 الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين، ولذا يرفض المجلس التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية بما في ذلك مؤتمر جنيف.
2. تناضل م.ت.ف بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها، هذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله.
3. تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق ترابه الوطني.
4. إن أية خطوة تحريرية تتم هي لمتابعة تحقيق إستراتيجية م.ت.ف في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة.

يلاحظ أن قرارات المجلس الوطني أعلاه، شددت على إضفاء صفات ثورية على السلطة الوطنية التي ستقام، من منطلق أنها ستأتي تتويجا للنضال بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح، أي أنها لن تكون منحة من أحد، بالرغم من أن حرب أكتوبر لم تحرر أرضا ليقام عليها سلطة وطنية بل أنها مهدت الطريق لتسوية سياسية والثورة الفلسطينية لم تكن في وضع يسمح لها بتحرير الأرض بل إن العدو أصبح يتحرك بيسر خارج فلسطين ليغتال القيادات ويدمر المؤسسات الفلسطينية، أيا فإن نفس المادة لا تتحدث عن دولة بل عن (سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة)، كما أنها لا تحدد حدودا واضحة لهذه الدولة (السلطة) فهي ستقام "على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها، وهذه السلطة أيضا لن تقام حالا بل تتطلب "إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله"، ويرفض المجلس الوطني أن تكون السلطة الوطنية نتيجة تسوية أو قبول بالأمر الواقع، فهي لن تكن نتيجة تفاوض مع العدو أو الصلح معه أو الاعتراف به، وأخيرا فإن هذه السلطة المقاتلة هي مرتكزة للاستمرار في النضال من أجل إقامة الدولة الديمقراطية العلمانية.

ويبدو أن تشدد المجلس الوطني الفلسطيني في تحديد مواصفات الهدف المرحلي، كان متأثرا بحدة المعارضة التي كانت تواجه به سياسة المرحلية، وخصوصا من قبل التنظيمات التي شكلت لاحقا "جبهة الرفض" [[25]](#footnote-26)والمدعومة من أطراف عربية وخصوصا العراق الذي اعتبر القبول بالسلطة الوطنية كهدف مرحلية في ظل موازين القوى المتواجدة هي بمثابة القبول بالحل السلمي وتخليا عن أهداف التحرير الكامل، وقد تزعم معسكر الرفض الفلسطيني الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

انطلقت الجبهة الشعبية في رفضها لمشروع السلطة الوطنية من تحليل علمي لنتائج حرب أكتوبر وطبيعة القوى الفاعلة وتصوراتها للتسوية، فترى أن موضوع التسوية بعد أكتوبر ليس حتميا، وحتى لو كان هناك تسوية، تتساءل الجبهة ألا يمكن للعامل الذاتي المحلي الفلسطيني العربي أن يوقف قطار التسوية المتناقضة مع مصالح الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة؟ وهي ترى أن هذا ممكن والحل الثوري في ظل وجود تسوية هو محاربة وإجهاض هذا التسوية كما فندت الجبهة الشعبية الزعم الشائع بأن التسوية بعد حرب ا:توبر أصبحت على الأبواب، معتمدة في ذلك على التناقضات الواسعة بين وجهة النظر الإسرائيلية ووجهة النظر العربية حتى لو كانت متمثلة بوجهة نظر السادات، وترى أن هذا التناقض بين وجهتي النظر يشكل عقبة حقيقية في وجه التسوية، وتضيف إلى هذا وجود تباعد ما بين الصيغة السوفيتية للحل والصيغة الأمريكية وهي ترى أنه حتى في حال افتراض أن السوفييت اخضعوا وجهات النظر الأمريكية والإسرائيلية لتصوراتهم للحل، فما هو سقف الموقف السوفييتي؟[[26]](#footnote-27)

انتقدت الجبهة الشعبية سذاجة الذين يرون أن الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة مؤكد وقريب المنال بحيث أن المطروح أمام الثورة أحد خيارين: إما أن تترك هذه الأراضي ليحكمها الملك حسين وإما أن تقيم عليها الثورة سلطة وطنية! وترى لو أن الموضوع بهذه البساطة فإنه من الطبيعي اختيار الحل الثاني، إلا أن الجبهة الشعبية ترى أن الخطأ يكمن في القول بأن الحل السلمي سيتمخض عنه انسحاب إسرائيلي من الضفة الغربية وقطاع غزة، ذلك أن إسرائيل إن قررت الانسحاب فإنه "لا يمكن أن يتم إلا لسلطة رجعية أو سلطة مستسلمة.[[27]](#footnote-28)

"ومن نفس المنطلق طرحت الجبهة الشعبية، القيادة العامة موقفها من نهج المرحلية، فترى أن الرفض لا يوجه أساسا للسلطة الوطنية أو لمرحلية النضال، ولكن الانتقاد منصب أساسا على الشروط والصيغة التي عليها ستقام هذه الدولة، ذلك أن المرفوض هو السلطة الوطنية التي تتمخض عن تسوية سياسية وكبديل عن حرب التحرير ويؤكد أحمد جبريل الأمين العام للمنظمة إن طرح شعار السلطة الوطنية خاصة بعد حرب أكتوبر هو طرح مرتبط بالتسوية الأمريكية التي تهدف إلى إنهاء الصراع العربي-الصهيوني لصالح تثبيت الوجود الصهيوني في الأراضي العربية، وهنا تكمن الخطورة لأن طرح الشعار بعد حرب تشرين جعله مرتبطا بشكل مباشر بنقطتين مركزيتين نحن نرفضهما تماما وهما: المشاركة في مؤتمر جنيف وتمرير التسوية الأمريكية ونجاحها".[[28]](#footnote-29)

ويبدو أن الأحداث عززت من طرح الجبهة الشعبية وجبهة الرفض عموما، حول نقطة واحدة هي أن الوضع الدولي والعربي بعد حرب أكتوبر لم يؤد إلى انسحاب إسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة، حيث أن الواقع أظهر محدودية التسوية المطروحة ووهم المراهنة على الضغوط الدولية أو على إنسانية أمريكا، أو قوة الضغط الاقتصادي العربي، ومع ذلك تبقى إيجابية تحديد سياسة مرحلية آنذاك لتقوم بوظيفة المناورة السياسية والتكتيك الضروري لحشد أكبر عدد من الأصدقاء وتجنب ما يحاك ضد الثورة، وليس باعتبارها إستراتيجية تدفع المقاومة الفلسطينية للانجرار إلى المناورات الأمريكية التي تلوح للعرب ما بين الفينة والأخرى بمشاريع وهمية لتنتزع منهم التنازل تلو التنازل دون تحقيق أي إنجاز فعلي، إلا أن ما يؤخذ على قوى المعارضة إنها لم تشق طريقا بديلا واعتبرت أن التمسك بالمبادئ والثوابت الأساسية أهم من أي إنجاز صغير يعيد بعض الحقوق وتتجاهل هذه المنظمات أن من لا تستطيع تحقيق القليل لا يمكنه تحقيق الكثير.

ويبدو أن الجبهة الشعبية نفسها اعترفت بجدوى تبني الهدف المرحلي وهذا ما أكده جورج حبش في كلمته أمام المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشر في الجزائر حيث جاء فيها "نحن نقول نعم لبرنامجنا الوطني المرحلي، الذي أقر في الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ونقول نعم كذلك لميثاقنا الفلسطيني الذي آمل من مجلسنا هذا أن يعلن تشبثا به وببرنامجنا المحلي"

لقد تأكد فيما بعد أن الأخذ بسياسة المرحلية لم يكن مجرد مناورة أو تكتيك كما حاول البعض تصويرها، بل كانت تعبر عن استعداد حقيقي للتعامل مع نهج التسوية السياسية، ذلك أن مقررات المجلس الوطني الفلسطيني اللاحقة تخلت عن كثير من الشروط التي وضعتها للهدف المرحلي –السلطة الوطنية المقاتلة-بل إنها لم تعد تقرن الهدف المرحلي بالهدف الاستراتيجي باعتبار الأول قاعدة ارتكاز نحو الوصول للثاني، وفيما بعد حذفت كلمة مرحلية عند الحديث عن الهدف الفلسطيني الذي أصبح "إقامة دولة فلسطينية مستقلة" وهذا ما ظهر جليا في مقررات المجالس الوطنية ابتداء من الدورة الثالثة عشر، فالفقرة الحادية عشر من البيان السياسي لتلك الدورة دعت لمواصلة النضال الفلسطيني "من أجل استعادة الحقوق الوطنية لشعبنا وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني", وفي تحديد مجال الحقوق الفلسطينية التي على المنظمة السعي لتحقيقها، عرفتها بأنها الحقوق التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ سنة 1974 وخاصة القرار 3236 وقد اعتبرت قرارات هذه الدورة أول تحول واضح في مفهوم الحقوق الفلسطينية من حقوق تاريخية إلى حقوق مستمدة من الشرعية الدولية أو تجمع بينهم.

تكررت نفس الصياغات لهدف النضال الفلسطيني باعتباره إقامة دولة فلسطينية مستقلة دون تحديد كون هذه الدولة هي مجرد هدف مرحلي ودون ذكر الهدف الإستراتيجي –الدولة الديمقراطية العلمانية على كامل التراب الفلسطيني، ويبدو أنه كلما تدهور الوضع العربي وضعفت قوة الفعل العربية وتأزمت علاقات الثورة الفلسطينية بالأنظمة العربية، كلما كانت م.ت.ف أكثر استعدادا لتليين مواقفها وتخفيف شروطها لتصبح أكثر قبولا عند الرأي العام العالمي ولتبقى في مواجهة الأحداث وتبقى الكرة دائما في شباك الخصم، وخصوصا بعد معركة بيروت وانتظار الأعداء أن تكتمل الحلقة وأن يؤدي الانحسار العسكري للمنظمة لإنهائها سياسيا، إلا أن المنظمة وبالرغم من الانتقادات الشديدة لسياستها بعد بيروت أثبت قدرتها على الولادة من جديد من خلال تقديمها لتصورات سياسية وأقدامها على خطوات عملية من خلال نسج علاقات جديدة مع أطراف نبذت سابقا –الأردن ومصر-، مع ما صاحب هذه العلاقات والتحولات من جدل واسع من الساحة الفلسطينية.

ففي الدورة السادسة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني يلاحظ أن البيان الختامي للمجلس لم يتطرق إلى قرار 242 أو يندد به وهو ما دأبت قرارات المجلس السابقة على فعله، أما تصور المجلس للحل فهو يتم عن طريق عقد مؤتمر دولي، ونلاحظ هنا أن المجلس يتحدث عن حل للفضية الفلسطينية وليس مجرد مبادرة سياسية وكانت صياغة المجلس لأهداف النضال الفلسطيني في تلك الدورة على الشكل التالي "يرى المجلس أن إيجاد حل عادل لقضية فلسطين والشرق الأوسط لا بد وأن يقوم على أساس ضمان حقوقنا الوطنية في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية فوق ترابنا الوطني الفلسطيني، كما يرى أن الإطار المناسب للوصول إلى هذا الحل، هو عقد مؤتمر دولي تحت راية الأمم المتحدة وعبر مجلس الأمن بمشاركة كافة الأطراف المعنية بما فيها م.ت.ف على قدم المساواة، وعلى أساس قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين ويؤكد في هذا الصدد رفضه لاتفاقيات كامب ديفيد والحكم الذاتي ومبادرة الرئيس الأمريكي ريغان والمشاريع والقرارات التي لا تضمن حقنا في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة".

إن أهم ما يثير الانتباه في هذا البيان –مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة المرحلة والحصار المفروض على الثورة الفلسطينية- أنه إذا كان هدف تحرير كامل فلسطين متضمن في القرارات السابقة للمجالس الوطنية بما فيها حق العودة وتقرير المصير والدولة الفلسطينية والذي يعني ضمنيا وجود حقوق أخرى غير الدولة الفلسطينية، فإننا نجد صياغة البيان الأخير حصرت الحقوق الفلسطينية بحق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وهذا التبدل في الصياغة له معناه، وخصوصا إذا ربطناه بما يليه عند الحديث عن "حل" للقضية تشارك فيه كافة الأطراف المعنية.[[29]](#footnote-30)

**الفصل الثالث**

**أزمة المقاومة والبحث عن الدولة في إطار قرارات الشرعية الدولية**

اضطرت منظمة التحرير الفلسطينية بفعل المأزق السياسي والعسكري الذي وصلت إليه بعد الخروج من لبنان 1982 ،نتيجة تفاقم أزماتها الداخلية الناتجة عن تأثير المال السياسي، لإعادة النظر في المرجعية التي تستند إليها في المطالبة بالحقوق السياسية الفلسطينية وفي الأدوات النضالية ، فمن الشرعية التاريخية والثورية التي تحدد الحقوق الفلسطينية بكامل ارض فلسطين التاريخية الممتدة من النهر إلى البحر، انتقلت وبنوع من التجريبية السياسية إلى الشرعية الدولية حيث اعترفت بقرارات الشرعية الدولية الخاصة بفلسطين بدون إستراتيجية واضحة لكيفية التعامل مع هذه الشرعية وبدون توافق وطني حولها .

فمنذ 1988 و في كل مرة تتعثر فيها المفاوضات ما بين الإسرائيليين والفلسطينيين وتكون إسرائيل مطالبة بدفع استحقاقات التسوية والانسحاب من الأرض المحتلة عام 1967 ،يهدد الفلسطينيون باللجوء للشرعية الدولية أو يلجئون إليها فيما تتمسك إسرائيل بعدم الربط ما بين التسوية وقرارات الشرعية الدولية . قالها نتنياهو ومن بعده باراك بعد توليه السلطة، فعلى إثر فشل المفاوضات مع الفلسطينيين في كامب ديفيد الثانية زعم بأن لا علاقة ما بين التسوية وقرارات الشرعية الدولية وكررها المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية الياكيم روبنشتاين حيث قال إن قرار مجلس الأمن رقم 242 لا ينطبق على الأراضي الفلسطينية، وكل الحكومات الإسرائيلية اللاحقة رفضت الاحتكام للشرعية الدولية وكان أكثر محطات الرفض الصهيوني والأمريكي للاحتكام للشرعية الدولية ما جرى نهاية عام 2011 عندما قرر الرئيس أبو مازن الذهاب للأمم المتحدة لانتزاع اعتراف بعضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة – وسنتطرق لذلك بالتفصيل في فصل قادم - .

**المبحث الأول**

**ملابسات الانتقال من الشرعية التاريخية إلى الشرعية الدولية**

نقصد بالشرعية التاريخية أن حق الفلسطينيين في دولة لا يستمد من أي تفاهمات أو اتفاقات دولية أو قرارات دولية بل من التاريخ ،وبالتالي فحدود فلسطين السياسية اليوم هي حدودها التي كانت عليها قبل حرب 1948 ،أما الدولة في إطار الشرعية الدولية فهي فلسطين التي تحددها قرارات وتفاهمات دولية بدأت منذ قرار التقسيم 181 لعام 1947 وما زالت مستمرة حتى اليوم من خلال إشارات مبهمة للدولة في خطة خارطة الطريق أو بيانات الرباعية وأخيرا من خلال الطلب الذي تقدم به الرئيس أبو مازن لمجلس الأمن في سبتمبر 2011.

**المطلب الأول:انتقائية الاعتراف بقرارات الشرعية الدولية**

الإعلان في الجزائر عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وما صاحب ذلك من اعتراف بقرارات الأمم المتحدة وبالتالي الاعتراف بإسرائيل ،وجد استجابة حذرة ومشككة من الولايات المتحدة حيث اعتبرت أمريكا أن إعلان الاستقلال في الجزائر كان مبهما من حيث تحديد المرجعية القانونية الدولية ،و بدأت اتصالات سرية وعلنية شاقة مع المنظمة وعبر وسطاء متعددين، كان الهدف منها أن تعترف المنظمة بوضوح بالشروط الأمريكية –الاعتراف بالقرارين 242و338 تحديدا ،ونبذ الإرهاب والاعتراف الواضح بإسرائيل - . فمباشرة بعد دورة الجزائر دشنت المنظمة حملة دبلوماسية توجهت أساسا إلى أمريكا وأوروبا هدفها كسب تأييد دولي للمطلب الفلسطيني بإقامة دولة مستقلة وعقد مؤتمر دولي للسلام ، وخلال جلسة الجمعية العامة في جنيف يوم الثالث عشر من ديسمبر 88 ألقى أبو عمار خطابا تضمن مبادرة فلسطينية للسلام اعتقدت القيادة الفلسطينية أنها مستوفية للشروط الأمريكية وهو ما سمي بهجوم السلام الفلسطيني.

لم تقتنع الإدارة الأمريكية بما ورد في مشروع السلام الفلسطيني ،معتبرة أن الخطاب كان عاما جدا ولم يلتزم بدقة بالشروط الأمريكية ،ويبدو أن ما كان يزعج أمريكا هو التأكيد الفلسطيني على مجمل قرارات الشرعية الدولية و التأكيد على الصيغة الدولية والإشراف الدولي على مؤتمر السلام، بينما الولايات المتحدة كانت تريد غطاء دوليا رمزيا وان تكون كل العملية السلمية تحت إشرافها ، بالإضافة إلى أن أبو عمار تحدث عن إدانة الإرهاب بشكل عام وأمريكا أرادت منه أن يستعمل تعبيرات أكثر شدة وأكثر وضوحا ،ولم يهدأ بال الأمريكيين إلا بعد أن قرأ أبو عمار بيان في المؤتمر الصحفي الذي عقده في 14/12 أطلع عليه مسبقا شولتس ،يلبي الشروط الأمريكية ، وبعد ساعات بدأ الحوار الفلسطيني الأمريكي.

دون تجاهل الظروف الصعبة التي كانت تعيشها المنظمة والشعب الفلسطيني بشكل عام ،فقد كان التوجه الفلسطيني نحو التسوية السياسية على قاعدة قراري مجلس الأمن 242 و 338 دون غيرهما توجها لا يخلو من مخاطرة ،وخصوصا أن التحرك نحو التسوية لم يكن بمبادرة دولية أو تحت إشراف الأمم المتحدة بل جاءت ضمن التصور الأمريكي للتسوية وفي إطار الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

وهكذا استطاع الأمريكيون وبمباركة ودعم عربي –خصوصا مصري وأردني وسعودي -أن يجروا القيادة الفلسطينية إلى مواقعهم ويلزموها بشروطهم بحيث فقدت مبادرة السلام الفلسطينية روحها وما كانت تتيح من ضمانات للفلسطينيين بإمكانية تسوية عادلة تقودها الأمم المتحدة ،وقد اتضحت حقيقة الأهداف الأمريكية من خلال البيان الذي صدر عن شولتس في نفس يوم القبول الفلسطيني بقراري مجلس الأمن والموافقة على الشروط الأمريكية ، حيث صرح بوش قائلا :(إن منظمة التحرير الفلسطينية أصدرت بيانا اليوم قبلت بموجبه قراري الأمم المتحدة 242و338 واعترفت بحق إسرائيل بالوجود بسلام وأمان ونبذت العنف ، وكنتيجة لذلك تعلن الولايات المتحدة استعدادها لحوار جوهري مع ممثلي المنظمة ،…) ،ويستطرد قائلا (لا يوجد هنا-يقصد بالبيان –ما يعني ضمنيا قبولا أو اعترافا من قِبل الولايات المتحدة بدولة فلسطينية مستقلة ، إن موقف الولايات المتحدة هو أن مصير الضفة الغربية وقطاع غزة لا يمكن أن يتحدد بقرارات فردية من أي طرف بل من خلال عملية تفاوضية .إن الولايات المتحدة لا تعترف بإعلان الاستقلال الفلسطيني ) وهذا يعني أن الولايات المتحدة منذ البداية لم تعترف بالضفة وغزة كأراض محتلة على إسرائيل أن تنسحب منها ، بل كأرض متنازع عليها ، يُنظر بأمرها من خلال المفاوضات .

ما بين بداية الحوار الأمريكي الفلسطيني وتوقفه يوم 20/6/90 شهدت المنطقة كثافة في الاتصالات وتعددا في المبادرات ، فبالإضافة إلى مبادرة شولتس طرح الإسرائيليون مبادرة والمصريون كانت لهم مبادرة بالإضافة إلى مبادرة شيفاردنازه ، وقد استغلت الولايات المتحدة هذا التهافت على التسوية من اجل إفقاد المرجعية الدولية قيمتها واستبدالها بمرجعية التفاوض ولا باس أن تكون مفاوضات في مؤتمر ولكنه ليس دوليا ، فهي كانت تريد أن لا تحضر المنظمة كطرف مساو لبقية الأطراف وان لا تستمد الحقوق الفلسطينية من قرارات الأمم المتحدة بل مما يتم الاتفاق عليه على طاولة المفاوضات .

هذا التصور الأمريكي للتسوية تم صياغته بمبادرة مكونة من خمس نقاط أعلن عنها يوم 6/12/89 وحملت أسم وزير خارجيتها جيمس بيكر.لا تتطرق المبادرة لمنظمة التحرير ولا تعترف بصفتها التمثيلية للشعب الفلسطيني كما أنها تتجاهل قرارات الشرعية الدولية ولا تتطرق للمؤتمر الدولي للسلام ،أهم ما جاء في هذه المبادرة فتح حوار ما بين إسرائيل ووفد من الفلسطينيين يتم تشكيله بعد استشارة مصر وإسرائيل وأمريكا ، بمعنى أن لإسرائيل الحق في تحديد من ستتفاوض معهم ،وفي النقطة الرابعة جاء : (إن الحكومة الأمريكية تفهم أن مشاركة إسرائيل في الحوار ستكون على أساس مبادرة الحكومة الإسرائيلية ، وان الولايات المتحدة تفهم أن الفلسطينيين سيأتون إلى الحوار ولديهم الاستعداد لمناقشة فكرة الانتخابات والعملية التفاوضية بما يتفق مع المبادرة الإسرائيلية) وهذا لم يمنع من أن تعطي المبادرة للفلسطينيين إمكانية (أن يقوم الجانب الفلسطيني بإثارة قضايا متعلقة بوجهات نظرهم حول كيفية نجاح الانتخابات والمفاوضات).

 ولان المبادرة الأمريكية حضت بتأييد مصري و لأن الحكومة الإسرائيلية آنذاك كانت ائتلافية يشارك فيها حزب العمل الذي لو يكن يخف تأييده للتسوية السلمية فقد أعطت المنظمة موافقتها الأولية ولكنها طلبت توضيحات من الإدارة الأمريكية ، ردت الولايات المتحدة على المطالب الفلسطينية بإرسال مذكرة توضيحية بواسطة مصر وذلك يوم 16/11/89 ، ومما جاء في المذكرة التوضيحية (قيام القوى السياسية النشطة في الساحة الفلسطينية بتسمية الممثلين الفلسطينيين المشاركين في الحوار ، وان الوفد الفلسطيني سيضم عشرة أشخاص ، ثمانية منهم من المناطق المحتلة واثنان من الخارج ) ومع ذلك أعطت لإسرائيل حق النقض حيث استطردت تقول (إن أمريكا لا تستطيع ولن تحاول إرغام إسرائيل على الجلوس مع أناس لا تقبل بهم كشركاء في الحوار).وكنوع من الترضية للمنظمة ، دون أن يكون ذلك ملزما لأمريكا أو لإسرائيل نصت المذكرة التوضيحية على (أن أمريكا لن تعارض قيام الفلسطينيين بالمطالبة بنقاش قراري مجلس الأمن 242و338 والحاجة لمؤتمر للسلام ).

بالرغم من أن التوضيحات لم تقلل من التراجع الواضح للولايات المتحدة عن تصريحات سابقة ، فقد أرسلت المنظمة في يوم 18/11/89 ردها إلى الإدارة الأمريكية وفيه تعلن قبولها بخطة بيكر مؤكدة على ما يلي :-

(1-استعدادها لإجراء حوار بين وفد من المنظمة يمثل الشعب الفلسطيني في الداخل وخارج الأراضي الفلسطينية ووفد من الحكومة الإسرائيلية .

2-أن يكون جدول هذا الحوار مفتوحا وبدون شروط ،يطرح فيه كل وفد ما يشاء من موضوعات ….

3-أن يجري الحوار تحت إشراف الأمم المتحدة والدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن ومصر والسويد .

4-أن يكون هذا الحوار خطوة تمهيدية نحو عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط الذي يعقد تحت إشراف الأمم المتحدة وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية ، وتشارك فيه كافة أطراف الصراع في المنطقة وتحضره الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن للوصول إلى الحل العادل والشامل في المنطقة).

وتأتي الرياح بما لا تشتهي السفن الفلسطينية، حيث شهد عام 1990 أحداثا ضربت بالصميم كل مراهنة فلسطينية على تسوية مشرفة تكون الانتفاضة وما تبقى من تضامن عربي أهم أوراق القوة التي تدعم المفاوض الفلسطيني ، أحداث بدأت بانهيار الحكومة الائتلافية في إسرائيل 16/3/90 وتلاها توقف الحوار الأمريكي الفلسطيني في 20/6/90 ، ثم بداية انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية ،إلا أن الزلزال الأكثر هولا الذي زلزل المنطقة وأثر سلبا على القضية الفلسطينية وما يزال هو حرب الخليج الثانية التي اندلعت على اثر الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس 90 ،هذه الحرب التي أحييت مجددا تفاعلات التسوية السلمية ولكن في عالم متغير ، فالعالم بعد حرب الخليج ليس هو ما قبله .

إن المدقق في البيانات والوثائق المشار إليها أعلاه فيما يخص المرجعية الدولية ،سيلاحظ التبدل الكبير بل التلاعب الخطير في مفهوم الشرعية الدولية ونجاح أمريكا في النهاية على قصر هذه الشرعية على تفسير غامض لقرار 242 دون غيره بل تمكنت أمريكا من أن تفرض على المفاوضين الفلسطينيين والعرب أن تكون المفاوضات المقبلة ليس في إطار دولي لتطبيق هذا القرار بل على أساسه مما أفسح المجال لتفسيره بما يخدم مصلحة الأقوى أي إسرائيل ،كما استطاعت أن تلغي المطلب الفلسطيني والعربي بان تكون المفاوضات في إطار مؤتمر (دولي) وتم الاتفاق بدلا من ذلك على تسمية مؤتمر للسلام دون كلمة –دولي – .

في خضم حرب الخليج الثانية واستغلالا لانهيار النظام الإقليمي العربي والاتحاد السوفيتي ،والمأزق الذي وجدت منظمة التحرير الفلسطينية نفسها فيه نتيجة الحرب ، عقد مؤتمر مدريد للسلام 1991 وتلاه وقعت اتفاقية اوسلو 1993 وما تلاها من اتفاقات بعيدا عن إشراف الأمم المتحدة. لا شك أن الموقف الأمريكي عرف تحولا واضحا من حيث الاعتراف بمنظمة التحرير وقبولها الممثل الوحيد للفلسطينيين ،ومن حيث تأسيس التسوية على أساس قراري مجلس الأمن المشار لهما ،إلا أن هذا التحول لم يكن تحولا استراتيجيا بقدر ما كان تحركا سياسيا فرضته ظروف الحرب التي شنتها أمريكا على العراق بقرار من مجلس الأمن وما نتج عن ذلك من ارتفاع الأصوات المنددة بازدواجية المعايير في التعامل الأمريكي مع قرارات الشرعية الدولية .فكانت الإشارة إلى قراري مجلس الأمن 242 و 338 لإسكات العرب والمنددين بازدواجية المعايير. ومن جهة أخرى فان نصوص اتفاقية اوسلو نسفت روح قراري 242 و 338 وأفقدتهما قيمتها الدولية وذلك من خلال غياب الأمم المتحدة عن المفاوضات بداية وعن رعاية الاتفاق نهاية ، هذا بالإضافة إلى أن آلية تطبيق اوسلو كانت تسير بخط معارض لمقتضيات الشرعية الدولية ، بحيث كانت محكومة بمبدأ العقد شريعة المتعاقدين وليس تطبيقا لقرارات دولية.

من خلال ما سبق يمكن فهم لماذا لم يتم تفعيل قرارات الشرعية الدولية حول القضية الفلسطينية؟ ولماذا تراجع تموقع قرارات الشرعية الدولية كمرجعية للتسوية السلمية وإحلال محلها شرعية جديدة هي الشرعية التفاوضية ؟، وحتى ندرك أسباب هذا التراجع، يستحسن أن نحدد ما هي قرارات الشرعية الدولية حول القضية ؟ وما قيمتها القانونية ؟ وما مدى إلزاميتها ؟ وكيف تعاملنا معها ؟

**غياب تعامل عقلاني مع قرارات الشرعية الدولية**

قبل مقاربة الإشكالية مقاربة قانونية مجردة تتناول مفهوم الشرعية الدولية و الغموض المتعمد و الازدواجية في التعامل الأمريكي والغربي مع قرارات الشرعية الدولية وخصوصا المتعلقة بالشرق الأوسط ،لا بأس من رصد ملابسات صدور القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية وأسلوب التعامل الفلسطيني والعربي معها.

**آلية صدور القرارات الدولية وصفتها الإلزامية**

 بالرغم من خطاب الشرعية الدولية الذي بدأت المنظمة تتبناه وتبني على أساسه التعامل مع القضية في مرحلة التسوية السياسية ،إلا أن الملاحظ أن المنظمة لم تكن تتوفر على إستراتيجية واضحة للتسوية السلمية على أساس قرارات الشرعية الدولية ، فقد دخلت معترك التسوية السياسية والشرعية الدولية ولسان حالها يقول فلندخل ونرى ماذا سيحدث !. وكان لابد لهذه السياسية أن تؤدي إلى ما وصلت إليه الأمور اليوم .

لا ريب أن كل ما صدر عن الشرعية الدولية من قرارات وتوصيات بشأن القضية وإن كان لا يرق إلى طموحات الشعب أو يتطابق مع حقوقه التاريخية إلا أنه يعد مكسبا يجب التمسك به والعمل على مراكمته .قرار التقسيم 181 لعام 1947 وقرار عودة اللاجئين 194 لعام 1949 والقراران 242 و338 ،وكل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن أو عن الجمعية العامة منذ 1970 حتى اليوم والرأي الاستشاري لمحكمة لاهاي بشأن جدار الفصل العنصري ، بالإضافة إلى اتفاقات جنيف ولاهاي الخاصة بالأراضي المحتلة وكيفية التعامل معها … كلها إنجازات تضفي طابعا دوليا على القضية الفلسطينية وتكرس وجود الشعب الفلسطيني كشعب خاضع للاحتلال ،وتنقل قضيته ومعاناته إلى العالم في وقت أصبح فيه للإعلام وللرأي العام العالمي تأثيرا في تطور الأحداث في مختلف بقاع العالم .

المشكلة لا تكمن فقط في هذه القرارات بل أيضا في فهم ملابسات صدورها وفي كيفية التعامل معها فلسطينيا وعربيا وإسرائيليا وأمريكيا.

إلى حين قيام منظمة التحرير الفلسطينية وبالرغم من وجود قرار التقسيم الذي ينص على قيام دولة (عربية) إلى جانب الدولة اليهودية ،كانت القضية تُطرح في المحافل الدولية كقضية لاجئين ، و لم تتحول نظرة العالم إلى الفلسطينيين إلا بعد أن حمل الفلسطينيون السلاح ومارسوا الكفاح المسلح ،فالبندقية هي التي جعلت العالم يتعامل معهم كشعب له قضية سياسية، يناضل من اجل الاستقلال وتقرير المصير .

بدأ العالم يكتشف ،بفعل النضال الفلسطيني وبفعل وجود المعسكر الاشتراكي وحركة التحرر العالمي، أن هناك شعب له هوية وله قضية وطنية سياسية لا مجرد لاجئين ، ومنذ ذلك الوقت بدأت الأمم المتحدة تتعامل مع القضية الفلسطينية بمنظور مختلف وبدأت تصدر قرارات سياسية تتعلق بالشعب الفلسطيني ،قرارات وتوصيات تؤكد على حق الشعب الفلسطيني بالنضال لاسترداد حقوقه وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره و تندد بالسياسة الاستعمارية الصهيونية في فلسطين . كانت الموجة الأولى من تكثيف التعامل الدولي مع القضية هي الفترة الممتدة ما بين 1968و1982 و التي شهدت صدور أهم القرارات الدولية حول القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني بشكل عام، هي نفسها مرحلة تصاعد الكفاح المسلح الفلسطيني وتصاعد التأييد العالمي له ،ففيها-1974- تم الاعتراف بمنظمة التحرير ممثلا شرعيا للشعب الفلسطيني وتم قبول المنظمة كعضو مراقب في الأمم المتحدة ،وفيها-1975- صدر قرار الجمعية العامة الذي يساوي ما بين الصهيونية والعنصرية ،وكانت المرحلة الثانية هي خلال سني الانتفاضة الأولى ثم الانتفاضة الثانية …فما الذي نستنتجه من ذلك ؟.

نستنتج مما سبق أن الاهتمام العالمي بالقضية الفلسطينية وما صدر عن الأمم المتحدة من قرارات وتوصيات تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني لم يأت كمنحة من أحد بل جاء كتجاوب من المنتظم الدولي مع النضال الفلسطيني ،فالبندقية الفلسطينية والشهيد الفلسطيني والمعتقل الفلسطيني والمعاناة الفلسطينية هي التي أجبرت العالم على الاعتراف بالشعب الفلسطيني وبحقوقه السياسية . نعم ، إن هذه القرارات والتوصيات لا ترق إلى طموحات الشعب الفلسطيني لأنها لا تنص على دولة فلسطينية ولا تعطيه حقا قانونيا واضحا بتأسيسها ،إلا أنها تهيئ الظروف المناسبة لتأسيس دولته وتضع قدمه على طريق الدولة .وحتى ترقى هذه القرارات والتوصيات إلى مستوى الاعتراف الواضح والمباشر بالدولة الفلسطينية المستقلة كان الأمر يحتاج مزيدا من النضال وخصوصا الدبلوماسي والسياسي لا الاكتفاء بما صدر من قرارات والمساومة عليها وتحميلها أكثر مما تحتمل والتباكي على عدم جدية المنتظم الدولي في تطبيق قراراته أو عدم إلزام إسرائيل بتطبيقها .

**المطلب الثاني:التباس مفهوم الدولة الفلسطينية في قرارات الشرعية الدولية .**

بعيدا عن خطاب التحريض السياسي ، يمكن القول إن اضطرابا شديدا شاب أسلوب تعامل العرب والفلسطينيين مع قرارات الشرعية الدولية حيث غابت الرؤية الواقعية المبنية على فهم عقلاني للقانون الدولي وللعلاقات الدولية ولميكانزمات صدور وتفسير وتطبيق القرارات الدولية .حيث لم يفصل البعض ما بين مخاطبة الجماهير الشعبية من جهة ومخاطبة المنتظم الدولي من جهة أخرى ،وجرت عملية تسييس القرارات الدولية واستخدمها لأغراض السياسة الداخلية والتنظيمية الضيقة على حساب توظيفها دوليا ، وتم تحميل القرارات الدولية أكثر مما تحتمل ، بل وصل الأمر بالبعض إلى حد التعامل مع مجلس الأمن أو الجمعية العامة وكأنهما دار ندوة عربية أو أحد دواويننا يدعونهما للاجتماع متى يريدون ويتجاهلونهما متى يريدون.

الالتباس والغموض الذي ينتاب فكرة الدولة الفلسطينية ليس وليد اليوم ولا يقتصر على الرؤية الإسرائيلية والأمريكية بل يمتد للحظة ولادة الفكرة و للرؤية الفلسطينية التي تربط الدولة بالتسوية السلمية.لو حاولنا حصر التوصيفات والتعريفات التي تناولت الدولة الفلسطينية سنجدها متعددة ،فإذا تجاوزنا القول بتحرير كامل فلسطين وإنهاء الوجود الصهيوني حيث الظروف الآن غير مهيأة لإنجاز هذا الهدف ولكن لا يعني عدم التفكير به لمن يريد،فالبدائل الأخرى مرتبطة بدولة تكون محصلة لتسوية سياسية.

إذن بعيدا عن الديماغوجية السياسية يمكن القول إنه حتى الآن وباستثناء قرار التقسيم رقم 181 الذي رفضه العرب ورُفض فلسطينيا بنصوص الميثاق الوطني، لم يكن يوجد أي قرار صادر عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة يقول بدولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس أو يُلزم إسرائيل بالانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة وإعطائها للفلسطينيين تحديدا ليقرروا عليها مصيرهم السياسي ! .

كان أول طرح لفكرة الدولة المؤسسة على التسوية هو قرار التقسيم لعام 1947 الذي نص على حل يقوم على أساس دولتين: واحدة عربية وأخرى يهودية مع وضع خاص لمدينة القدس ،ويمكن القول إن هذه الدولة هي وحدها القابلة للحياة والممكنة لأنها متواصلة جغرافيا وتؤسس على نفس القرار الدولي الذي منح الشرعية لإسرائيل كدولة لليهود،ولكن حرب 48 واتفاقات الهدنة والرفض العربي ثم الفلسطيني لقرار التقسيم 181 ثم تأسيس تسوية أوسلو على قراري مجلس الأمن 242 و 338 دون غيرهما من قرارات الشرعية الدولية جعل هذه الدولة متجاوَزَة. بعد ذلك تبنت منظمة التحرير عام 1971 هدف الدولة الديمقراطية العلمانية على كامل التراب الفلسطيني دون التخلي عن إستراتيجية الثورة والكفاح المسلح وقد تم رفض هذا الهدف ليس فقط من طرف إسرائيل بل من قوى سياسية فلسطينية وعربية،و تم إعادة الطرح مجددا تحت شعار الدولة ثنائية القومية ولكن من طرف قوى وشخصيات ليست صاحبة قرار.هدف الدولة المستقلة في الضفة وغزة ظهر في المجلس الوطني بالجزائر عام 1988 ومن خلال الإعلان عن قيام الدولة الفلسطينية،وبالرغم من أن فكر التسوية لم يكن متبلورا وواضحا آنذاك كخيار وحيد إلا انه كان معروفا أن هذه الدولة ستكون من خلال تسوية سياسية.

بالرغم من انطلاق التسوية مع أوسلو وقبله مؤتمر مدريد وتأسيس التسوية على مبدأ الأرض مقابل السلام ،فلا مؤتمر مدريد ولا اتفاقات أوسلو تحدثت عن دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967.الفلسطينيون وحدهم فسروا أن اتفاقات أوسلو ستؤدي عند نهاية المرحلة الانتقالية في مايو 1999 إلى قيام الدولة،أما إسرائيل فلم تُلزم نفسها بدولة فلسطينية ولم تتحدث عن إمكانية قيام دولة للفلسطينيين إلا بعد أن طرح الرئيس بوش فكرة الدولة عام 202ثم تمت الإشارة إليها في خطة خارطة الطريق ثم في قرار مجلس الأمن 1515،وبالرغم من هذا الاعتراف وكما ذكرنا كانت إسرائيل تعمل كل ما من شانه تدمير الحلم الفلسطيني بالدولة وخصوصا من خلال استمرار الاستيطان.

 وهكذا فإن الدولة الفلسطينية المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشريف لا تؤسس على أي قرار دولي واضح بل على تفاهمات ووعود حتى القرار 1515 فلم يحدد مكان وحدود الدولة الفلسطينية حيث جاء فيه: إن مجلسالأمن،إذ يشيــر إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلـة، ولاسيما القـرارات 242 (1967) و338 (1973 ) و 1397 (2002 ) ، ومبادئ مدريد، وإذ يعـرب عن بالغ قلقـه [... ]يؤكد من جديد على رؤيته التي تتوخى منطقـة تعيش فيها دولتان، إسرائيل وفلسطين، جنبـا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها [... ] يؤيد خريطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية، القائمة على الأداء والمفضيـة إلى حل دائم للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني يقوم على أساس وجود دولتين.

إذن نفس الغموض المقصود الذي ينتاب الرؤية الأمريكية موجود في المرجعية الدولية،فالقرار يتحدث عن مرجعية قراري مجلس الأمن 242 و 338 ويتحدث عن (منطقة) تعيش فيها دولتان ولم يتحدث عن دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي المحتلة عام 67 ولم يتحدث أيضا عن القدس وحق العودة. هذا الغموض المقصود هو ما شجع ويشجع إسرائيل على التلاعب بفكرة حل الدولتين ،فبما انه لا يوجد مرجعية دولية تلزم إسرائيل بحدود الدولة وسيادتها، فهذه الدولة للفلسطينيين يمكن أن تكون في الأردن أو هي الأردن وقد ناقش الكنيست منذ شهر تقريبا هذه الفكرة، وقد تعمل إسرائيل أن تكون هذه الدولة في قطاع غزة فقط. وشارون لم يخرج من غزة عام 2005 عبثا،أليس قطاع غزة مجاورا لإسرائيل ولا يوجد به استيطان ومتواصل الأجزاء وقابل للحياة كما تقول خطة خارطة الطريق،ما دام له بحره وحدوده مع مصر؟ وقد تكون الدولة كانتونات فيما سيتبقى من الضفة يديرها فلسطينيون وليسموها دولة أو ما يشاءون ما دامت السيادة والأمن لإسرائيل،ألم يؤسس الفلسطينيون سلطة وحكومة ووزارات وسفارات بل ومطار الخ طوال خمسة عشر سنة !.

الانقسام الفلسطيني والانقسام الجغرافي بين غزة والضفة وعجز السلطة والنخب السياسية الفلسطينية على الارتقاء لمستوى التحدي هو ما يجعل لإسرائيل الخيار في رسم ملامح وحدود هذه الدولة إن اضطرت أن تمنح الفلسطينيين دولة،وللأسف فإن البعض من الفلسطينيين يتقاطعون مع إسرائيل في هذه الرؤية.فحركة حماس لا تسعى الآن إلا لدولة في غزة وأن يتم التعامل مع الضفة وبقية فلسطين كأراضي محتلة يُترك أمرها للزمن،ويا ليتها سمعت كلام أبو عمار وشاركت بانتخابات 1996 ونسقت مواقفها وعملياتها معه بدلا من الهروب للأمام،لو فعلت ذلك لما كانت أمورنا على ما هي عليه،ولما كان نهج المقاومة أصبح عبئا عليها اليوم أكثر مما هو عبء على إسرائيل.والحكومة في رام الله تتجه شيئا فشيئا نحو الرؤية الاقتصادية للحل التي تحدث عنها نتنياهو وبلير وتشجعها الإدارة الأمريكية،هذه الحكومة باتت تنسلخ شيئا فشيئا عن المشروع الوطني وتفقد كل مضامين سياسية سيادية لتختص فقط بتدبير الأمور الحياتية لسكان الصفة الغربية في انتظار إما الحل الأردني أو ما تتفتق عنه العبقرية الصهيونية من حلول ،وللأسف فإن ما تسمى فصائل العمل الوطني تقف موقف المتفرج أو كشاهد زور على ما يجري، فلا قادرة على الدخول بالحكومة وتَحَمُّل المسؤولية ولا قادرة على وقف مسلسل الانهيار الذي يتعرض له المشروع الوطني ولا قادرة على ممارسة المقاومة المسلحة في إطار إستراتيجية وطنية.

نخلص للقول ،لم تعد المشكلة بالاعتراف بحل الدولتين ،بل مكان ومضمون الدولة الفلسطينية وأيضا حدود ومضمون دولة إسرائيل،ومن الواضح أن رسم حدود إحدى الدولتين سيحدد حدود الدولة الأخرى،وبات واضحا أن حل الدولتين لن يكون إلا من خلال تسوية وإذا ما استمر الوضع الفلسطيني والعربي على حاله فالدولة الفلسطينية الموعودة لن تكون إلا بما ترضى عنه إسرائيل.هل من الممكن الخروج من هذه المعادلة المعقدة والمجحفة بحق الفلسطينيين بالعودة لخيار الدولة الديمقراطية على كامل فلسطين التاريخية ؟هذا ممكن ويمكنه أن يربك المخططات الإسرائيلية والأمريكية ولكن هذا الخيار يتطلب أولا حل السلطتين والحكومتين في الضفة وغزة ،فهل المتصارعون على السلطة مستعدون للتخلي عنها والعودة للشعب ليواجهوا معا الاحتلال ؟.

كان خطأ موقعي اتفاقية أوسلو هو القبول بمجرد الإشارة إلى قراري مجلس الأمن 242 و 338 دون قرار التقسيم الذي يعتبر مشروعا سياسيا واضحا يخاطب الفلسطينيين ويؤكد على حقهم بدولة خاصة بهم ،وكذا تجاهل قرار 194 (حق العودة)، كمرجعية للتسوية السلمية.وعليه ،لا نتجنى على الحقيقة إن قلنا إن غالبية ما صدر عن المنتظم الدولي بخصوص ما سمي بالصراع في الشرق الأوسط بعد 1967 هي توصيات غير ملزمة أو قرارات تباينت التفسيرات حولها ودون آلية للتنفيذ. كما أن مستجدات الأحداث قللت من قوة إلزامية هذه القرارات . صحيح إن العديد من توصيات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن تعترف بحقوق للفلسطينيين وتعترف بهم كشعب بل وتعطيهم الحق بالمقاومة ،إلا أنها مع ذلك لا ترق إلى درجة الاعتراف الواضح بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة على أراض الضفة والقطاع ،إن هذا الحق متضمن بطريقة غير مباشرة في هذه القرارات والتوصيات ،أو بشكل أخر إن تطبيق هذه القرارات قد يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية ،فهي تشكل الأرضية والدافعية القانونية والسياسية لقيام الدولة ،ولكن للأسف التعنت الإسرائيلي والرفض الأمريكي بالإضافة إلى التعامل العربي والفلسطيني الخاطئ افقد هذه القرارات قيمتها ، وهذا ما يفسر لنا أن إسرائيل ومعها أمريكا لم يكونا منزعجين كثيرا من هذه القرارات والتوصيات بل كان على رأس الشروط الأمريكية للقبول بفتح حوار مع منظمة التحرير هو اعتراف هذه الأخيرة بقراري مجلس الأمن 242 و338 تحديدا .

وفي اعتقادنا إن اخطر ما صدر عن الأمم المتحدة بعد 1967 وكان أكثرها إزعاجا لإسرائيل هو القرار رقم 3379 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 /11/ 1975 والذي اعتبر الصهيونية ( شكلا من أشكال العنصرية والتمييز العنصري ) فهذا القرار شكل ضربة موجعة لإسرائيل وللحركة الصهيونية لأنه ينسف الأساس التاريخي والديني والأخلاقي للكيان الصهيوني من حيث اعتبار العقيدة التي يقوم عليها هذا الكيان شكلا من أشكال العنصرية . وقد بقيت إسرائيل ومعها الولايات المتحدة يتحينان الفرصة لإلغاء هذا القرار وهو ما حدث بعد حرب الخليج الثانية- 1992- وانهيار المعسكر الاشتراكي وبالتالي تبدل موازين القوى داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة .

لا يعني ما سبق أن قراري مجلس الأمن 242و338 لا قيمة لهما ولا يخدما القضية الفلسطينية والعربية ، بل المقصود أن إسرائيل وأمريكا لديهم من أساليب المناورة والحجج القانونية ما يمكنهم من جعل هذين القرارين غير ذا قيمة للفلسطينيين . فعلى اثر اعتراف المنظمة بقرارات الأمم المتحدة في دورة المجلس الوطني في الجزائر 1988 صرح الناطق الرسمي باسم البيت البيض مارلين فيتزووتر (إن تطورا إيجابيا طرأ أثناء هذا الاجتماع وعلى الأخص اقتراع على القرارين 242و338) ،أما وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك شمعون بيرس فقد رد تعقيبا على إعلان الجزائر بتكرار شروط إسرائيل للاعتراف بالمنظمة وهي (القبول بقراري الأمم المتحدة 242و338 من دون إضافات أو تغيير ،والاعتراف بحق إسرائيل بالعيش بسلام ووقف الإرهاب ) ،وهو يقصد بذلك أن اعتراف المنظمة السابق كان بكل قرارات الشرعية الدولية وكان مصحوبا بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وهو ما لم ينص عليه قرار242.

من المعلوم أن القرار 242 صدر بعد حرب 67 وقرار 338 يؤكد عليه ،المهم هو قرار 242 فهذا القرار يخاطب الدول المشاركة في الحرب ويدعو إلى:-1/ سحب القوات الإسرائيلية من أراض (الأراضي )التي احتلتها في النزاع –حرب 1967- 2/إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب واحترام واعتراف سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة .بعد ذلك يؤكد القرار-ضمن أمور أخرى- على تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين ….)

من الواضح أن القرار يخاطب الدول المشاركة في الحرب ولا يشير من قريب أو بعيد للحقوق السياسية للشعب الفلسطيني ولا لمنظمة التحرير الفلسطينية بل لم تُذكر كلمة فلسطين بتاتا في هذا القرار ،وحتى عندما تحدث القرار عن تسوية مشكلة اللاجئين لم يقل اللاجئين الفلسطينيين بل اللاجئين دون تحديد جنسيتهم.وكما هو معروف تزعم إسرائيل وأمريكا أن نص القرار هو سحب القوات الإسرائيلية من (أراض احتلتها في النزاع الأخير) وليس ( الأراضي التي احتلتها… ) والمقصود من ذلك أن تدعي إسرائيل أنها طبقت القرار بمجرد انسحابها من أي جزء من الأراضي المحتلة ، والأخطر من ذلك عدم وصف الأراضي/أراض بأنها فلسطينية أو حتى عربية بمعنى إسقاط هوية هذه الأرض وخصوصا الضفة الغربية وقطاع غزة ،وهو الأمر الذي سمح لإسرائيل فيما بعد الادعاء بحقوق تاريخية وتوراتية في الضفة الغربية.

إذن القرار يخاطب إسرائيل وسوريا ومصر والأردن، والأرض المقصودة هي الجولان وسيناء وغزة والضفة الغربية ، وعليه فان الذين يجب عليهم المطالبة بتطبيق هذا القرار هي الدول الثلاثة المشار إليها وليس منظمة التحرير الفلسطينية المُغيبة عن القرار بل التي لم يكن قد أُعترف بها كممثل شرعي للشعب الفلسطيني آنذاك لا عربيا ولا دوليا .قد يقول قائل إن الاعتراف حدث عام 1974 وانه في 30/7/88 تم فك الارتباط ما بين الأردن والضفة الغربية مما يجعل المنظمة مسئولة عن الشعب الفلسطيني وعن الأرض الفلسطينية وبالتالي يمكنها أن تحل محل الأردن ومصر كمخاطب بقرار 242 و 338! ، هذا كلام صحيح ونافذ بيننا كعرب ومفهوم حسب العقلية العربية ولكن لا قيمة له في القانون الدولي ولا يؤثر على منطوق القرار 242 أو تفسيره لان منظمة التحرير ليست عضوا كامل في الأمم المتحدة، وبالتالي موقف المنظمة المطالب لإسرائيل بتطبيق قرار 242 سيكون ضعيفا لأنه موقف طرف غير معني رسميا في نظر القانون الدولي وسيكون موقف المنظمة أقوى إن كان مدعوما بموقف عربي وخصوصا من دول المواجهة. ومن هنا فأن اعتراف المنظمة بالقرارين المشار إليهما كان مكسبا إسرائيليا أكثر مما هو مكسبا فلسطينيا وخصوصا أنه لم يقابله اعتراف إسرائيلي واضح بالانسحاب الشامل من الأراضي المحتلة عام 1967 ولا اعتراف بحق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة على هذه الأراضي .

لا يعني قولنا هذا التخلي عن المطالبة بقرار 242 أو أن ننأى بأنفسنا عنه ، بل يجب التمسك به لأنه قرار دولي يعترف بان الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان أراض محتلة وكونها كذلك فان على إسرائيل أن تطبق اتفاقيات جنيف لعام 1949 حول أسلوب التعامل مع الأراضي المحتلة وسكانها وهذا يعني أن كل ما قامت به إسرائيل في هذه الأراضي بما في ذلك بناء جدار الفصل العنصري ،هي تصرفات غير قانونية ، كما أن الاعتراف بصفة الاحتلال لهذه الأراضي يمنح الشعب الخاضع للاحتلال الحق باللجوء إلى كافة الوسائل بما في ذلك الكفاح المسلح لإنهاء الاحتلال وتقرير المصير.الخلل لا يكمن في القرار بحد ذاته لان القرار جاء بعد هزيمة عربية وليس بعد نصر حتى نفرض تطبيقه على إسرائيل ، إن الخلل يكمن في أسلوب التعامل العربي والفلسطيني مع القرار وهو التصرف الذي اضعف القيمة القانونية للقرار واضعف من قوته الإلزامية ،وقد لعبت اتفاقات التسوية التي وقعتها مصر والسلطة الفلسطينية والأردن مع إسرائيل دورا خطيرا في إفقاد هذا القرار لأهميته .

هذا التعامل العربي اللاعقلاني مع قرارات الشرعية الدولية هو الذي شجع إسرائيل على الزعم بأنها نفذت قرار 242 وان هذا القرار لم يعد مرجعية مناسبة للتسوية مع منظمة التحرير وهي تبني موقفها ليس فقط من تفسيرها للقرار بأنه انسحاب من( ارض محتلة) وليس (الأراضي المحتلة) بل انطلاقا مما وقعت من اتفاقات مع مصر والأردن ومنظمة التحرير .فإسرائيل ترى أن الاتفاقات –كامب ديفيد ووادي عربة وأوسلو -التي وقعت مع هذه الأطراف أصبحت هي المرجعية وهي التي تحدد الحقوق والواجبات لكل طرف .فمصر عندما وقعت اتفاقية كامب ديفيد التي أعادت لها سيناء (بشروط) دون قطاع غزة وأنهت بالتالي حالة الصراع مع إسرائيل فإنما هي تعترف بان إسرائيل أوفت بالتزاماتها المنصوص عليها في قرار 242 بالنسبة للجبهة الجنوبية ،وكأن مصر هنا تقر بأن قطاع غزة ليس أرضا محتلة ينطبق عليه القرار 242 . نفس الأمر بالنسبة للأردن فعندما وقع اتفاقية وادي عربة وأنهى صراعه مع إسرائيل فكأنه يعترف بان إسرائيل أوفت بالتزاماتها تجاهه بالنسبة للقرار 242 ، أما الضفة الغربية فقد أصبحت أرضا بلا صاحب أو مُطالب في مفهوم القانون الدولي وهذا ما جعل إسرائيل تتعامل مع الضفة وقطاع غزة كأرض متنازع عليها ، وحتى بالنسبة لمنظمة التحرير فأنها قَبِلت بإشارة غامضة للقرارين المشار إليهما كأساس للتفاوض في مدريد ثم في أوسلو بل إن اتفاقية أوسلو وفي المادة الخامسة عشر أكدت أن المرجعية في حالة حدوث أي خلافات في تفسير أو تطبيق الاتفاق هو التفاوض بين الطرفين وليس العودة للأمم المتحدة أو أية هيئة دولية ،وهذا ما يفسر لنا التأكيد الإسرائيلي المتواصل على رفض تدخل الأمم المتحدة بالمفاوضات وبالصراع بشكل عام.

وهكذا فأن اعتراف المنظمة بقرارات الأمم المتحدة وخصوصا بالقرارين 242و338 لم يُدخل المنظمة كطرف مساو لبقية الأطراف في لعبة التسوية ، ويمكن أن نلخص أسباب عدم تثمير الموقف الفلسطيني القابل بالشرعية الدولية بالأسباب التالية :

الأول :–إن اعتراف المنظمة بقرارات الشرعية الدولية لأول مرة جاء في زخم الانتفاضة الأولى حيث كان التأييد العالمي للفلسطينيين قويا وإسرائيل في موقف محرج ، ومن هنا لم ترغب إسرائيل ومعها الولايات المتحدة تقديم تنازلات حتى لا يظهروا بمظهر الضعيف الذي خضع لشروط الفلسطينيين ، ومن هنا كان إبداء أمريكيا للتجاوب مع الشرعية الدولية محاولة لمساعدة الإسرائيليين لامتصاص التنديد العالم بهم لا إحقاق الحقوق الفلسطينية المشروعة .

 ثانيا :- انه جاء متأخرا ،فالاعتراف جاء والوضع العربي والفلسطيني العام ضعيفا ،فباستثناء الانتفاضة 1987 لم تشعر إسرائيل أنها مهددة بوجودها ولم تشعر الولايات المتحدة أن مصالحها مهددة ، وكان العرب في حالة من التردي في علاقاتهم مع بعضهم البعض كما كانت علاقة المنظمة سيئة مع أكثر من دولة عربية .أذن اعتراف المنظمة بإسرائيل وبقرارات الشرعية الدولية لم يأت من موقع القوة بل من موقع الضعف وكانت إسرائيل ومعها أمريكا تدركان أن ورقة القوة الوحيدة عند المنظمة هي الانتفاضة ومن هنا عملا على التسويف والمماطلة لحين إفقاد الانتفاضة زخمها.

ثالثا : -جاء الاعتراف في ظل تحولات في النظام الدولي تؤشر على بداية انهيار المعسكر الاشتراكي ،وتفرد أمريكا بقيادة العالم مما يعني تعاملا جديدا مع مفهوم الشرعية الدولية بما يخدم استراتيجيتها ذلك أن قرارات الشرعية الدولية لا تطبق من تلقاء نفسها بل تحتاج إلى آليات للتنفيذ والى حشد قوى داخل الأمم المتحدة سواء للاتفاق على تفسير القرارات أو على مستوى تطبيقها ، وواقع الحال أن حلفاء الشعب الفلسطيني لم يكونوا بقوة حلفاء إسرائيل حتى يكسبوا المعركة القانونية والدبلوماسية .

رابعا:- غياب إجماع فلسطيني حول السياسة الجديدة للمنظمة سواء ما تعلق بقرارات المجلس الوطني بالجزائر - إعلان الدولة الفلسطينية - أو مجمل ما سمي فيما بعد هجوم السلام الفلسطيني .ذلك أن قوى المعارضة كانت ضد الاعتراف بقرار 242 وضد الاعتراف بدولة إسرائيل ، بل حتى داخل المنظمة كانت ترتفع أصوات تحذر من المراهنة على السلام الأمريكي وتعارض اعتماد قراري مجلس الأمن دون غيرهم كأساس للتسوية ، وهذا الأمر أضعف من قوة خطاب السلام الفلسطيني.

خامسا:- هو ما سبقت الإشارة إليه من غياب تعامل عقلاني مع قرارات الشرعية الدولية سواء مع الأصدقاء أو مع الأعداء أو مع المحايدين داخل المنظمات الدولية ، بل لم تخف أطراف عربية استعدادها للمساومة على هذه القرارات من اجل مصالح خاصة لها مع الولايات المتحدة ، حتى منظمة التحرير لم يكن لديها رؤية واضحة حول ما تريد من الشرعية الدولية ،وبدورها أبدت استعدادا للمساومة والتخلي عن بعض هذه القرارات .

سادسا :- المبالغة في المناورة وخصوصا الغموض بين ما هو استراتيجي وما هو تكتيكي ، بحيث أن الأصدقاء والأعداء كانوا لا يعرفون ماذا تريد منظمة التحرير الفلسطينية وما هي سياستها الراهنة ، أحيانا نقرأ قرارات مجلس وطني تبنى على الميثاق الوطني وأخرى تبنى على قرارات المجالس السابقة وأحيانا على قرارات القمم العربية وأخرى على قرارات الشرعية الدولية الخ .

سابعا:-وجدت المنظمة نفسها في وضع لا يخلو من مفارقة ، فهي في الوقت الذي تطالب فيه بتطبيق قرارات الأمم المتحدة وبمؤتمر دولي للسلام ، كانت تتعامل مع مبادرات من خارج الأمم المتحدة ، فالأمم المتحدة المعنية أولا و أخرا بالأمر ، مغيبة عن مسرح الأحداث ، كانت الدبلوماسية الفلسطينية نشطة خارج الأمم المتحدة وهامشية داخلها ، وان تبحث المنظمة عن وسطاء وتدخل في مفاوضات لتحقيق تسوية سياسية (على أساس ) قرارات الأمم المتحدة- اتفاقية أوسلو- معناه أن لديها استعدادا للمساومة على هذه القرارات ،هذا ناهيك عن أن المفاوضات كانت سرية وبعيدا عن الأمم المتحدة ، فكيف تكون مفاوضات سرية ثم نقول بالشرعية الدولية ؟.

ثامنا :-اعتمدت المنظمة اعتمادا شبه كلي على مصر والولايات المتحدة الأمريكية في تفعيل عملية التسوية السلمية ، وهاتان الدولتان ابعد ما يكونا استعدادا لتطبيق قرارات الأمم المتحدة ، فمصر كانت أول من خرق وأبطل قيمة قرار 242 عندما وقعت صلحا مع إسرائيل وتركت الفلسطينيين وشأنهم ، وصلحها مع إسرائيل لم يكن في إطار الأمم المتحدة بل في إطار مفاوضات ثنائية تحت إشراف الولايات المتحدة وكان من الصعب والمحرج على مصر أن تصر على تطبيق قرارات الشرعية الدولية وتصر على مؤتمر دولي بينما هي لم تفعل ذلك بل اعتبرت أن المفاوضات الثنائية هي التي تحدد الحقوق والواجبات ،أما الولايات المتحدة فموقفها واضح وهو نفس الموقف الإسرائيلي تقريبا .

تاسعا : وجود خلل في الفريق المفاوض الفلسطيني ، فالمفاوضون الفلسطينيون كانوا يفتقرون إلى التكوين القانوني الدولي والى تجربة الممارسة السياسية الدولية المحنكة .ففي الوقت الذي كان المفاوضون الإسرائيليون مصحوبين بفرق عمل رفيعة المستوى ومن جميع التخصصات القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى النفسية ،أما على الجانب الفلسطيني وبالرغم من أن القضية مصيرية تتعلق بمصير الشعب الفلسطيني فقد اسند أمر المفاوضات لفريق محدود العدد ومتواضع التكوين .

عاشرا :نعتقد أن هناك بعدا أخر قليلا ما يثير اهتمام الباحثين والسياسيين بالرغم من أهميته ،ويتعلق بالتحول الذي طرأ على مفهوم الشرعية الدولية بفعل التحول في النظام الدولي، ذلك أن الولايات المتحدة - ومعها أو في داخلها إسرائيل - ترى أن شرعية النظام الدولي المنهار وما صدر عن هذه الشرعية من قرارات وتوصيات ومفاهيم، لم تعد صالحه كشرعية للنظام الدولي الجديد -وليس من المقبول في نظر أمريكا أن يُسير النظام الدولي الجديد وأن تحُكم قائدة هذا النظام، بقرارات الشرعية الدولية للنظام السابق حيث صدرت القرارات بفعل ثقل وتأثير القطب المنهار -الاتحاد السوفيتي وحلفائه-.وبمعنى آخر أنه لا يمكن للمنتصرين الذين يؤسسون النظام الدولي الجديد أن يلزموا أنفسهم بقرارات وضعها المنهزمون أو كان لهم التأثير الكبير في صدورها، ويدخل ضمن هذه القرارات كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، سواء تلك الصادرة عن مجلس الأمن مثل قرار 242 أو الصادرة عن الجمعية العامة مثل قرار التقسيم والقرارات التي تتحدث عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في الكفاح المسلح لاستعادة حقوقه المشروعة أو قرار مماهاة الصهيونية بالعنصرية.

وهكذا فعندما يتحدث الفلسطينيون والعرب ومن والاهم ،عن الشرعية الدولية، فإنهم يتحدثون عن شرعية سقطت في نظر الولايات المتحدة و إسرائيل، أو عن شرعية من حق المنتصر والمؤسسون للنظام الدولي الجديد أن يأخذوا منها ما يريدون ويتجاهلون او يلغون ما يرونه غير متناسب مع مصالحهم ، ومن هنا يمكن أن نفهم الحملة الشرسة التي قادتها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية داخل أروقة المنتظم الدولي لإلغاء قرارات الشرعية الدولية السابقة حول فلسطين أو إضعاف قيمتها القانونية.

ولا غرو إذن أن للولايات المتحدة وفي داخلها إسرائيل فهم خاص للشرعية الدولية، وهي شرعية دولية تنبع من الواقع ومستجدياته،شرعية الأقوى وليست الشرعية الدولية المنهارة التي كانت تناصر الضعفاء أو على الأقل تعبر عن توازن في التعامل مع الدول، وهذا الأمر هو الذي يفسر ما سبق ذكره،وهو تهرب الولايات المتحدة وداخلها إسرائيل من اعتبار قرارات الشرعية الدولية ملزمة والمرجع الوحيد والرئيسي للتسوية.

 **خلاصة**

 المشكلة لم تكن في القرارات بحد ذاتها لأنها قرارات جاءت محصلة لتوازنات دولية داخل الأمم المتحدة في فترة محددة من تاريخ النظام الدولي ، ولا يمكننا أن ننتظر من المنتظم الدولي الذي تحكمه الدول الخمسة الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أن يقر بالحقوق المشروعة للفلسطينيين وللعرب كما يراها العرب ولا أن يُفرض على إسرائيل الالتزام بهذه القرارات ، إن المشكلة كمنت وتكمن – بالإضافة الى الرفض الصهيوني والتواطؤ الأمريكي - في أسلوب تعامل الدول العربية والسياسيين العرب والفلسطينيين مع الشرعية الدولية ، بحيث لم يفصلوا بين ما هو سياسي داخلي وما هو قانوني دولي ، ما بين الخطاب الموجه للعالم والخطاب الموجهة لجماهيرهم لتحميسها أو للتغرير بها ، بل إن البعض تعامل مع الأمم المتحدة وكأنها دار ندوتنا أو أحد دواويننا ، ندعوها متى نريد ونتجاهلها متى نريد! .

**الفصل الرابع**

**الدولة و المشروع الوطني في متاهات التسوية والسلطة**

في ظل انغلاق أفق التسوية وحالة الانقسام الفلسطيني تمت العودة مجددا للحديث عن مستقبل المشروع الوطني بصيغته الحديثة:الدولة المستقلة في الضفة وغزة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين.فبعد ستة وأربعين عاما من تأسيسه فإن المشروع الوطني يعيش مأزقا حقيقيا بل تهديدا وجوديا، ليس فقط لمناعة نقيضه وعدوه الاستراتيجي ،المشروع الصهيوني ودولة إسرائيل، بل أيضا بسبب تحديات من داخل الحالة السياسية الفلسطينية ومن داخل المشروع الوطني ذاته.أن يأتي الخطر والتهديد من إسرائيل وسياستها الاستعمارية والاستيطانية أمر مفهوم لان إسرائيل تدرك بأن إنجاز الدولة الفلسطينية على أرض فلسطين سيكون على حساب المشروع الصهيوني وتطلعاته التوسعية،فأمر طبيعي أن تمارس إسرائيل كل ما فيه تدمير ممكنات قيام الدولة من الاستيطان والتهويد إلى فصل غزة عن الضفة ،ولكن ما لا يقل خطورة هو التدمير الذاتي للمشروع الوطني الذي تمارسه النخب السياسية الفلسطينية وبعضها مستعينا بأطراف خارجية.واليوم تنكشف فصول مؤامرة تشارك فيها إسرائيل ومعها أطراف عربية ودولية تهدف لتوظيف مأزق مشروع السلام الفلسطيني ومأزق المقاومة للإجهاض على المشروع الوطني من خلال دولنة قطاع أو تدويله وربط ما سيتبقى من الضفة الغربية خارج مناطق الاستيطان الإسرائيلي بالأردن أو تحويل الأردن كوطن للفلسطينيين.

**المبحث الأول**

**الصراع على السلطة ومستقبل الدولة**

لأن قيام السلطة الفلسطينية لم يأت نتيجة الكفاح الفلسطيني ولم يتم فرضها على إسرائيل من موقع القوة بل جاءت نتيجة تسوية في ظل اختلال في موازين القوى لصالح إسرائيل،فإن السلطة بدلا من أن تشكل نقطة انطلاق نحو قيام الدولة باتت قضية خلافية فلسطينية داخلية بين المؤيدين والمعارضين لوجودها وخصوصا بين فتح وحماس وبعد ذلك باتت محل صراع للهيمنة عليها،حتى أصبحت السلطة هدفا بحد ذاته تم التخلي عن المقاومة وعن كثير من الثوابت من أجلها.

**المطلب الأول: السلطة الوطنية: خطوة نحو الدولة أم معيق لها**

أصبح المشروع الوطني القائل بالدولة في حدود 1967رهينة العملية السلمية وما أنتجت من اتفاقات والأخطر من ذلك أنه أصبحا رهينة الموافقة الإسرائيلية، فلم يعد من الممكن إنجاز هذا المشروع الذي يقول بدولة مستقلة في الضفة وغزة إلا بانسحاب إسرائيل من هذه الأراضي، والانسحاب مرتبط بنجاح عملية التسوية ونجاح العملية السلمية في ظل التوازنات الدولية الراهنة مرتبط بالموافقة الإسرائيلية،وما يجعل الشرط الإسرائيلي شرط لزوم وضرورة لقيام المشروع الوطني هو الجغرافيا السياسية، حيث تفصل أراضي إسرائيلية ما بين الضفة وغزة، وبالتالي استحالة التواصل ما بين شطري المشروع الوطني إلا بموافقة إسرائيل.

إذن الخلل في مسار المشروع الوطني في ظل التسوية الراهنة لا يكمن فقط قي انه فقد استقلاليته بل أيضا في الجغرافيا السياسية والتباسات تفسير القرار 242، فحتى لو لم تكن هناك سلطة ومسلسل تسوية وقام الفلسطينيون في الضفة وغزة بتحرير هاتين المنطقتين من الاحتلال أو أَجبِر المنتظم الدول إسرائيل على الانسحاب منهما، فكيف سيحدث التواصل بين المنطقتين دون موافقة إسرائيل؟ هذه الجغرافيا السياسية حاضرة بقوة اليوم في الجدل حول المصالحة الفلسطينية وعودة توحيد الضفة وغزة سياسيا ومؤسساتيا بعد انقلاب حركة حماس، فكيف يمكن لإسرائيل أن توافق على عودة التواصل بين غزة والضفة فيما حركة حماس المسيطرة على غزة لا تعترف بإسرائيل ولا بالاتفاقات والقرارات التي يعتمد عليها هذا المشروع الوطني؟.

لو كانت هناك إستراتيجية واحدة ولو حافظت القوى السياسية الفلسطينية على استقلالية قرارها لكان الشرط الإسرائيلي أقل حضورا وخطورة حيث ستكون إسرائيل مجبرة على فتح الممر الآمن بين الضفة وغزة بضمانات دولية أو يكون ممرا دوليا، إلا أن المرجعية الدولية أخذت تتوارى وتَغيب بشكل مقصود وبطريقة متدرجة وإسرائيل نكصت عن العملية السلمية وواصلت الاستيطان. ليس هذا فحسب بل تم تجاوز حتى المرجعية لشرعية الدولية كما وردت في اتفاقية أوسلو لمرجعية تفاوضية تقوم على ما يتفق عليه المتفاوضون على طاولة المفاوضات بضمانات أمريكية، وأصبح الرئيس الأمريكي هو المرجعية وضمان نجاح المشروع الوطني القائل بدولة فلسطينية نتيجة التسوية، وهذا ما عزز من الدور الإسرائيلي في نجاح أو فشل المشروع الوطني، ثم جاء الانقلاب الذي أقدمت عليه حماس في قطاع غزة في يونيو 2007 والقطيعة مع السلطة في الضفة ليجعل قدرة إسرائيل اكبر في توظيف الجغرافيا السياسية لجعل تحقق قيام الدولة الفلسطينية أكثر استحالة، وهو ما يعزز ما تحدثنا عنه أكثر من مرة من أن فصل غزة عن الضفة هو نتيجة مخطط تم الاشتغال عليه منذ سنوات قبل وقوعه.

هذه المقاربة التي تربط المشروع الوطني – مشروع الدولة- بالتسوية الراهنة تجعل المشروع يبدو مستحيل التحقيق، وهذا كلام صحيح إذا ما بقي الوضع الفلسطيني على حاله من حيث الانقسام وغياب استقلالية القرار الوطني، فلا يمكن أن نتحدث عن مشروع وطني دون قرار وطني مستقل ودون إستراتيجية عمل وطني، أيضا سيكون المشروع مستحيلا إذا ما بقيت المفاوضات على عبثيتها أو انتقلت سريا لتؤسس لتسوية جديدة قائمة على ما نتج عن الفصل، وسيكون مستحيلا إذا بقيت المراهنة على الولايات المتحدة كمرجعية وحيدة للتسوية ولمشروع الدولة.

هناك علاقة تلازمية ووجودية ما بين استمرار الحديث عن التسوية السلمية ووجود السلطة الفلسطينية:مؤسسات وقيادات ومصالح وارتباطات من جانب وتراجع المشروع الوطني من جانب آخر،أو بتعبير آخر أصبحنا أمام تسوية معيقة للسلام وسلطة بدون مشروع وطني إن لم تكن معيقة له.هذه الحالة الارتدادية أو الانقلابية على المستويين نلمسها بالنسبة للتسوية وخصوصا بعد انتهاء المرحلة الانتقالية في مايو 1999 المنصوص عليها في اتفاقية أوسلو.على المستوى الأول نلمسها في كل لقاء أو اتفاقية أو مؤتمر أو جلسة مفاوضات تتم في السنوات الأخيرة تحت عنوان التسوية في الشرق الأوسط، إلا وتشكل عائقا حقيقيا على الأرض أمام السلام الحقيقي وتُضعف من موقف وموقع دعاة السلام لصالح المتطرفين وأعداء السلام، ونلمسها على المستوى الثاني أي بالنسبة للسلطة، من خلال هذا التكالب والصراع على السلطة، صراع لا يفتقر فقط للأخلاق ولقواعد الممارسة الديمقراطية الحقيقية، بل يفتقر أيضا للحس الوطني وللشروط والمتطلبات الضرورية لخدمة المشروع الوطني الذي ما جاءت السلطة إلا من اجله، بحيث باتت كل خطوة نحو السلطة أو لتكريسها وحمايتها،مرتبطة بالإرادة الإسرائيلية والأمريكية وتخدم سياستهما،أو بدافع المصلحة الشخصية والحزبية الضيقة، وبالتالي تكون على حساب المشروع الوطني، ويكفي أن نُذكر بما جرى قُبَيل وبعد انتخابات يناير 2006 بحيث أدى الصراع الدامي على السلطة إلى وجود سلطتين وحكومتين فلسطينيتين لا تحمل أية منهم مشروعا وطنيا ولا تمثله.

قبل وجود السلطة الوطنية كانت العلاقة واضحة ما بين الشعب الفلسطيني في الضفة وغزة من جانب وإسرائيل من جانب ثان، وهي علاقة شعب خاضع للاحتلال بدولة احتلال، ومن هنا كانت دولة الاحتلال تتعامل مع الفلسطينيين على هذا الأساس ويُحملها العالم مسؤولية ما تقوم به، فكانت مسئولة ومن خلال الإدارة المدنية عن شؤون التعليم والصحة وكافة المتطلبات الحياتية، وكذا كانت مسئولة عن أمنها وامن الفلسطينيين، وهي مسؤولية كانت تشكل عبئا أخلاقيا وسياسيا واقتصاديا على إسرائيل، ومع أن العلاقة كانت علاقة دولة احتلال بشعب خاضع للاحتلال بما تتضمن من تعسف وإرهاب للشعب، إلا أن الوضع الاقتصادي والمعيشي للفلسطينيين وكذا الوضع الأمني الشخصي كان أفضل حالا مما هو موجود اليوم في ظل وجود السلطة الفلسطينية،وحتى على المستوى السياسي كان الوضع أفضل حيث كان كل سلوك إسرائيلي أو عملية استيطان أو اعتقال للفلسطينيين أو قتلهم تثير على إسرائيل الرأي العام العالمي وكان العالم يتعامل مع إسرائيل كدولة احتلال، بينما في ظل وجود السلطة الفلسطينية فقد تراجعت المسؤولية الإسرائيلية دون أن يتراجع الاحتلال، وتزايد الاستيطان وعمليات الاغتيال والاعتقالات بشكل غير مسبوق،والأكثر سوءا وجود التنسيق الأمني بين إسرائيل وأجهزة أمنية للسلطة ،بالإضافة لتفجر الفتنة والحرب الأهلية والصراع على سلطة فقدت وظيفتها الوطنية وقيمتها الأخلاقية وأصبحت عبئا على المشروع الوطني بشقيه: السلمي والمقاوم.

لسنوات والشعب- بالرغم من تخوفات وشكوك بعض القوى والشخصيات الوطنية- يتعامل مع السلطة الوطنية على أنها أداة مؤقتة تساعد الفلسطينيين على إنجاز المشروع الوطني بالطرق السلمية بديلا عن خيار الحل العسكري،أو هي أداة المشروع الوطني في مرحلة تاريخية يتم فيها الانتقال من مرحلة الكفاح المسلح و المقاومة كخيار استراتيجي إلى مرحلة الحل السلمي من خلال اتفاقية سلام تقول بأنها ستحقق بالسلام الأهداف الوطنية التي كان الفلسطينيون يرومون تحقيقها بالمقاومة المسلحة.بالتالي لم يكن قبول الشعب بالسلطة والتعامل معها بدافع تحسين مستوى المعيشة، فالوضع الاقتصادي والمعيشي لفلسطينيي الداخل كان أفضل مما هو عليه الحال في غالبية الدول العربية، فلم يكن الفلسطينيون يعرفون شيئا يسمى حصارا اقتصاديا أو مشكلة راتب أو مشكلة بطالة، كانت وما زالت مشكلة الشعب هي غياب الحرية والرغبة بالاستقلال الوطني، ومن هنا فإن الحكم على جدوى أو عدم جدوى نهج التسوية ووجود سلطة فلسطينية يكون من خلال الخطوات التي قطعتها سلطة التسوية نحو تحقيق الحرية والاستقلال أو إنجاز المشروع الوطني، والواقع يقول بأن نهج التسوية السائد كما هو الشأن بممارسات السلطة القائمة جعلت المشروع الوطني أبعد منالا والوضع الاقتصادي أكثر بؤسا مما كان عليه قبل وجود السلطة.

لا شك أن الحديث عن جدوى وجود سلطة ليس بالشيء المستجد وسبق وان طالبنا بالتفكير الجاد بحل السلطة بعد أن نتم تهيئة المؤسسات والمرجعيات التي ستملأ فراغ انهيار أو حل السلطة حتى لا يكون بديل السلطة الفوضى أو حكم الميليشيات المسلحة أو كانتونات تديرها إسرائيل عن بُعد، إلا أن الحديث السابق عن حل السلطة كان حديثا مترددا أقرب ما يكون للضغط على السلطة لتعيد النظر بممارساتها، مما هو إرادة وقناعة حقيقية بضرورة حل السلطة.أما تكرار الحديث اليوم عن الدولة الواحدة ثنائية القومية أو عن جدوى وجود السلطة فهو حديث جاد بعد أن أصبح ثمن وجود السلطة والمراهنة على وعد بوش المبهم بدولتين لشعبين يُؤخذ على المكشوف من الرصيد الوطني، وأصبح وجود السلطة يخفي حقيقة وجود الاحتلال وممارساته الاستيطانية حيث مقابل كل دولار يَرِد للسلطة يكون مقابله شبر ارض تستولي عليه إسرائيل.

**المطلب الثاني:تغيير وظيفة السلطة بدلا من حلها**

ضمن الأطروحات التي تم تداولها بعد وقف المفاوضات كانت فكرة حل السلطة الفلسطينية ،وبالرغم من أن التوقيع على ورقة المصالحة أدى لتراجع هذا الطرح ،إلا أن حل السلطة ما زال مطروحا ليس من خلال قرار فلسطيني بحلها بل بانهيارها داخليا بدون قرار.إن كان من المشروع والمبرر التفكير بحل السلطة إلا أن حلها لن يحل أزمة النظام السياسي الفلسطيني ،والبديل هو تغيير وظيفة السلطة وتحريرها من الإملاءات الخارجية.

لا غرو أن السلطة الفلسطينية حتى قبل الانقسام فقدت بريقها الأول وباتت بعض آليات عملها وخصوصا التنسيق الأمني مع الإسرائيليين مبرِرا لتوجيه النقد والشك حولها بل وحول جدوى وجودها وخصوصا أن إسرائيل لم تقابل إجراءات السلطة الأمنية التي توفر لإسرائيل ولمستوطناتها الأمن، بإجراءات إسرائيلية مقابلة توفر الأمن للفلسطينيين في حياتهم ومعيشتهم وممتلكاتهم وحريتهم في التنقل ،وإذا أُضيف لذلك تعثر مسار التسوية الذي ارتبط وجود السلطة بوجوده بل وصوله لطريق مسدود ،وتحول السلطة لهدف بحد ذاته يبرر القتال الداخلي عليها وحولها ،فإن كل ذلك شكل الأرضية والدافعية للمطالبين بالنظر في مبرر وجود السلطة بل المطالبة بحلها من البعض.

لكن ... هل حل السلطة سُيخرِج النظام السياسي و القضية الوطنية من مأزقهما ؟هل الخلل في الحالة الفلسطينية يكمن فقط في السلطة أم إنه يتجذر في المنظومة السياسية والاجتماعية والثقافية كلها؟.نعتقد أن الخلل لا يكمن فقط بأداء السلطة بل هو خلل بنيوي ووظيفي،والسلطة مظهر من مظاهر هذا الخلل وإفراز متأخر له.اختزال المأزق الوطني بالسلطة قد يصرف الأنظار عن التفكير العقلاني بواقعنا وبالأسباب الحقيقية والإستراتيجية لأزمة ومأزق النظام السياسي الفلسطيني برمته ،ويصرف النظر عن الواقع المأساوي للأحزاب والحركات السياسية ،ويصرف النظر عن واقع مؤسسات مجتمع مدني باتت كالحقن المخدرة للشعب وخصوصا للشباب والمثقفين ،تبعدهم عن ساحة الاشتباك المباشر مع العدو .إن كان لا بد من حل السلطة فهذا يجب أن يكون في إطار توافق وطني على إعادة بناء استراتيجي يشمل السلطة ومنظمة التحرير والأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني .

أي حديث جاد عن حل السلطة الفلسطينية يجب أن لا يكون مدفوعا بحسابات حزبية ضيقة وألا يكون ردة فعل انفعالية وعاطفية أو مجرد ورقة ضغط في العملية التفاوضية المتعثرة حيث الخصم يعرف حقيقة أوضاعنا الداخلية ومحدودية قدرة القيادة السياسية على التفرد باتخاذ قرارات مصيرية،ففي ظل واقع الانقسام وتدخل الأجندة الخارجية وتشابكات القضية مع محيطها الإقليمي والدولي يجب دراسة كل خطوة بتأن وحذر.

التفكير بحل السلطة مشروع ومبرر، ولكن كل توجه عملي في هذا الاتجاه يجب أن يكون مسبوقا بخلق البديل الوطني الذي سيملأ فراغ حل السلطة ،وعليه التعامل مع قضيتين :الأولى إجرائية تتعلق بالجهة ذات الاختصاص بحل السلطة ،والثانية تتعلق بتداعيات حل السلطة أو ما بعد حلها.

**1 :من ناحية إجرائية**

صحيح، إن تأسيس السلطة كان بقرار من المجلس المركزي الفلسطيني في دورته المنعقدة من 10-12 /10/1993 أي بعد شهر من توقيع اتفاق إعلان المبادئ ،حيث نص القرار على "تُكلف اللجنة التنفيذية بمنظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل مجلس السلطة الوطنية الفلسطينية في المرحلة الانتقالية من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية وعدد من الداخل والخارج".إذن من ناحية نظرية يمكن القول بأن من حق منظمة التحرير التي أسست السلطة أن تصدر قرارا بإلغائها ،إلا أن الواقع سيجعل هذا الاستنتاج ساذجا لعدة أسباب يمكن اختصارها بأن منظمة التحرير التي أقامت السلطة ليست منظمة التحرير اليوم ،وان السلطة التي قامت عام 1994 ليست هي السلطة اليوم ،وإن الواقع الفلسطيني والإقليمي والدولي اليوم ليس هو الذي كان عند تأسيس السلطة.

كانت منظمة التحرير آنذاك بعافيتها نسبيا وكانت تعتبر مؤسسة المؤسسات الفلسطينية وكانت مرجعية كل القوى والفصائل – ما عدا حماس والجهاد – أما اليوم فقد تراجعت مكانة المنظمة وقدرتها التقريرية لصالح السلطة ،بل باتت المنظمة تعتاش على السلطة. تحولت السلطة اليوم إلى فرانكشتاين أو المخلوق الذي تَغَلبَ على خالقه ، تشعبت السلطة وتضخمت مؤسساتيا ومن حيث الصلاحيات والارتباطات الداخلية والخارجية بحيث باتت عصية على الإلغاء بقرار من المنظمة ،صحيح أن بداية السلطة ارتبط بالتسوية وكان وجودها واستمرارها مرتهن بمسار التسوية الذي كان مفترض أن يُنجز خلال خمس سنين وبالتالي يصبح مشروعا التفكير بحلها بعد وصول التسوية لطريق مسدود بعد إعلان واشنطن رسميا عجزها عن إقناع إسرائيل بتجميد الاستيطان والعودة لطاولة المفاوضات ،ولكن السلطة خرجت عن سياقها الأول ولم يعد وجودها واستمرارها مرتبط بقرار من المنظمة أو بما تأول إليه المفاوضات ،وباتت تقوم بوظائف اجتماعية واقتصادية ترتبط بها حياة قطاع كبير من الشعب ،وبشكل ممنهج ومخطط تم إحراق جسور العودة لما قبل تأسيس السلطة ،الأمر الذي يتطلب جهودا مضنية لتعود الأمور إلى ما كانت عليه قبل وجود السلطة.العودة لوضع ما قبل وجود السلطة يحتاج لأكثر من قرار بحل السلطة ،يحتاج لاستنهاض الحالة الوطنية والثورية ويتطلب إعادة بناء كثير من العلاقات الداخلية والخارجية التي انقطعت بسبب وجود السلطة ،هذه أمور ليست مستحيلة ولكنها كما قلنا تحتاج لجهود وطنية مشتركة.

يستطيع الرئيس أبو مازن تغيير بعض وزراء الحكومة ولكن من الصعب الجزم بأنه يرغب بالفعل بحل السلطة أو يستطيع حلها بقرار منفرد منه ،يستطيع أن يصدر قرارا بذلك أو يوحى للجنة التنفيذية بإصدار هذا القرار ،ولكن لا ضمانة بأن القرار سيُنَفَذ على الأرض حيث قوى متعددة مستفيدة من وجود السلطة ومعنية باستمرارها ،وإسرائيل ليست الوحيدة في هذه السياق،والمستفيدون من السلطة سيضحون بالمنظمة والرئيس ولن يضحوا بالسلطة.

لنكن أكثر صراحة ،فإن مرجعية السلطة القائمة اليوم في الضفة ليست منظمة التحرير.السلطة القائمة اليوم أصبحت مؤسسة قائمة بذاتها مدعومة بقوى دولية أكثر مما هي مؤسسة فلسطينية خالصة خاضعة لقرار وطني فلسطيني. أيضا فإن قرارا من الرئيس أو المنظمة بحل السلطة لن ينسحب على السلطة القائمة في غزة و سيقتصر على السلطة في الضفة،حيث السلطة القائمة في غزة لا تعترف بأنها نتاج اتفاقات أوسلو ولا تعترف بأن منظمة التحرير أو المانحين الدوليين مرجعيتها، كما أنها لا تعتمد كليا في تمويلها على الجهات المانحة.إذا ما تم حل السلطة في الضفة دون سلطة غزة فإن السلطة القائمة في غزة ستقدم نفسها بديلا للسلطة الوطنية وستتصرف باعتبارها السلطة الوطنية الوحيدة القائمة على أرض فلسطينية (محررة ) وقد يساعد ذلك على تمرير مخطط الدولة ذات الحدود المؤقتة – غزة -وتمرير ما كان يهدف إليه شارون من وراء انسحابه من غزة عام 2005.

**2 :التداعيات**

أمر جيد أن يؤدي حل السلطة لعودة الأمور لوضع شعب خاضع للاحتلال الإسرائيلي وتتحمل إسرائيل كامل مسؤوليتها عن نهجها الاستعماري لأن هذا سيكشف زيف السلام وسيضع إسرائيل وجها لوجه أمام المنتظم الدولي وقراراته الواضحة التي عملت تسوية واشنطن على تجاهلها وأهمها حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره السياسي وقرار عودة اللاجئين وقرار التقسيم وبأن الضفة وغزة أراضي محتلة.ولكن هل حل السلطة – إن حدث -سيؤدي لذلك تلقائيا ؟من سيملأ فراغ غياب السلطة ومؤسساتها؟ .

إذن قبل حل السلطة يجب التفكير بمن سيحل محلها،ونخشى أن لا تقوم إسرائيل بإعادة احتلال كامل للضفة في هذه المرحلة بل ستلجأ إلى ضم بعض مناطق الضفة وتنصيب أشخاص بدلا من حكومة السلطة ليقوموا بمهام السلطة على ما سيتبقى من الأرض وهي لن تعدم مثل هؤلاء ،وهناك خشية أن تتحول كل مدينة وقرية فلسطينية خارج نطاق السيطرة المباشرة للجيش الإسرائيلي إلى كانتون تسيطر عليه إحدى الجماعات الفلسطينية المسلحة ،وإسرائيل ستعزز مثل هكذا وضع .

أيضا سيُطرح موضوع الخدمات التي تقدمها السلطة ومن سيقوم بها ،خصوصا الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية ،هل ستتولاها منظمات دولية؟ أم مؤسسات أهلية ؟أم ستتكلف الأردن بها تمهيدا لدور سياسي قادم؟ وما مصير أكثر من 170 ألف موظف مدني وعسكري غالبيتهم يعتاش من وراء راتب السلطة ؟ وهل ستستمر الدول المانحة بتقديم التمويل والدعم للفلسطينيين بعد حل السلطة؟. قد يقول قائل إن منظمة التحرير ستقوم بهذه المهمة ،ونعتقد بأن هذا القول يحتاج لتمحيص فلا نعتقد بأن واقع المنظمة يسمح لها بذلك وخصوصا في ظل حالة الانقسام ووجود كثير من القوى السياسية خارج المنظمة وبعضها لا يعترف بالصفة التمثيلية للمنظمة ،كما أن إسرائيل لن تسمح لمنظمة التحرير الفلسطينية إن تخلت عن نهج التسوية والسلام بان تقوم بأي نشاط داخل الأراضي المحتلة.قد يقول قائل إن حل السلطة سيضع الشعب في حالة مواجهة مباشرة مع إسرائيل ،وهذا أمر ممكن بل يجب أن يكون، ولكن ألا يحتاج هذه الشعب لقيادة عمل وطني تنظم المواجهة مع إسرائيل ؟ وفي ظل الانقسام من سيوجه ويقود النضالات الشعبية في الضفة وغزة بعد حل السلطة؟.

لا يعني ما سبق أن نتمسك بالسلطة تحت كل الظروف ونسكت على عملية تفريغها من مضمونها الوطني،ولكن بدلا من توجيه الاهتمام نحو حل السلطة يمكن العمل على تحويل وظيفتها أو إصلاحها لتصبح سلطة وطنية بمعنى الكلمة ،من خلال الإجراءات التالية :-

1. إعادة النظر بشكل التنسيق الأمني .
2. محاسبة الفاسدين وذوي المواقف المشبوهة وطنيا وبأثر رجعي.
3. توظيف أموال الدعم الخارجي للسلطة بما يخدم صمود الشعب الفلسطيني.
4. استمرار السلطة بالتمسك بالحقوق والثوابت الوطنية .
5. تفعيل منظمة التحرير وإعادة بنائها كحركة تحرر وطني .
6. إنجاز المصالحة بعيدا عن المكابرات السياسية، فأن نقدم تنازلات لبعضنا البعض أشرف وأجدى من تقديمها لإسرائيل .
7. تفعيل المقاومة الشعبية في كل ربوع الوطن وعدم قطع الطريق على فرص العودة للمقاومة المسلحة.
8. مقاطعة شاملة للمنتجات الإسرائيلية .
9. إشراك كل الأحزاب والقوى السياسية في حكومة السلطة ،حتى لا تبقى السلطة محسوبة على حزب بعينه.
10. واهم خطوة في هذا السياق هو توحيد مرجعيات السلطة بالالتفاف حول قيادة وطنية واحدة موحدة تتمسك بالثوابت ومستقلة بقرارها.

إذن ،بديل حل السلطة هو تحويل وظيفتها لتصبح جزءا من حركة نهوض وطني شعبي شامل تدخل في مواجهة ساخنة مع إسرائيل وهذا هو جوهر فكرة السلطة الفلسطينية كما وردت في النقاط العشر للبرنامج المرحلي لمنظمة التحرير عام 1974 الذي تحدث عن سلطة وطنية مقاتلة على أية ارض نحررها أو تعطى لنا،ولتُقدِم إسرائيل أو الدول المانحة على حل السلطة أو خلق سلطة بديلة تابعة لهما ،آنذاك ستتحملان مسؤولية انهيار التسوية والسلام .خلال عملية تغيير وظيفة السلطة ومع الأخذ بعين الاعتبار ردود الفعل الإسرائيلية والأمريكية والأوروبية ،نكون قد هيأنا البديل الذي سيملأ فراغ انهيار السلطة. ونعتقد أن كثيرين من داخل السلطة بما فيهم عناصر الأجهزة الأمنية مستعدون ليقوموا بهذا الواجب الوطني إن لمسوا إرادة سياسية تعمل في هذا الاتجاه.

**المطلب الثالث: التحديات الراهنة للمشروع الوطني كمشروع دولة**

بالرغم من أن إسرائيل وخصوصا في عهد حكومة نتنياهو الأكثر يمينية ،تمثل النقيض الأول والتهديد المباشر للمشروع الوطني ،إلا أن الإرادة الفلسطينية وتمسك الفلسطينيين بوطنهم ووجود قرارات دولية كقرار التقسيم وقرار مجلس الأمن 1515 واتفاقات موقعة واعترافات دولية بحق الفلسطينيين بدولة الخ تؤسس لإمكانية ولو مستقبلية لإنجاز مشروع الدولة الفلسطينية.إلا أن هناك تحديات من نوع آخر على المشروع الوطني تشكل بديلا لمنطلقات ومحددات المشروع الوطني كمشروع دولة وهوية وثقافة وطنية.

**أولا:حركة حماس كمشروع إسلام سياسي بديل للمشروع الوطني**

من المعروف أن جماعة الإخوان المسلمين وكل الجماعات المنبثقة عنها، حركة عقائدية تسعى لنشر وتعزيز الدين الإسلامي كأيديولوجيا في المجتمعات الإسلامية تمهيدا لتحقيق هدفها الأعلى بالوصول للسلطة وإقامة دولة الخلافة الإسلامية، ولتحقيق هذا الهدف لم تكن الحركة معنية بالدخول بصراعات تعتبرها جانبية مع القوى الاستعمارية والامبريالية كما أنها لم تعلن الجهاد لتحرير فلسطين-باستثناء مشاركتها بحرب 1948-.هدف تغيير الأوضاع الداخلية وتعزيز فروع الحركة في الخارج أسبَق وأكثر أهمية من الجهاد المسلح ضد إسرائيل وضد الإمبريالية الأمريكية والدول الاستعمارية،وقد لاحظنا في الفترة الأخيرة دخول فروع الجماعة بالعملية الانتخابية في أكثر من بلد عربي ثم مشاركتها في الثورات في تونس ومصر وتشكيلها حكومات وإقرارها بالاتفاقات والعلاقات التي تقيمها الحكومات مع العالم الخارجي وخطاب المهادنة مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية.سواء كان الأمر تكتيكا أم نهجا استراتيجيا فإن الصراع من اجل السيطرة على السلطة في كل بلد تتواجد فيه الحركة أصبح القضية الأساسية لدى جماعات الإسلام السياسي الإخوانية أما تحرير فلسطين فهي مهمة مؤجلة.

لم يعد مجالا للشك بان حركة حماس امتداد لجماعة الإخوان المسلمين في فلسطين وتصريحات قادتها وخصوصا في ظل صعود الإسلام السياسي بعد الثورات العربية تؤكد على أن جماعة الإخوان المسلمين هي التي تحكم في القطاع وأن حركة حماس وقادتها مجرد وكلاء سياسيون للجماعة ،وبالتالي فإن مشروع حركة حماس وحكومتها في غزة هو مشروع الإخوان المسلمين الذي يُغلب متطلبات هذا المشروع على أي مشاريع أخرى بما فيها المشروع الوطني والدولة الوطنية.

غزة اليوم جزء من وطن ونظام سياسي ومشروع وطني فلسطيني وفصل غزة عن القطاع وتأسيس سلطة إسلامية بالقطاع لم يكن نتيجة خلاف بين فتح وحماس فقط بل نتيجة مخطط استراتيجي إسرائيلي ودولي لتمكين الإسلام المعتدل من السلطة ،هذا الفصل الذي يعتبره القائلون بالمشروع الوطني تهديدا للمشروع الوطني هو بالنسبة لحركة حماس وللإخوان المسلمين نصرا و قاعدة ومنطلقا لتأسيس المشروع الإسلامي الذي تحلم به جماعة الإخوان المسلمين منذ أكثر من ثمانين عاما وفشلت في إنجازه في أية دولة عربية |أو إسلامية ووجدوا بقطاع غزة الفقير والمحاصر والمحتل (حيطة واطية ) وحقل تجارب لتنفيذ مخططهم.

الجهود التي تبذلها جماعة الإخوان المسلمين لرفع الحصار عن القطاع إن كانت ستؤدي لتكريس فصل غزة عن الضفة وإنهاء المشروع الوطني لمنظمة التحرير فإن هذا الرفع من وجهة نظر حركة حماس يعني تحرير القطاع من الاحتلال ومن مشروع وطني مأزوم وإقامة إمارة أو دولة في القطاع تكون بمثابة الإقليم /القاعدة لمشروع جماعة الإخوان المسلمين.كل ذلك يفرض السؤال المحوري عن علاقة المشروع الإسلامي ألإخواني الذي يتخذ من قطاع قاعدة مرتكزا وحقل تجربة له ،علاقته بالمشروع الوطني الفلسطيني كأحزاب وقوى سياسية وكسياسات واستراتيجيات وكتحالفات وعلاقات إقليمية ودولية؟وهل الجغرافيا السياسية تسمح بإقامة إمارة إخوانية بقطاع غزة ترفض الاعتراف بالشرعيات الوطنية الفلسطينية والعربية والدولية؟.

المشكلة في رأينا ليست في الإسلام كدين كما يُروِج البعض حيث يسوّقون الخلاف في الساحة الفلسطينية وكأنه صراع بين مسلمين وكفرة أو بين مسلمين وعلمانيين مع تسويق فهم خاطئ للعلمانية بأنها الكفر والخروج عن الإسلام، المشكلة ليست كذلك لأن الإسلام لم يكن غائبا يوما عن المجتمع الفلسطيني وحتى عن النظام السياسي والممارسة السياسية ،فالميثاق الوطني الفلسطيني أكد على البعد الديني للصراع وعلى الانتماء الإسلامي للشعب الفلسطيني وكذا الأمر بوثيقة الاستقلال 1988 والقانون الأساسي للسلطة، هذا بالإضافة إلى أن قادة منظمة التحرير وحركة فتح لهم خلفية إسلامية وكان خطابهم وطنيا إسلاميا ومن يعرف هؤلاء القادة يدرك أن الإسلام والبعد الإسلامي كان حاضرا وموجِها لنهجهم وسلوكم السياسي ولكن ضمن رؤية عقلانية وفي إطار المشروع الوطني،البعد الإسلامي وتديِّن قادة المشروع الوطني الفلسطيني أكثر حضورا من تدين القادة والزعماء العرب والمسلمين الذين تحتمي بهم حركة حماس وتعتبرهم حلفاء استراتيجيين لها،وربما تدرك حركة حماس بان هؤلاء الزعماء يوظفون تأييدهم لحركة حماس ليس بالضرورة خدمة لمشروع إسلامي بل دعما لنظامهم ودولهم الوطنية ،وسواء كانوا يدرون أم لا فإن سياستهم تصب في خدمة مخططات خارجية لتدمير المشروع الوطني الفلسطيني.

ما نتمناه من المنتمين للإسلام السياسي في فلسطين ،أن يكون الإسلام السياسي دعما للمشروع الوطني وليس تفيضا وبديلا له.المشكلة في فلسطين ليس بوجود حركة حماس فهي جزء أصيل من حركة المقاومة ومن الشعب ،بل بما يمارس عليها من تأثيرات خارجية لإخراجها من الإطار الوطني،كما أن المشكلة ليس أن نكون مسلمين أو لا نكون لان الإسلام متأصل فينا منذ أكثر من ألف وأربعمائة سنة،المشكلة في كيفية توظيف الدين في معركة التحرر الوطني لإنجاز المشروع الوطني دون رهن البعد الديني بمشاريع بعض جماعات الإسلام السياسي والمحاور الخارجية المغامرة سياسيا والغامضة والملتبسة دينيا.

مشكلة الإسلام السياسي في فلسطين وخصوصا حركة حماس انه يريد أن ينسخ تجارب الإسلام السياسي في البلدان الأخرى ويناضل لتحقيق المشروع الإسلامي دون أن يلحظ خصوصية الحالة الفلسطينية .حركة حماس تكرر تجربة القوميين والماركسيين الفلسطينيين قبل أن يوطنوا أيديولوجيتهم،توطين القوميين والاشتراكيين الفلسطينيين لفكرهم السياسي ولأيديولوجيتهم والتفافهم حول المشروع الوطني متجسدا بمنظمة التحرير لم يعن تخليا عن البعد القومي أو تخليا عن قيم الاشتراكية بل إدراكا منهم بخصوصية الحالة الفلسطينية وإعادة ترتيب الأولويات حيث تلمسوا الخطر المباشر المُحدق بفلسطين وعدم إبداء الأحزاب والقوى القومية والاشتراكية اهتماما كافيا بهذا الخطر حيث اعتبرت تحرير فلسطين والاشتباك مع إسرائيل قضايا مؤجلة إلى ما بعد تحقيق الوحدة العربية أو بعد انهيار الرأسمالية و نشر الاشتراكية في العالم الخ،ومن هنا كان المشروع الوطني التحرري قاسما مشتركا لجميع الفلسطينيين بغض النظر عن الايدولوجيا التي يعتنقونها.

منذ نشأتها عام 1987 لم تعلن حركة حماس موقفا قاطعا عند من المنظمة ومشروعها الوطني،ونعتقد أنها قصدت الغموض لكونها كانت ضعيفة ولا تستطيع مواجهة التيار الوطني علنا، ولذا تفاوتت المواقف ما بين القبول المشروط بالمنظمة والرفض المبدئي وبينهما مواقف مبهمة.فميثاق حماس أشار للمنظمة بصورة غامضة عندما قال:( بان المنظمة من اقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية ففيها الأب والأخ أو القريب أو الصديق وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه ؟فوطننا واحد ومصابنا واحد ومصيرنا واحد وعدونا مشترك) ولكن هذا القول المطمئن يتلاشى عندما يرفض الميثاق الطابع العلماني للمنظمة بالقول أننا لا نستطيع أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لنتبنى الفكرة العلمانية ... ويوم تتبنى المنظمة الإسلام كمنهج حياة فنحن جنودها ووقود نارها التي تحرق الأعداء .هذا الموقف يؤشر لأول مظهر وسبب للانقسام وهو للانقسام الأيديولوجي،و في مقابلة مع الشيخ ياسين أثناء وجوده في السجن قال بان المنظمة تمثل فلسطينيي الخارج فقط ولا تمثل فلسطيني الداخل و بذلك أضاف عنصر جديد للانقسام.

منذ بداية التسعينيات عرفت العلاقة بين الطرفين مدا وجزرا ، ففي مذكرة وجهتها حماس للمجلس الوطني في نيسان 1990 حددت حركة حماس الشروط التي على أساسها يمكن الدخول بالمجلس الوطني الفلسطيني وهي عشرة شروط أهما اعتبار فلسطين وحدة واحدة من البحر للنهر والتأكيد على الكفاح المسلح وشروط أخرى أهمها أن تُمثل بالمجلس بنسبة تتراوح بين 40 و 50 بالمائة ,وعندما أبعدت إسرائيل 400 شخصية فلسطينية إلى مرج الزهور بلبنان في ديسمبر 1992 توترت العلاقة بين الطرفين مجددا وتوسطت السودان بين الطرفين وجرت مفاوضات في الخرطوم وطالبت حماس بنسبة 45%من مقاعد المجلس مما أدى لانهيار الحوار وحمَّل أبو عمار المسؤولية لممثلي حماس بعمان مشيرا إلى وجود تباين في المواقف بين جناح الداخل وجناح الخارج في الحركة ، مما دفع بمحمد نزال أحد قادة حماس في الخارج للمطالبة باستقالة قيادة المنظمة ،إلا أنه في يونيو تراجعت حماس عن موقفها المتشدد وأعلنت على لسان إبراهيم غوشة بان المنظمة هي الإطار السياسي لجميع أبناء الشعب.

 مع مدريد تعمقت الخلافات بين الطرفين ،وانتقدت الحركة قرارات المجلس الوطني في الجزائر في أيلول 1991 وهي الدورة التي أقرت المشاركة في مؤتمر مدريد حيث اعتبرت الحركة أن المجلس الوطني الفلسطيني بتشكيلته الحالية غير مؤهل لاتخاذ قرارات مصيرية ،بل وصل الأمر للتحفظ على شرعية تمثيل المنظمة وهو ما ظهر خلال لقاء حماس وفتح في الخرطوم في يناير 1993.

 ما بين 1994 و2004 حيث قرار حماس بالمشاركة بالانتخابات البلدية مارست حركة حماس كل ما من شأنه تعزيز حالة الانقسام الفلسطيني من خلال رفض المشاركة بالسلطة ورفض الاعتراف بشرعيتها وشكلت دولة داخل الدولة:مستشفيات ومدارس وجامعات وجمعيات ومليشيات خاصة بها بالإضافة إلى علاقاتها وتحالفاتها الخارجية المستقلة عن السلطة.بقيت الأمور بين الطرفين تتصاعد لدرجة الاحتكام للسلاح وما يشبه الحرب الأهلية بين الطرفين وجاءت خطة شارون للخروج من غزة وخروجه في سبتمبر 2005 في ظل حالة الاحتقان الداخلي والفوضى وخصوصا في قطاع غزة حيث الحضور العسكري والسياسي للحركة أكبر بكثير مما هو في الضفة ثم يليها مباشرة انتخابات تشريعية قبل التوصل لمصالحة وطنية أو اتفاق على الثوابت والمرجعيات الوطنية،لتثير تساؤلات عميقة حول علاقة الخروج من غزة والانتخابات بالانقلاب اللاحق ثم الانقسام؟ وهل أن خطة شارون جزء من مخطط متعدد الأطراف كانت حركة حماس مشاركة به بطريق غير مباشر ومن وسطاء، وهو مخطط وعد حركة حماس بإمارة أو حكومة في قطاع غزة مقابل وقف عملياتها العسكرية ضد إسرائيل في الضفة الغربية وداخل الخط الأخضر؟[[30]](#footnote-31).

كان يُفترض أن تكون الانتخابات حلا لأزمة النظام السياسي- المشروع الوطني والسلطة- ولكن وحيث أنها لم تنطلق من حسن نية ولا من منطلق الإيمان بالديمقراطية ولأنه لم يسبقها الاتفاق على ثوابت النظام السياسي،فقد أدت الانتخابات لتعميق الانقسام حيث فسرت حركة حماس فوزها بالانتخابات التشريعية وكأنه تفويض لها بقيادة الشعب الفلسطيني وبالتالي تغيير أسس ومرجعيات السلطة والنظام متجاهلة أن مرجعية السلطة هي منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وإن ما فازت بها هي انتخابات لأعضاء مجلس تشريعي لسلطة حكم ذاتي ناتجة عن اتفاقات وملتزمة بها،ويبدو أن حركة حماس أرادت أن توظف آلية ديمقراطية لتنفيذ مخططها الانقلابي على السلطة.عندما فشل الانقلاب عن طريق صناديق الانتخابات وتم فرض الحصار على الحكومة التي شكلتها حركة حماس تراجعت وقبلت بنتائج تفاهمات مكة وشكلت حكومة توافق وطني، إلا أن معسكر الانقسام وتداخل الأجندة الخارجية وخصوصا إسرائيل كان أقوى من معسكر التوافق والمصالحة الوطنية فكان اللجوء للحسم العسكري والانقلاب[[31]](#footnote-32).

لا نشكك بأن حركة حماس فازت بجدارة ولا نشكك بحقها بناء على ذلك بتشكيل الحكومة،ولا ننفي أن وضع السلطة قبل الانتخابات كان من التردي بما يبرر التغيير بالانتخابات أو غيرها من الوسائل،ولكن النوايا المسبقة عند حركة حماس والتي أشرنا إليها والفصل الجغرافي الواقع ما بين الضفة وغزة، جعل الانتخابات عاملا معززا للانقسام وأطلق رصاصة الرحمة على مشروع السلطة والمشروع الوطني المرتبط بالتسوية.لقد منحت الانتخابات شرعية نظرية إضافية لنهج ومشروع حركة حماس ولكنها خلقت الانقسام والفصل بين غزة والضفة وهو الانقسام الذي أضعفت إمكانية بناء إستراتيجية وطنية للمقاومة أو للسلام والتسوية.

 مع سيطرة حركة حماس على السلطة في القطاع انتهى المشروع الوطني الفلسطيني بمحدداته ومرجعياته التي صاغتها وثيقة الاستقلال عام 1988 ثم مشروع السلام الفلسطيني المبني على الشرعية الدولية، على الأقل على مستوى قطاع غزة وبالنسبة لحركة حماس،وأصبحت غزة وكأنها تحت حكم جماعة الإخوان المسلمين والمعركة الدائرة في غزة وكأنها معركة الإخوان المسلمين حيث نحشد هذه الأخيرة كل جهودها على مستوى العالم لرفع الحصار عن غزة.أيضا مع الانقلاب استطاعت إسرائيل فرض معادلة خطيرة وهي إسرائيل في مواجهة عسكرية دموية مع أهل غزة وحركة حماس ،و إسرائيل في مواجهة السلطة ودعاة التسوية في الضفة الغربية،وبمقتضى هذه المعادلة لم يعد الصراع كما كان سابقا ،إسرائيل في مواجهة كل الشعب الفلسطيني وهو ما كان عليه الحال طوال تاريخ القضية الفلسطينية وهو ما لمسناه خلال انتفاضة 1987 ثم انتفاضة الأقصى ، بمقتضى هذه المعادلة أصبحنا نسمع عن حرب إسرائيل ضد قطاع غزة والعدوان على قطاع غزة فيما تتم عملية إخراج الضفة من ساحة الحرب المباشرة،حتى شعارات المتظاهرين في العالم أصبحت تقول لبيك غزة ونصرة غزة وليس لبيك فلسطين ونصرة فلسطين .

من حق حركة حماس أو غيرها التطلع لقيادة المنظمة وبالتالي قيادة الشعب الفلسطيني، إلا أن ما يؤخذ على حركة حماس هو أنها منذ تأسيسها لم تكن جادة بان تكون جزءا من منظمة التحرير ومن المشروع الوطني بل كانت تتطلع لتكون بديلا وبالتالي كانت مواقفها وممارساتها معارضة بل معيقة لجهود المنظمة لتفعيل ذاتها أو التقدم نحو تحديث وتطوير النظام السياسي،أيضا يؤخذ على حركة حماس أنها تتحدث عن بديل للمنظمة- تغير الوضع بعد توقيع اتفاق المصالحة في مايو 2011- وليس تفعيلها مما يعزز حالة الانقسام والقطيعة وخصوصا قي ظل وجود (كيانين) سياسيين منفصلين في الضفة وغزة،كما أن عدم وضوح البعد الوطني عند الحركة وتركيزها على الايدولوجيا الإسلامية وارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين يؤسس لحالة من القلق والخوف عند الوطنيين الفلسطينيين من فصائل منظمة التحرير وحتى بالنسبة لحركة الجهاد الإسلامي،ويطرح تساؤلا حول قدرة حركة حماس على التعايش مع والقبول بحركات وتيارات وطنية و ليبرالية وبسارية وعلمانية تختلف أيديولوجيا مع حركة حماس.

نخلص للقول،إن كان يصح القول بأن واقع منظمة التحرير الفلسطينية لا يُطمئن بأنها قادرة على قيادة الشعب في هذه الظروف الصعبة سواء على مسار السلام أو مسار المقاومة،ويصح القول بأن قيادة الشعب والمنظمة ليسا حكرا على احد، إلا أنه يجب التأكيد بأن هذه القيادة لا تصح إلا تحت راية الوطنية الفلسطينية وفي إطار المشروع الوطني الفلسطيني المتصالح مع الأبعاد القومية والإسلامية للشعب الفلسطيني والمنفتح على العالم الخارجي وليس الملحق بأي منهم،ونعتقد أن الحالة الراهنة تتطلب قيادة جماعية للشعب الفلسطيني تنتج عن توافق وتراضي أو عن انتخابات تأتي بعد التوافق والتراضي على ثوابت ومرجعيات المشروع الوطني. **ثانيا:عودة الوصاية والتدويل**

لسنا بحاجة لما تحدث عنه كثيرون كملك الأردن عبد الله ولا لما كتبه الأمريكي جون بولتون حول نهاية تسوية الدولتين وإنهاء القضية الفلسطينية بعودة قطاع غزة للوصاية المصرية والضفة الغربية للوصاية الأردنية،ولا تصريحات جديدة صدرت عن مسئولين إسرائيليين في حكومة نتنياهو حول البديل الأردني- الأردن دولة للفلسطينيين- ،حتى ينتابنا الخوف على مشروع الدولة مستقلة بالضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشريف وعودة اللاجئين الفلسطينيين،فمنذ أربع سنوات ونحن نكتب ونحذر من هذا المخطط حيث كانت الشكوك تنتابنا وتنتاب الكثيرين حول نوايا إسرائيل تجاه عملية السلام منذ أن بدأت تتهرب من تنفيذ ما عليها من استحقاقات بمقتضى الاتفاقات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية،وكان اغتيال إسحاق رابين على يد اليمين الإسرائيلي ثم منع تفعيل الممر الآمن بين غزة والضفة وعدم الانسحاب أو إعادة الانتشار في الضفة وانتهاء المرحلة الانتقالية لسلطة الحكم الذاتي في مايو 1999 دون الحسم بقضايا الوضع النهائي وبعدها ما جرى في شرم الشيخ وكامب ديفيد الثانية واجتياح الضفة في 2002 ومحاصرة الرئيس أبو عمار ثم تسميمه ثم الانفلات الأمني وخصوصا بالقطاع بدء من عام 2004وبعده خروج الجيش والمستوطنين من قطاع غزة من طرف واحد 2005 وترك قطاع غزة معلقا من حيث الوضعية القانونية وما تلاه من فصل غزة عن الضفة في يونيو 2007... كل هذه كانت مؤشرات أو محطات في مسلسل تراجع إسرائيل عن نهج السلام والتخطيط لمخطط بديل لفرضه على الفلسطينيين.

مؤشرات مشاركة أطراف عربية و فلسطينية بالمخطط سواء مشاركة فعلية أو مشاركة بالصمت تُستشف من خلال أن قرار الأردن بفك الارتباط مع الضفة لم تتم إحالته للبرلمان وبالتالي حفظ الأردن خط الرجعة وبقي القرار قرارا إداريا ولم يأخذ بعدا ومضمونا سياديا ،وبالنسبة لمصر فإن وجود وفد امني بقطاع غزة دون الضفة واستمراره بالقطاع حتى سيطرة حركة حماس على السلطة بالقطاع ثم مغادرته القطاع، يطرح أكثر من سؤال حول وظيفة الوفد الأمني بالقطاع وخصوصا انه لم ينجح في وقف الأحداث التي مهدت لفصل غزة عن الضفة؟كما أن التآمر الداخلي على الرئيس أبو عمار وحالة الفلتان الأمني التي صاحبت أواخر عهده والتدمير والفساد الممنهج لمنظمة التحرير ولحركة فتح ثم للسلطة كلها تدل على وجود أياد فلسطينية مشاركة بالمخطط ولو جهلا.

نعتقد أن الأطراف التي أعلنت مؤخرا عن تخوفاتها من هذا المصير للمشروع الوطني لم تكن بعيدة عن المخطط بل كانت تعلم به وربما مشاركة وما تحذيرها منه اليوم إلا لأن كل حلقات المخطط باتت تتكشف فوضع قطاع غزة تحت التهديد الدائم والقيام باجتياحات وعمليات قصف واغتيال حتى بعد التزام حركة حماس بالتهدئة وتبنيها للمقاومة السلمية،واستمرار الاستيطان والتهويد في الضفة وغزة واعتبار إسرائيل أن السلطة ورئيسه خطر على إسرائيل كما أعلنت قبل ذلك أن غزة كيان معاد كلها سياسات لتنفيذ مخطط تصفية المشروع الوطني من خلال رمي القطاع في أحضان مصر وقطع صلته بالضفة مع إنهاء المقاومة فيه ،وتصفية المشروع الوطني في الضفة بتحويل السلطة لمجرد جهاز أمني يخدم الأمن الإسرائيلي أو سلطة جباية تتكفل بإعاشة الفلسطينيين دون أن يكون لها سيادة على الأرض تمهيدا لربط ما سيتبقى من أرض الضفة بالأردن شكليا.

من المعروف أن الضفة الغربية تم ضمها للأردن بعد حرب 48 و أهلها حملوا الجنسية الأردنية ولم يحدث فك الارتباط بين الضفة الغربية والأردن إلا عام 1988 وكان إداريا ،وما زالت غالبية سكان الضفة بالإضافة إلى فلسطينيي الأردن يحملون الجنسية الأردنية ،أما قطاع غزة فقد خضع للحكم العسكري المصري منذ 1948 حتى عام 1967،وبالرغم من ذلك استنهض الفلسطينيون الحالة الوطنية وتمردوا على الوصاية وعلى تغييب الشخصية والهوية الوطنية وانطلقوا بثورتهم الوطنية مع حركة فتح ومنظمة التحرير التي شكلت تحالفا لقوى العمل الوطني من كل المشارب والانتماءات وهم تحت الوصاية العربية،ومنذ ذلك التاريخ فرض الشعب الفلسطيني بنضاله المسلح والسياسي والدبلوماسي معادلة جديدة في المنطقة مفادها أن الشعب الفلسطيني لم يعد جموع لاجئين ولا مواطنين من درجة ثانية في البلدان التي يتواجدون بها بل شعب له حقوق سياسية ومن حقه تقرير مصيره السياسي وقد تجاوب المنتظم الدولي مع هذه الحقيقة من خلال صدور عشرات القرارات الدولية تعترف بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني وحقه بتقرير المصير وبالدولة وتم فتح أكثر من مئة سفارة لفلسطين في العالم بالإضافة إلى صيرورة فلسطين عضوا رسميا وأساسيا في جامعة الدول العربية ومنظمات إقليمية ودولية وعضوا مراقبا في الأمم المتحدة.

إذا كان الشعب الفلسطيني وقبل سبع وأربعين سنة وعندما كان تحت الوصاية تمرد على هذه الوصاية وعلى تغييب هويته الوطنية فكيف هو الحال اليوم بعد أن قدم الشعب عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى والمعتقلين وتعرض للعديد من المجازر وخاضوا انتفاضتين شعبيتين ؟.أي نظام عربي يعتقد انه قادر اليوم أن يعيد الشعب الفلسطيني لوصايته هو نظام لا يعرف الشعب الفلسطيني ،وإن فكر أي نظام عربي بالمشاركة بهذه المؤامرة نتيجة ضغوط أو إغراءات أمريكية وأوروبية فإنه سيحكم على نفسه بالانهيار،فان تمد هذه الأنظمة نفوذها أو سيادتها على الشعب الفلسطيني أرضا وشعبا وهي التي تعاني أصلا من أزمة شرعية داخلية وعلاقاتها متوترة مع شعوبها فهذا هو الانتحار السياسي،أيضا فلا الشعب المصري أو الأردني سيقبل بان يشارك بهذه المؤامرة ولا أهل غزة والضفة سيقبلون بذلك هذا

ناهيك عن الرفض الشعبي العربي لهذا المخطط.

ومن جهة أخرى، وبعيدا عن الجانب الإرادوي لهذا النظام أو ذاك وبعيدا عن المخططات الإسرائيلية وربما الأمريكية فأن مصير الشعوب لا تحدده مؤامرات ومخططات الدول المعادية والأجنبية بل الشعوب نفسها كما أن هناك قرارات دولية تعترف بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني وهي قرارات لا تسقط بالتقادم كقرار التقسيم لعام 1947 وهو القرار الدولي الوحيد الذي منح الشرعية لوجود دولة إسرائيل بجانب دولة للفلسطينيين ،وقرار 194 الذي ينص على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين لمدنهم وقراهم التي هجروا منها وقرارات أخرى حول حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره السياسي،أيضا فإن منطلق مؤتمر مدريد للسلام ومن بعده اتفاقية أوسلو وخطة خارطة الطريق ومؤتمر انابولس ووعد بوش للفلسطينيين بدولة مستقلة... وبالرغم من تحفظاتنا على هذه القرارات والاتفاقات فكلها تؤكد على الجانب السياسي للصراع مع العدو الصهيوني وتؤكد على مسالة الدولة الفلسطينية المستقلة ،وعليه كيف يمكن تجاهل هذه الشرعية الدولية؟وضمن أية شرعية أو مرجعية قانونية يمكن إدراج مخطط الوصاية العربية على الضفة والقطاع؟.إذا كان الشعب الفلسطيني في الشتات والمنافي البعيدة وبعد أكثر من ستين عاما من النكبة لم ينس وطنه ولم يتخل عن هويته،فكيف بالفلسطينيين الذين يعيشون على أرض فلسطين أو مجاورين لها؟.

الإرادة الإسرائيلية بتصدير فشلها وعجزها عن تركيع الشعب الفلسطيني وإجباره على التنازل عن حقوقه الوطنية،إلى الأنظمة العربية في مراهنة أن يدخل الفلسطينيون في مواجهات مع مصر والأردن بدلا من مواجهة الاحتلال،قد تجد قبولا من بعض الشرائح السياسية والنخب المالية الفلسطينية والعربية إلا أن الهوية الوطنية الفلسطينية التي تعمدت بالدم ومقابر شهداء فلسطين المنبثة في مدن ومخيمات الضفة والقطاع وفي عمان ودمشق وبيروت والتي سيضاف لها مقابر شهداء مجازر العدوان الأخير على غزة ،واسم فلسطين الذي تحول لرمز للبطولة والعطاء والثبات والتمسك بالحقوق الوطنية،وكوفية أبو عمار والكرسي المتحرك للياسين والدماء المتناثرة لجسدي أبو على مصطفي والشقاقي ... كل ذلك يشكل ضمانة فشل كل مخططات تجاوز الرقم الفلسطيني الصعب ،قد نختلف كفلسطينيين على الوسائل ويمكن على الأهداف وقد تتقاتل الفصائل ،ولكن عندما يصبح الوجود الوطني مهددا وعندما نصبح مهددين بالعودة لإذلال أجهزة الأمن والمخابرات العربية على المعابر وفي المطارات وفي مقرات الأجهزة الأمنية فالأصالة والوطنية الفلسطينية التي تعمدت بالدم ستجدد نفسها في صحوة وطنية جديدة تتجاوز الخلافات والمصالح الحزبية الضيقة.

لا شك أن المشروع الوطني يعيش مأزقا تأسيسيا قبل أن يكون مأزقا ناتجا عن الخلافات الفلسطينية الداخلية، ولكن وجود هذا المأزق الذي تكرسه المفاوضات والتسوية السياسية الفاشلة وحالة الانقسام السياسي والجغرافي لا يعني بالضرورة تصفية القضية الوطنية واللجوء لخيار الوصاية العربية بل البديل هو خيار الدولة ثنائية القومية على كامل فلسطين التاريخية ،وحيث أن إسرائيل تعتبر هذا البديل مقتلا لها ولتطلعها للدولة اليهودية الخالصة فإنها تدفع باتجاه خيار تصفية القضية من خلال الأردن ومصر ،ونتمنى أن تؤدي الثورات العربية لتعطيل هذا المخطط.

**ثالثا: الانقسام ودولنة غزة.**

الانقسام ، مصطلح جديد أضيف لقاموس المصطلحات السياسية للقضية الفلسطينية،وهو قاموس مكتظ بكل ما يعكس واقع الخلافات والصراعات والأزمات الفلسطينية وحالة عدم الاستقرار التي حكمت القضية منذ النكبة وحتى الآن:نكبة 1948، انتكاسة 1967 ،أحداث أيلول بالأردن، ،الخروج من بيروت،مجازر صبرا وشاتيلا ، الانشقاق في فتح،معارك البداوي ونهر البارد، الفصائل العشر في دمشق،جماعة أبو نضال ،جبهة الصمود والتصدي، اتفاقية أوسلو وما أحدثته من انقسامات ،فساد السلطة، سلطة غير شرعية ، قوى وطنية وقوى إسلامية، برنامج مقاومة وبرنامج مساومة، الانفلات الأمني ،فوضى السلاح ،الميليشيات المسلحة،عسكرة المجتمع ،سلطة العشائر والعائلات،الاغتيالات واختطاف الصحفيين الأجانب،الاقتتال الداخلي،انقلاب حركة حماس،فصل غزة عن الضفة،الحكومة الانقلابية في غزة ،حكومة (دايتون) في الضفة، الرئيس المنتهية ولايته،حكومة القتلة في غزة،حكومة العملاء في الضفة ،تحرير غزة من حماس واجب ديني ووطني،فشل حوارات المصالحة الوطنية،اعتقال المجاهدين وإطلاق النار على أقدام المعارضين السياسيين،معتقلات فلسطينية في غزة و مثيلاتها في الضفة،تصفية حركة حماس في الضفة ،تصفية حركة فتح في غزة،الموت بسبب الحصار، حكومة الأنفاق،حكومة النفاق ،صواريخ عبثية،مفاوضات عبثية، جبهة الممانعة،جبهة الاعتدال،الأجندة الخارجية،حكومة بدون برنامج سياسي، الخ.

لا شك انه يمكننا أن نستخرج من قاموسنا السياسي مفردات تعبر عن الجانب الإيجابي من المشهد السياسي :المقاومة والجهاد ،الصمود ،العمليات الاستشهادية ،انتفاضة الحجارة ،انتفاضة النفق،انتفاضة الأقصى،المجتمع المدني ،المسيرات والمظاهرات في الداخل والخارج ومواجهة الحصار الخ؟ إلا أن ما يؤسف له أن المصطلحات الأولى هي المعبرة عن الواقع السياسي المأزوم الراهن و الانقسام الأخير جاء تتويجا أو محصلة لها، فيما الأخرى مجرد شعارات أو تشتغل ضمن منطق الانقسام وبما يعززه وليس في إطار وحدة المشروع الوطني،ولذا لم تؤد لأي تقدم لا على مستوى مشروع المقاومة ولا على مستوى مشروع بناء الدولة،فمثلا الانتفاضة الأولى أدت لاتفاقات أوسلو وانتفاضة الأقصى ماتت بصمت مخلفة الاقتتال والانقسام دون أية مرجعة نقدية للأداء أو حتى التساؤل لماذا لم نحصد مقابل خمسة آلاف شهيد وعشرات الآلاف من الجرحى والأسرى بالإضافة للدمار أي مكاسب سياسية؟.هذا لا يعني تجاهل ما قدم الشعب من تضحيات ولا تجاهل كل الجهود التي يبذلها ذوي النوايا الصادقة من القوى السياسية.

إن كان هذا هو الواقع من خلال المصطلحات والتعبيرات المعبرة عنه،فما هو مفهوم الانقسام ومتى بدأ؟

حتى نلم بنتائج الانقسام يجب أن نُعرِّف الانقسام وتعريف الانقسام يستدعي معرفة الشيء الذي انقسم .لا نقصد بالانقسام الخلافات والصراعات السياسية داخل النظام السياسي وفي إطار ثوابته،فهذه خلافات عادية تدخل في إطار التعددية السياسية وهي موجودة في كل الأنظمة السياسية وخصوصا الديمقراطية،ومن المعروف أن التاريخ السياسي الفلسطيني حافل بالخلافات وكل أشكال التعددية سواء الأيديولوجية أو تلك المفروضة بفعل أيديولوجيا البعد القومي أو البعد الإسلامي للقضية الفلسطينية أو بفعل الجغرافيا السياسية،وإن كان ظهور منظمة التحرير الفلسطينية شكل تحولا نوعيا في العمل السياسي الفلسطيني بما مثلته من إطار موحد للفلسطينيين وهذا ما نصت عليه المادة 8 من الميثاق الوطني حيث جاء فيها ( المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية،  وعلى هذا الأساس فإن الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في ارض الوطن أو في المهاجر تشكل منظمات وأفرادا  جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح.(إلا أن وجود المنظمة لم يمنع من ظهور تباينات وانشقاقات ما بينها وبين بعض الفصائل المنضوية تحت لوائها كالجبهة الشعبية أو منظمة الصاعقة أو جبهة التحرير العربية،أو داخل الحزب الواحد كالذي عرفته الجبهة الشعبية حيث انشقت عنها الجبهة الديمقراطية ثم الجبهة الشعبية –القيادة العامة،أو الانشقاقات التي عرفتها حركة فتح كخروج جماعة أبو نضال وأبو موسى وغيرهم الخ.

إلى حين ظهور حركة حماس والجهاد الإسلامي وقبل ظهور السلطة الوطنية الفلسطينية كان من الممكن إدراج الخلافات والانقسامات في إطار المشروع الوطني حيث لم تُشكل الجماعات المنشقة حالة انقسام حاد أو بديل للمشروع الوطني الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية،صحيح أن بعض القوى السياسية ذهبت بعيدا في نقد نهج منظمة التحرير إلا أنها بقيت أعجز من أن تشكل حالة انقسام مهددة للطابع الشكلاني والرمزي للمشروع الوطني،إما بسبب ضعف التأييد الشعبي لها أو لممانعة الدول العربية بالاعتراف بأي مرجعية للشعب الفلسطيني غير منظمة التحرير أو لأنها بقيت قريبة من أسس المشروع الوطني كطابعه الوطني العلماني التقدمي.ومن جهة أخرى ولأن مركز ثقل الحركة الوطنية كان خارج الوطن فلم تكن أي من الفصائل الفلسطينية تمارس سيادة حتى على المخيمات ،فقد كانت الخلافات والانشقاقات تأخذ طابعا فكريا وتنظيما فقط ولم تترك هذه الانقسامات تداعيات جغرافية حيث كان الشعب موحدا جغرافيا تحت سلطة الاحتلال أو خاضعا لسيادة الدول العربية المضيفة .

الانقسام الخطير محل النقاش ليس فقط الانقسام الجغرافي فبالأصل لم يكن هناك تواصل جغرافي بين غزة والضفة إلا في ظل الاحتلال،بل الانقسام الذي يهدد وحدة المشروع الوطني كمشروع حركة تحرر وطني بهدف واحد وإستراتيجية عمل وطني واحدة،الانقسام الذي يهدد المشروع الوطني كما صاغه بيان إعلان الاستقلال في الجزائر 1988. إن الانقسام محل النقاش هو الذي بهدد ركيزتي المشروع الوطني :المقاومة والتسوية السلمية.إنه الانقسام الذي يضرب بالصميم قدرة الشعب على الوصول لهدفه الوطني من خلال السلام العادل ومن خلال المقاومة كحالة وطنية شمولية،ولا تعارض ما بين السلام والمقاومة،بالتأكيد إن كان الانقسام يهدد مشروع أو هدف الدولة في الضفة وغزة فهو بالأحرى يهدد إمكانية ما هو أبعد من ذلك كالقول بتحرير كامل التراب الفلسطيني من البحر إلى النهر.

نعتقد أن الانقسام الذي جرى منتصف يونيو 2007 وإن كان الأخطر في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية إلا أنه كان تتويجا لمفاعيل انقسامية وانقلابية تعرض لها المشروع الوطني. الخلافات والانشقاقات داخل فصائل المنظمة وعدم القدرة على تجاوزها ومعالجتها في حينه أوجدت المناخ المناسب للانقسام المعيق للتوصل لاستراتيجيه عمل وطني ولمشروع وطني محل توافق الجميع،مع قيام السلطة الوطنية تعمقت ونشطت المفاعيل الانقسامية ومبررات الانقلاب على المشروع الوطني التحرري،ثم مع تأزم السلطة وتعثر التسوية وتصاعد قوة حركة حماس أصبح الانقسام ضرورة لمشروع جديدة وهو مشروع حركة حماس الذي كان في حالة كمون منذ 1987 .

لا شك أن الانقسام الذي أحدثته السلطة وحالة الفساد والفلتان الأمني ساعد حركة حماس في انقلابها على المشروع الوطني إلا أن الفكرة والمخطط كانا متواجدين منذ تأسيس حركة حماس التي كانت تعمل كل ما فيه إساءة وإفشال للمنظمة وللسلطة وللمشروع الوطني،و كل متابع للأحداث منذ أن بدأت الحركة عملياتها الاستشهادية داخل الخط الأخضر عام 1996 ثم عندما قررت المشاركة بالانتخابات المحلية ثم التشريعية وبعد ذلك فوزها بهذه الانتخابات ،سيلمس أن قيادة حماس كانت تسعى لإفشال مشروع السلطة وتأسيس نظام سياسي جديد ومرجعية جديدة يقطعان مع المشروع الوطني ومع مجمل التاريخ النضالي الوطني ويرتبطان بمرجعية حركة حماس وأصولها أي بجماعة الإخوان المسلمين.بل يمكن القول إن ما يجري اليوم من انقسام وسعي من حماس بالتفرد بدولة أو إمارة دينية في قطاع غزة كان واردا منذ فترة طويلة عند قادة حركة حماس ليس فقط من خلال استعداد الشيخ احمد ياسين بالقبول بدولة في حدود 1967 وهو الموقف الذي تكرر على لسان السيد خالد مشعل في القاهرة أخيرا،بل واضحا من كتابات لقادة ومفكرين من حماس منذ بداية التسعينيات،فالدكتور احمد يوسف تحدث عام 1990 عن دولة التمكين التي تحكمها نخبة ملتزمة بالإسلام سلوكا ودستورا ومنهاج حياة.[[32]](#footnote-33)

صيرورة الانقسام حكومتين وسلطتين فلسطينيتين متناحرتين وتحت الاحتلال يعتبر تدميرا للمشروع الوطني التحرري بكل صياغاته من خلال:-

1. تذرع إسرائيل ومعها الولايات المتحدة بغياب شريك فلسطيني للسلام وبالتالي تهرب إسرائيل مما عليها من التزامات.
2. أضعف مشروع السلام الفلسطيني لأن الرئيس أبو مازن أصبح ضعيفا على طاولة المفاوضات لأنه لم يعد فادرأ على التكلم باسم كل الشعب الفلسطيني وخصوصا عندما تتحدث عنه حركة حماس كرئيس منتهية صلاحيته.
3. الانقسام أبطل من قيمة وإمكانية تطبيق قرارات الشرعية الدولية حول فلسطين لان الشرعية الدولية تتحدث عن الضفة وغزة كوحدة واحدة .أيضا أضعف من حق عودة اللاجئين فهذا الحق يعتمد على قرار دولي وحركة حماس لا تقر بالشرعية الدولية ولا بقراراتها.
4. مكن الانقسام إسرائيل من التفرغ للاستيطان بالضفة وتهويد القدس بشكل غير مسبوق،كما مكنها من اتخاذ قرارات عنصرية كيهودية الدولة بدون ردود فعل دولية.
5. اضعف الانقسام من خيار المقاومة وحتى الانتفاضة بشكلها السلمي بسبب انقطاع التواصل ما بين الضفة وغزة،وبما سببه من غياب مرجعية واحدة يمكن أن توجه الحالة النضالية .
6. التشكيك بقدرة الشعب الفلسطيني في حكم نفسه بنفسه وهذا ما شجع على طرح مشاريع الوصاية والخيار الأردني وهو ما ستشير إليه لاحقا .
7. فقد المقاتل الفلسطيني والسلاح الفلسطيني احترامه وهيبته أمام العالم وأمام الشعب عندما أصبح السلاح الفلسطيني يوجه للفلسطيني وأصبح المقاتل الفلسطيني رجل أمن أو ميليشيا مهمته قمع الفلسطيني ومطاردته وأهانته.
8. تحويل القضية من قضية شعب يناضل من اجل الحرية والاستقلال لصراع على السلطة بين من يُفترض أنها فصائل حركة تحرر وطني.
9. الانقسام لم يعد سياسيا وجغرافيا فقط بل امتد ثقافيا واجتماعيا وقانونيا،ذلك أن حركة حماس تمثل مشروعا سياسيا ودينيا وبالتالي تنتج ثقافة مغايرة لثقافة القوى السياسية الأخرى وخصوصا في قطاع غزة فقد وصل الأمر لحد التخوين والتكفير وإعادة النظر برموز تعد من التراث والثقافة الوطنية،وهناك نظم وتشريعات قانونية تصاغ في غزة مختلفة عما هو موجود في الضفة،علاقة المواطنين مع بعضهم بعضا تغيرت حيث ثقافة الكراهية والحقد والإقصاء ووصل الأمر حتى للزواج حتى باتت بعض الأسرة تسأل عن الفتاة أو الفتى إن كان من فتح أو حماس قبل الزواج.
10. في ظل الانقسام لا يمكن بناء إستراتيجية عمل وطني أو تشكيل قيادة عمل وطني وهذا ما ستكون له نتائج خطيرة ليس فقط على فلسطينيي الضفة وغزة بل على فلسطينيي الشتات ومستقبل القضية.
11. زيادة تأثير التدخلات الخارجية في القضية الوطنية سواء تعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية والأوروبيين وإسرائيل أو بأطراف إقليمية كالدول والتنظيمات التي ترفع شعارات الممانعة أو المسماة بدول الاعتدال.لا شك أن التدخلات الخارجية حالة مزمنة في القضية الفلسطينية ولكنها في ظل الانقسام أصبحت أكثر حضورا لضعف الجبهة الداخلية.

**كسر الحصار و دولنة غزة**

قبل أكثر من ثلاث سنوات وتحديدا يوم 27-11-2008 كتبنا مقالا بعنوان: **الحصار:المخاض العسير لولادة (إمارة) غزة،** وفيه أبدينا تخوفات من نوايا إسرائيل من الانسحاب من القطاع ثم فرض الحصار عليه،وقلنا إن رفع الحصار بدون مصالحة وطنية سيؤدي لولادة دولة غزة.فهل نجح المخطط الإسرائيلي ويتم الآن تخريجه على شكل انتصار فلسطيني؟.

بعد جولة إسماعيل هنية رئيس وزراء حكومة غزة للخارج بداية يناير 2012 قال المستشار السياسي لهنية يوسف رزقة وكذلك الناطق الرسمي باسم حركة حماس سامي أبو زهري :إن هذه الزيارة التي أستُقبِل فيها هنية استقبال رؤساء الدول كسرت الحصار المفروض على غزة .والسؤال ماذا بعد كسر الحصار على غزة ؟ وهل القول بكسر الحصار يعني أن غزة لم تعد خاضعة للاحتلال الإسرائيلي؟ وما هو التكييف القانوني الدولي لوضع قطاع غزة الآن؟. قبل الإجابة على هذه الأسئلة يجب التأكيد على أن تفكيك الحصار عن القطاع وإعادة تعميره مكسب لأهل غزة،وأن من حق إسماعيل هنية أن يصول ويجول في العالم لأنه يمثل حركة فازت في انتخابات تشريعية،ولكن،حسابات الانجازات الصغيرة يجب أن لا تنسينا الحسابات الإستراتيجية المتعلقة بمجمل القضية الفلسطينية أو تكون على حسابها ،فغزة ليست فلسطين ولا نريد أن تُغَيِب غزة فلسطين.

أحداث متزامنة تشهدها القضية الفلسطينية كلها تصب في صيرورة تكريس فصل غزة عن الضفة ودولنة قطاع غزة بحيث باتت دولة أو إمارة غزة تنتظر من يقرع الجرس ويعلن قيامها أو الاعتراف بها رسميا.صيرورة الأمور لهذا الحال حذرنا منه عبر كل وسائل الإعلام منذ الانسحاب الإسرائيلي من القطاع في 2005 حيث ذكرنا أنه ليس عفويا تتابع عدة أحداث :حصار أبو عمار واجتياح الضفة 2003 ،فوضى عارمة في غزة خلال سنتي 2004 و 2005 ،اغتيال أبو عمار وأزمة قيادة،تحركات مكثفة لوزير خارجية قطر مع قيادات إسرائيلية وحركة حماس،دخول حماس الانتخابات البلدية 2005 -2004 بعد طرح واشنطن لمبادرة الشرق الأوسط الكبير واستيعاب الإسلام المعتدل،انسحاب شارون من القطاع 2005،انتخابات 2006 بعد عشر سنوات من التوقف،انقلاب حماس 2007.

 إنه مخطط تتوالى حلقاته وتتكشف تفاصيله لكل حصيف ومتابع إلا لمن لا يريد أن يرى الحقيقة ،أو يراها ولا يريد أن يعترف بها حتى لا يكشف فشله أو تواطئه:تواطؤ المشارك في المخطط بداية أو المستفيد لاحقا.اليوم نلاحظ أنه في الوقت الذي تتعثر فيه التسوية السياسية ويتعاظم الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس و يتم التضييق إسرائيليا على السلطة في الضفة وتغيير وظائفها من خلال تجريدها من كل مظاهر السيادة الوطنية،وفي الوقت الذي تتعثر فيه المصالحة أو تتحول في أفضل الاحتمالات إلى مصالحة إدارة الانقسام،وفي الوقت تمنع إسرائيل غالبية شعبنا من التنقل ما بين غزة والضفة،وفي الوقت الذي يعلن فيه الاتحاد الأوروبي بأن ما تقوم به إسرائيل في الضفة من ممارسات يجعل من المستحيل إنجاز حل دولة غزة والضفة ؟ ... في هذا الوقت يقوم رئيس وزراء حكومة غزة بجولة خارجية سماها الناطق الرسمي باسم حماس سامي أبو زهري بأنها عنوان كسر الحصار عن غزة وهو ما أكد عليه هنية نفسه في كلمته أمام أعضاء المجلس التشريعي في غزة بعد عودته.هي تاريخية بحق لأن الاستقبال الذي حضي به هنية في بعض الدول لا يقل عن استقبال رؤساء الدول .

ليس (الربيع العربي) وحده من ساعد على نجاح زيارة هنية والتعامل معه كرئيس حكومة شرعية كما قال قادة تونس في تبريرهم لاستقبال هنية الأمر الذي أثار حفيظة منظمة التحرير والسلطة في الضفة،ولكن أيضا مأزق التسوية ومنظمة التحرير وسلطة الضفة جعل الأنظار تتجه لحكومة غزة ولحركة حماس باعتبارهما امتداد لقوى الإسلام السياسي الصاعد ،أيضا أنه منذ سيطرة حماس على القطاع منتصف 2007 وهي تشتغل على دولنة غزة وبالفعل تمكنت من السيطرة على كل مناحي الحياة الرسمية وغير الرسمية وتم إعادة هيكلة الوزارات بحيث باتت مستقلة نهائيا عن حكومة رام الله ،وأسست لنظام جبائي شمولي مكنها من الاعتماد على الذات ماليا بنسبة كبيرة ،بالإضافة إلى المؤسسات الأمنية المتعددة التي تُخضع لسطوتها الجميع.

والسؤال :ماذا بعد كسر الحصار؟ فقد مرت ست سنوات على سيطرة حركة حماس على القطاع وأربعة أعوام ونصف على سيطرتها المباشرة والكاملة على القطاع ،خلال هذه السنوات حكمت حركة حماس حكما استبداديا منفردا، وهو شكل نظام الحكم الذي تثور الشعوب العربية ضده،وخلال هذه السنوات تآكلت الشرعيات التي صيرت حماس الحزب الأول في فلسطين ،تآكلت شرعية صناديق الانتخابات لأن المدة الدستورية للحكومة والتشريعي انتهت ،وتآكلت شرعية المقاومة لأن حماس لم تعد نمارس المقاومة.إن كان لدى حركة حماس وبعد رفع الحصار عن غزة رؤية إستراتيجية للمرحلة القادمة غير الاكتفاء بدولة غزة ،فنتمنى أن نسمع عنها،وحتى على مستوى دولة غزة ،فإلى متى ستبقى حماس متفردة بالسلطة في القطاع ومُهمِشَة للأحزاب والقوى السياسية الأخرى؟.

**خلاصة**

عود على بدء نقول بأن المشروع الوطني الفلسطيني هو مشروع معركة الاستقلال الوطني وهو نقيض الاحتلال ونقيض المشروع الصهيوني وبالتالي تعبير عن الكل الوطني.المشروع الوطني ليس ملكا لحزب بل ملكا لمن يستطيع تحمل استحقاقاته النضالية وحمايته من أي تدخلات خارجية تحرفه عن وجهته الوطنية فالمشروع الوطني رديف استقلالية القرار الوطني،فمن لا يملك قرارا مستقلا لا يمكنه أن يؤسس أو يقود مشروعا وطنيا.لا يمكن لشعب تحت الاحتلال أن يواجه الاحتلال ومناوراته واعتداءاته إلا في إطار مشروع وطني تحرري،لأن بديل المشروع الوطني هو مشروع الاحتلال وأعوانه أو أي مشروع حزبي لجماعة تغذيها أجندة خارجية وفي هذه الحالة لن يكون مشروعا وطنيا بل سيكون وقادته وكلاء لمرجعيتهم الخارجية.
تراجع سمعة المشروع الوطني يعود لأن البعض يربط المشروع الوطني بحزب ما أو نخبة بعينها أو مرحلة محددة ويُسقط أخطاء هذا الحزب أو النخبة وموقفه السلبي منها على المشروع الوطني برمته وبالتالي يجب إسقاط الوهم أو التصور الذي يهيمن على تفكير البعض ويؤثر على سلوكهم السياسي بان المشروع الوطني حكر على تنظيم حركة فتح أو أنه منظمة التحرير بواقعها الراهن أو مشروع أوسلو والاتفاقات الموقعة مع الإسرائيليين وما أفرزت من ترتيبات وتنسيق أمني وشراكة مصالح أو هو حكومة سلام فياض الخ،وعليه فإن تعثر المشروع الوطني نتيجة تعثر التسوية أو فشلها، أو نتيجة الانقلاب في غزة، لا يمس بجوهر الحقوق الفلسطينية وبحق الفلسطينيين في إعادة صياغة المشروع الوطني سواء من حيث مكوناته أو مرجعيته أو أهدافه أو إستراتيجية العمل لإنجاز هذه الأهداف، المشروع الوطني المؤسَّس على التسوية لن يكون وطنيا خالصا و ملزما للفلسطينيين إلا بعد أن يصبح واقعا أي بعد قيام الدولة الفلسطينية على كامل الضفة وغزة وعاصمتها القدس الشريف وعودة اللاجئين لديارهم.

**الفصل الخامس**

**ضرورة المراجعة الشمولية لفكر وإستراتيجية العمل الوطني الفلسطيني**

من يتابع مواقف مختلف القوى السياسية الفلسطينية،خصوصا حركة فتح وحركة حماس،سيلاحظ حالة من التخبط والتيه السياسي ينتاب هذه القوى،تيه مرجعه وصول خياراتهما المعلنة لطريق مسدود سواء كان خيار المفاوضات والتسوية السلمية لدى منظمة التحرير وحركة فتح أو خيار المقاومة لدى حركة حماس ومن يشايعها من الفصائل،تيه يغذيه تيه مواز عند الحلفاء العرب والمسلمين ،فالخلافات العربية والمحاور الإقليمية ليست بعيدة عن مأزق الحالة الفلسطينية الداخلية. هذا التيه السياسي الذي يذكرنا بتيه ما بعد النكبة مباشرة، ولكن بشكل أكثر مأساوية وإحباطا حيث تيه تلك المرحلة كان نتيجة صدمة النكبة وقبل أن يختبر الشعب الفلسطيني خياراته وممكناته،أما التيه الحالي فهو أكثر خطورة لأنه يأتي بعد تجارب سياسية وعسكرية مريرة توزعت على مجمل الأيديولوجيات :الوطنية والقومية واليسارية والإسلاموية. هذا التيه السياسي الراهن يستدعي مراجعة إستراتيجية شمولية لمجمل الحالة السياسية الفلسطينية بتكويناتها الداخلية وعلاقاتها الخارجية،مراجعة مبعثها الخوف على المشروع الوطني التحرري والرغبة بأن يستدرك المثقفون والسياسيون الفلسطينيون الأمر قبل أن تصبح عملية المراجعة والعلاج مستحيلة.

ندرك صعوبة أن تعترف القوى السياسية الفلسطينية بفشلها فلكل منها ذخيرة من الحجج التي تدافع بها عن وجاهة خياراتها ونهجها السياسي ،وبالتالي فنحن لا نقول بالمراجعة بمعنى التجاوز والمحاسبة بل بمعنى تصحيح المسار،وفي هذا السياق يأتي دور المثقفين وكل أصحاب الفكر من فلسطينيين وعرب ومسلمين ،فما دام الكل يقول بان القضية قضيته:وطنية أو قومية أو إسلامية،والكل يزعم انه ناضل أو جاهد في سبيلها فعلى الجميع المساهمة في إصلاح الخراب الفكري والسياسي الذي أصاب القضية الفلسطينية،وكفى المثقفين والمفكرين التهرب من المسؤولية باسم الطهرية السياسية والأخلاقية أو بسبب الإحباط واليأس ،وعليهم الخروج من موقع الناقد المتعالي عن الواقع.آن الأوان ليمارس المفكرون والمثقفون دورهم الطليعي ويأخذوا زمام المبادرة لاجتراح حلول غير أيديولوجية للقضية الفلسطينية بأبعادها الوطنية والقومية والإسلامية والدولية.

**المبحث الأول**

**التيه السياسي كنتاج لفشل (النظام السياسي).[[33]](#footnote-34)**

أصبحت مظاهر التيه السياسي معممة: من المواطن العادي حتى المسئول والقيادي ،من السلطة وفصائل منظمة التحرير إلى حركة حماس، وأصبحت البوصلة السياسية بلا اتجاه عند الجميع ولم يعد بالإمكان إخفاء الحقيقية ،وخصوصا بعد أن تراجعت واشنطن عن وعودها تجاه الاستيطان وأعلنت تل أبيب نهاية مسار التسوية بالمعايير المنصوص عليها بالاتفاقات الموقعة،وبعد أن أصبحت حركة حماس تستجدي لقاء أو حوارا مع هذا المسئول الأوروبي أو ذاك الأمريكي بعد أن التزمت بتهدئة كانت تتمناها إسرائيل منذ سنوات ،حينئذ انهالت التصريحات الفلسطينية المرتبكة والمربِكة .

**المطلب الأول: مأزق النخب والأحزاب لا يغير من عدالة القضية وثبات الحق.**

ما أن توقفت المفاوضات رسميا وعلنيا نهاية عام 2009 حتى ساد الارتباك جميع السياسيين وفرض السؤال التاريخي (ما العمل؟) نفسه ،وكان الارتباك واضحا داخل فريق السلطة والفريق المفاوض الذي رهن القضية الوطنية بالمفاوضات والتسوية الأمريكية،وكانت غالبية ردود الفعل على وقف المفاوضات أقرب إلى الهروب للأمام أكثر مما هي إستراتيجية واضحة.فصائب عريقات وآخرون يصرحون بأن نهاية خيار حل الدولتين يعني الذهاب لخيار الدولة الواحدة قبل أن يتراجع ويعلن عن خيار إعلان تجسيد الدولة،وآخرون ومنهم عباس زكي في مقابلة مع الجزيرة يقول بأن كل الخيارات واردة بما في ذلك خيار المقاومة المسلحة،حتى محمد دحلان تحدث أيضا عن العودة لخيار المقاومة المسلحة! ، ثم يعلن الرئيس أبو مازن عن عدم ترشحه للانتخابات القادمة قبل أن يعلن عن تأجيل الانتخابات لأجل غير مسمى،ومع توقيع ورقة المصالحة يتم تحديد لها في مايو 2012 !، أما حزب الشعب فيتقدم للمجلس المركزي لمنظمة التحرير منتصف نوفمبر مشروع تشكيل مجلس انتقالي تأسيسي للدولة الفلسطينية،و الجبهة الشعبية وعلى لسان النائب في التشريعي خالدة جرار تطالب بوضع إستراتيجية فلسطينية جديدة دون أن تحدد معالم وتفاصيل هذه الإستراتيجية[[34]](#footnote-35)،ثم تعلن السلطة وعلى لسان فياض ثم الرئيس عن الاستعداد لإعلان تجسيد قيام الدولة في الضفة وغزة ،وبعد ردود فعل سلبية من واشنطن وأوروبا وتهديدات إسرائيلية يتم التراجع ويوضح الرئيس بأن السلطة ستطلب من مجلس الأمن بحث هذا الخيار ثم يتم التحدث عن أن القرار قرار عربي وسيقدم لمجلس الأمن عن طريق العرب،وبعد فترة تفاؤل قصيرة صاحبت ما سمي استحقاق أيلول بتقديم طلب عضوية فلسطين لمجلس الأمن في سبتمبر 2011 تبددت الآمال مجددا بعد رفض الطلب.

أما حركة حماس فبالإضافة إلى رفضها المبدئي لكل ما يصدر عن السلطة والمنظمة والرئاسة سواء كان صحيحا أو غير صحيح ،فالتيه السياسي الذي يسود مواقفها أكبر من تيه السلطة،فتارة تتحدث عن تحرير كل فلسطين من البحر إلى النهر وتارة تتحدث عن استعداد للاعتراف بدولة في الضفة وغزة ،تارة ترفض المفاوضات وأي اتصالات مع واشنطن وتل أبيب، وتارة تتسلل عبر الكواليس والوسطاء لتستجدي جلسة حوار أو مقابلة مع أي مسئول أمريكي أو أوروبي وأخيرا سمعنا عن اتصالات سرية مع إسرائيليين،تارة تتحدث عن المقاومة فيما هي متوقفة عن المقاومة منذ فترة بل وتتصدى لمن يريد المقاومة انطلاقا من قطاع غزة، وانشغالها بالسلطة وعلى السلطة أكثر من انشغالها بالمقاومة،تارة تقول بأنها تريد المصالحة وتارة تعمل كل ما من شانه إعاقة المصالحة، تعلن أنها اتفقت مع حركات المقاومة على وقف الصواريخ من غزة فترد الفصائل بالقول إنه لم يحدث هكذا اتفاق،ثم تعلن عن مبادرة جديدة أو إستراتيجية فلسطينية جديدة،وأخيرا وفي اتفاق المصالحة في مايو 2011 يعلن السيد خالد مشعل عن القبول بالمقاومة السلمية وبدولة في حدود 1967 وبالحل السلمي ،غياب الرؤية عند حركة حماس تيه أكبر وأخطر من تيه السلطة لأنه تيه مَن كان الناس يراهنوا عليه أن يكون المنقذ.

التيه السياسي الراهن الذي يعاني منه النظام السياسي الفلسطيني ليس خللا ظرفيا وعابرا، بل خلل بنيوي قبل أن يكون وظيفيا ،سواء تعلق الأمر بكل حزب وحركة على حدة أو من خلال ما تم تسميته بالمشروع الوطني القائل بدولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وحل عادل لقضية ألاجئين .خلل الفصائل يكمن في كونها فصائل منفردة لا يجمعها إطار وطني واحد ولو ضمن ائتلاف كما كان الحال مع منظمة التحرير في سنوات السبعينيات،أو جبهة تحرير فيتنام أو جبهة تحرير الجزائر الخ،والخلل أيضا في غياب استقلالية قرارها وتبعيتها لأجندة دول وأطراف خارجية لأسباب أيديولوجية وغالبا ما تؤدي التبعية الأيديولوجية لتبعية مالية والمال الخارجي له ثمن سياسي لا يتوافق غالبا من المصلحة الوطنية،هذا بالإضافة إلى أن تبعية حزب أو حركة لمرجعية خارجية يؤشر على ضعف الانتماء للوطن:ثقافة وهوية وانتماء،وهي تبعية تعيق الشراكة السياسية الوطنية بما فيها التوصل لإستراتيجية عمل وطني،أن يكون لكل حزب إستراتيجية سياسية وعسكرية خاصة به،وميليشيات مسلحة بل ومستشفيات وجامعات ومعسكرات تدريب ..هذا لا يعني وجود إستراتيجية عمل وطني، ولا يندرج في إطار التعددية السياسية والحزبية التي تعرفها المجتمعات الديمقراطية، حال الأحزاب والحركات السياسية في فلسطين فئوية مدمرة للمشروع الوطني وكانت أهم أسباب فشله.أما خلل (المشروع الوطني) الذي تقوده حركة فتح ومنظمة التحرير فيكمن، بالإضافة أنه لا يعبر عن توافق وطني حيث لا تقر به حركة حماس والجهاد الإسلامي وقوى أخرى،إنه مرتهن بالتسوية السياسية ولن تقوم له قائمة إلا في إطار تسوية سياسية تُقر بها إسرائيل، وذلك بسبب مرجعية هذا المشروع وهي الاتفاقات الموقعة التي تعتمدها المنظمة والسلطة لإنجاز هذا المشروع، وبسبب الجغرافيا السياسية حيث تفصل إسرائيل ما بين الضفة وغزة ،ومن هنا تصبح إسرائيل وكأنها شريك في هذا المشروع الوطني ،هذا كان حال المشروع الوطني قبل الانقسام وفصل غزة عن الضفة وفي ظل وجود أفق للتسوية ،فكيف الحال الآن مع الانقسام ومع وصول مسار المفاوضات لطريق مسدود وانغلاق أفق المصالحة الوطنية؟.

أن يأتي نقد الحالة السياسية وطلب المراجعة من داخل البيت الفلسطيني وعلى أرضية الحرص الوطني فإنما لقطع الطريق على أشباه كتاب ومثقفين من عرب وأجانب وجدوا في مأزق المشروع الوطني الفلسطيني ومأزق مجمل الحركة الوطنية الفلسطينية فرصة لتصفية حسابات، إما نيابة عن أنظمة ومأجورين لها أو كنوع من التشفي والحقد وحالهم حال الذي يتعجل إطلاق رصاصة الرحمة على المريض قبل أن يتأكد بأن حالته ميئوس من شفائها،ومدعي الرحمة في ذلك لا يسعى لتخليص المريض من عذاباته بدافع الشفقة بل لتحقيق رغبة دفينة بالتخلص من المريض حتى وإن لم يكن مريضا.كل مراقب حصيف يلمس أن قوى عربية وإقليمية بالإضافة لإسرائيل وحلفائها سعداء بما آل إليه الحال الفلسطيني من تراجع بل وتشتغل على إنهاء الحالة الوطنية التحررية الفلسطينية بشقيها :المقاوم والمفاوض،وإلا ما سبب هذا الصمت العربي الرسمي المريب عما يجري في الساحة الفلسطينية وخصوصا من دول الجوار القريب.

بغض النظر عن المرامي غير البريئة للبعض من القول بمأزق العمل الوطني الفلسطيني بكل أبعاده الوطنية واليسارية والإسلاموية،فإن واقع الحال يقول بأن النظام السياسي الفلسطيني بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية وبنخبه الحاكمة وغير الحاكمة وما يرتبط به وبها ويدور حوله وحولها من إيديولوجيات وثقافات سياسية وتكوينات اجتماعية وبغض النظر عن الشعارات التي ترفعها :المقاومة والجهاد أو التسوية والمفاوضات ،هذا النظام يعيش مأزقا وجوديا حقيقيا وخصوصا بعد الانقسام الذي فصل غزة عن الضفة ثم مع وصول حكومة اليمين الصهيوني مع نتنياهو للحكم في إسرائيل وانكشاف وهم المراهنة على الإدارة الأمريكية الجديدة بعد تراجعها عن مواقفها بشأن الاستيطان. أن يؤول واقع الحال بعد ثلاثة وستين عاما من النكبة وستة وأربعين عاما من الثورة والمقاومة وأربعة وعشرين عاما من تجربة مريرة للإسلام السياسي ونهجه المسلح وبعد سبعة عشر عاما من سلطة في ظل الاحتلال،وعشرون عشر عاما من المفاوضات العبثية،وبعد انتفاضتين أزهقتا أرواح الآلاف من الشباب ودمار شامل في مؤسسات وبنية المجتمع،وبعد أربعة أعوام من الحرب الأهلية وانقسام النظام السياسي...،أن يؤول الأمر بعد كل ذلك لهذا التيه السياسي وحالة التدمير الذاتي التي تمارسها القوى السياسية بحق بعضها البعض وبحق الوطن وهو الأخطر،فهذا يعني أن كل مكونات النظام السياسي تعاني خللا استراتيجيا بنيويا ووظيفيا.

مع كامل الاحترام والتقدير لقوافل الشهداء الذين سقطوا على درب الحرية ومن أجل قضية آمنوا بعدالتها ،بغض النظر عن نوايا وحسابات الأحزاب والحركات التي استقطبتهم ودفعتهم لهذا الطريق ،ومع احترام مساو للأسرى والجرحى ولكل من عانى من الحصار والحواجز وتدمير البيوت الخ...فالواقع يقول إن الحصيلة وطنيا :أرض أقل وحق أقل وكرامة أقل وأمل يتبدد وحالة من اليأس والإحباط تجعل أغلبية الشباب يفكرون بالهجرة من ما يفترض أنه وطنهم ،الحصيلة هي الانتقال من المطالبة بحق العودة والتوق للعودة حتى في ظل الاحتلال إلى المطالبة بحق الهجرة من الوطن وخصوصا من قطاع غزة الذي خرج منه جيش الاحتلال !.أما تشكيل حكومات وتقاسم مغانم سلطة فهذه ليست مكتسبات وطنية.كان من الممكن ألا تكون الصورة بهذه السلبية أو لا تكون الحصيلة مبعثا للإحباط واليأس، لو كان الخلل ناتجا فقط عن اختلال موازين القوى مع العدو وتخلي من يُفترض أنهم أخوة وأصدقاء وشركاء لنا في المصير القومي والانتماء الإسلامي عن واجبهم، وهو أمر حاصل،لو كانت صيرورة الحال لسوء الحال الذي نحن فيه يعود فقط للعدو وممارساته وتحالفاته وللمحيط الإقليمي لهان الأمر، بل وكان مبعث فخر للشعب وباعثا على مزيد من السير في نفس الطريق ولكان الشعب على استعداد لتقديم المزيد من التضحيات، فلا يمكن أن ننتظر من العدو إلا كل إرهاب وقمع ،ولكن الواقع يقول بأن أخطاء داخلية لعبت دورا كبيرا في الخلل الحاصل وفي تمكين العدو من تحقيق أهدافه سواء على مستوى إفشال مشروع السلام الفلسطيني أو محاصرة خيار المقاومة أو إحداث الانقسام والفتنة الداخلية أو تكثيف الاستيطان واستكمال تهويد القدس.

لا تقتصر خطورة الأمر عند هذا الحد بل تتجاوزه لما هو اخطر ،فبدلا من أن تعترف النخب الفلسطينية المأزومة بأخطائها وتفسح المجال لآخرين أو على الأقل تقوم بمراجعة نقدية شمولية تراجع فيها مسيرتها فتصحح ما أعوج من سلوك وتقَوِّمَ ما ثبت فشله من نهج وتحاسب حيث تجب المحاسبة، بدلا من ذلك، تمارس اليوم سياسة الهروب للأمام بطرح خيارات لا واقعية أو بتحميل كل طرف الطرف الآخر مسؤولية ما يجري ،هذه النخب والأحزاب و بسياسة الهروب للأمام التي تنتهجها تريد أن تبرئ نفسها وتهيئ الشعب ليقبل بتسيدها عليه مجددا في ظل الخراب القائم ولتسوقه نحو عبثية جديدة،عبثية قد تأخذ اسم (كل الخيارات مفتوحة)[[35]](#footnote-36) من طرف نفس النخبة بل نفس الشخصيات التي قادت عملية المفاوضات ثماني عشر سنة تحت شعار (الحياة مفاوضات) بما مكن العدو من تكثيف مشروعه الاستيطاني والتغطية على جرائمه، أو عبثية التلويح بشعار المقاومة والانتفاضة من خلال تطوير حماس للصواريخ وتلويحها بالاستعداد لتحقيق نصر جديد إن حاولت إسرائيل دخول قطاع غزة ،وكأن حماس حققت بالفعل نصرا في العدوان الأخير وفي كل نهجها المسلح السابق،وكأن غزة أكثر قدسية من القدس بحيث لا تجوز المقاومة ولا تُستعمل الصواريخ إلا دفاعا عن الإمارة الربانية في غزة.

نتحدث عن مراجعة شمولية ليس بهدف التشهير بالقوى السياسية القائمة ولا تبشيرا بقوى ونخب جديدة قادمة قريبا، فلا يبدو في الأفق إمكانية ظهور قوى جديدة، ويبدو انه غير مسموح بظهور هذه القوى إلا إذا كانت بسقف سياسي أقل.مرد المطالبة بالمراجعة الشمولية والتي طالما طالبنا بها خلال الخمس سنوات الفارطة ،هو رد الاعتبار لمشروع وطني تحرري أطاحت به المفاوضات العبثية والمقاومة العبثية والصراعات الداخلية والمؤامرات الإقليمية بالإضافة للعدوان الصهيوني المستمر، مشروع لا يستمد مبررات ومشروعية وجوده من النخب السياسية لأنه ليس تجسيدا إرادويا لهذه النخب،ولا يستمد مشروعيته من محصلة موازين قوى إقليمية أو دولية، فهذه فاعلة ولا شك في التأثير على استراتيجياته وتحديد تخوم تحالفاته، ولكنها لم تمنحه شرعية الوجود ولا تستطيع أن تلغي وجوده.إنه مشروع تحرر وطني يستمد مبررات وشرعية وجوده من عدالة القضية الوطنية الفلسطينية وهي عدالة مستمدة من التاريخ ومن اعتراف الشرعية الدولية بالقضية الفلسطينية كقضية تقرير مصير سياسي لشعب خاضع للاحتلال [[36]](#footnote-37)، مشروع تحرر وطني يستمد مبررات وشرعية وجوده من واقع وجود شعب فلسطيني قوامه أكثر من عشرة ملايين نسمة بما يميز هذا الشعب من ثقافة وهوية وانتماء للأرض لم تستطع كل سياسات العدو من تغييبها.هذا معناه أن المأزق والخلل هو مأزق نخبة وأحزاب وليس مأزق شعب عمره أكثر من أربع آلاف سنة لم تستطع كل جحافل الإمبراطوريات وتداول أشكال الهيمنة من شطب اسم فلسطين أو تذويبه ،وهذا هو مصدر فخر الشعب الفلسطيني ومصدر قلق الكيان الصهيوني.

شعب، بهذا العمق التاريخي، وقضية بهذه العدالة التي يتزايد اعتراف العالم بها،يجب أن لا يُعلق مصيره ومصيرها بمصير أحزاب ونخب وبتعثراتها ومآزقها،القضية الوطنية والمشروع الوطني لا يستمدا شرعيتهما، وجودا وعدالة، من النخب والأحزاب، بل إن هذه الأخيرة هي التي تستمد شرعية وجودها ومبررات استمرارها من قدرتها على تحمل مسؤولية القضية الوطنية والسير بها نحو تحقيق الهدف وهو الحرية والاستقلال .الأحزاب والنخب مجرد أدوات أو تشكيلات مؤقتة محدودة في تمثيلها للشعب ومحدودة في قدرتها على التصرف بالثوابت الوطنية ،فيما القضية الوطنية كينونة وهوية تتسم بالاستمرارية والدوام.يجب أن تهجر القوى السياسية الأنوية الحزبية والإيديولوجية التي تجعلها تعتقد وتريد من الشعب أن يعتقد بأن التأييد الشعبي والرسمي الذي حظيت وتحظى به الآن القضية عالميا يعود الفضل فيه للأحزاب ،هذه الأنوية مرفوضة أخلاقيا وواقعيا،العالم الخارجي لا يدعم القضية الفلسطينية بسبب تأييده لنهج وإيديولوجية الأحزاب سواء حماس وقولها بالمقاومة و إطلاقها الصواريخ على إسرائيل،أو فتح والمنظمة وقولهما بالسلام والتسوية.العالم يتعاطف مع قضيتنا ،وخصوصا بعد العدوان الأخير على غزة، لأنه يدرك بأنها قضية عادلة،يتعاطف مع الشعب الفلسطيني لأنه شعب ضعيف يتعرض لعدوان همجي بربري من دولة أكبر وأقوى منه عسكريا متحالفة مع دولة عظمى سيئة السمعة-الولايات المتحدة الأمريكية-،ما حرك الرأي العام العالمي ليخرج بمظاهرات ومسيرات ضد إسرائيل وحرك المنظمات الحقوقية والمنظمات الدولية لتطالب بتقديم قادة إسرائيل للمحاكم الدولية... ليست صواريخ حماس ولا مهارة المفاوض الفلسطيني، بل عدالة القضية ومعاناة الشعب.

 بناء على ما سبق فلا الزعم بالشرعية التاريخية أو الشرعية الجهادية أو الشرعية الدينية يمنح الأحزاب والنخب الحق بمصادرة القضية الوطنية والاستحواذ عليها بعيدا عن ثوابت الأمة التي يتم صياغتها بالتوافق الوطني،والطامة الكبرى في هذا السياق عندما تدعي القوى السياسية، التي يفترض أنها حركات مقاومة، إنها تستمد شرعيتها من صناديق الانتخابات ! طامة كبرى لأنه لم يحدث في التاريخ أن استمدت حركة تحرر وطني شرعية وجودها من انتخابات تجري في ظل الاحتلال ،فالاحتلال بما هو نفي لحرية وسيادة الشعب يتناقض مع الانتخابات الديمقراطية بما هي تجسيد لإرادة الأمة،فأي سيادة وحرية تحوزها القوى التي تزعم بأنها تملك شرعية مستمدة من صناديق الانتخابات في ظل الاحتلال؟أين الحرية والسيادة عند حركة حماس: تنظيما وحكومة في قطاع غزة؟وأين الحرية والسيادة لحركة فتح والسلطة في الضفة الغربية؟.حركات التحرر الوطني تستمد شرعيتها من الشعب الذي يلتف حولها لأنه يشعر بأنها تمثل أمانيه وأهدافه الوطنية وتقوده في معركة التحرر الوطني ،تستمد شرعيتها من مقاومتها للاحتلال بكل أشكال المقاومة ،الشعب الخاضع للاحتلال لا يضفي شرعية على حركة التحرر لأنها تمنحه راتبا وتسهل عليه متطلبات الحياة اليومية في ظل الاحتلال. تحويل وظيفة حركات التحرر من المقاومة الشعبية الواحدة والموحدة في ظل قيادة وحدة وطنية إلى سلطة وحكومة تؤَّمِن رواتب ووظائف لمنتسبيها يشكل حرفا لطبيعة مرحلة التحرر الوطني وأولوياتها بل خرقا للقانون الدولي الذي يحدد ويضبط مسؤولية دولة الاحتلال وحقوق الشعب الخاضع للاحتلال،إن الوظيفة التي تقوم بها السلطتان والحكومتان في غزة والقطاع وظيفة (غير وطنية) لأنها تخفف عن دولة الاحتلال أعباء ومسؤوليات الاحتلال دون أن تمنح الشعب الحرية والاستقلال ! وإن كان مقياس الحكم على شعبية وشرعية التنظيمات والهيئات القائمة في مجتمع خاضع للاحتلال هو قدرتها على تقديم خدمات للمواطنين،فإن أكبر حزب وأكثرها حضورا وتأثيرا هو (حزب وكالة الغوث) حيث تقدم وكالة الغوث خدمات وأجور لحوالي 72% من سكان غزة مثلا،وهناك تخوفات من دور سياسي لوكالة الغوث (أونروا) ؟.

إن أرادت القوى والنخب السياسية المتواجدة في السلطة:سلطة غزة وسلطة الضفة ، أن تُقيِّم نفسها كحركات تحرر وطني وتختبر شعبيتها ومدى تأييد الشعب لأيديولوجيتها ومبادئها وممارساتها ،فلتوقِف الرواتب والامتيازات والرشاوى التي تقدمها ،آنذاك ستكتشف أن نسبة المؤيدين الحقيقيين لها مجتمعة لن تزيد عن40%.لقد حولت الأحزاب والقوى والنخب المسيطرة في فلسطين المناضلين والمجاهدين إلى موظفين ومرتزقة وسلطت عليهم لعنة الراتب وبات الراتب بالنسبة لكثيرين منهم أهم من الوطن.الحالة الطبيعية أن المناضلين الحقيقيين والشعب بمجمله ينتزع من قوت غذاء أبنائه ليقدمه لحركات التحرر الحقيقية ،الانتماء لحركات التحرر وللثورة يقوم على العطاء والبذل وليس الأخذ والاسترزاق.أن تقوم من يفترض أنها قوى تحرر وطني بتشكيل حكومات في ظل الاحتلال وتقدم رواتب وامتيازات للشعب من مصادر تمويل خارجية[[37]](#footnote-38) لكل منها أجندة خاصة بها حتى وإن كانت متعارضة ،فهذا يطرح سؤالا حول ماذا تعني الوطنية والمشروع الوطني واستقلالية القرار؟وماذا تعني حركة التحرر الوطني؟ لقد وقعت كل الفصائل والحركات في مصيدة السلطة وأصابتها لعنة الراتب وهي لعنة ما كانت تصيبها لو لم تكن نخبها مستعدة لهذا الإغراء.

ومن المفارقات في المشهد السياسي الفلسطيني وخصوصا الحزبي ،أن نشاهد أحزابا تتحدث عن انتصارات وتحتفل بانتصارات فيما المشروع الوطني والقضية الوطنية برمتها تنهار !كيف يمكن أن ينتصر حزب ويُهزم وطن؟ أضف إلى ذلك ما نلاحظه من تضخم تعرفه أحزاب سياسية:تضخم مالي وتضخم في الشعارات والإعلام في ظل الانقسام والخراب المعمم للوطن،فهل وجدت الأحزاب والنخب لمصلحة القضية الوطنية أم بالعكس؟ يبدو أن بعض الأحزاب والقوى توظف القضية الوطنية ومعاناة الشعب لتعلي من شأن برنامجها وأيديولوجيتها،المهم بالنسبة لها هو الحزب والحركة نفسها أما الوطن والشعب فلهما رب يحميهما أو يُترك مصيرهما للأجيال القادمة ،وبالتالي يصبح هدف بعض نخب الأحزاب والحركات السياسية يقتصر على كيفية توظيف معاناة الشعب لتغتني وتُسمن وتضمن حياة كريمة لأبنائهم وذويهم.

إن مظاهر التردي في الحركة الحزبية متعددة فبالإضافة إلى ما سبق ما نشاهده اليوم من جهد غير مسبوق للقوى السياسية في إحياء مناسبات انطلاقتها ،حيث تتسابق في حشد اكبر عدد من الجمهور وكل منها يتباهي بأنه حشد عشرات أو مئات الآلاف من الجمهور بمناسبة انطلاقته،وهذا في حقيقة الأمر لا يعكس قوة حقيقية للحزب بل يعبر عن إحساس داخلي بالهزيمة والفشل ويراد من خلال هذا الحشد القول بأننا ما زلنا أقوياء وما زلنا نملك شعبية واسعة! ،في المقابل تتراجع وتتضاءل الاحتفالات بالمناسبات الوطنية التي يشارك فيها الجميع كما كان يحدث سابقا.فأين المظاهرات والمسيرات بمناسبة يوم الأرض؟أين الاحتفالات والمسيرات بمناسبة وعد بلفور؟أين الاحتفالات والمسيرات بمناسبة النكبة؟الخ.ولا نريد أن نتعمق أكثر ونتحدث عن كون هذا الاحتفالات الحزبية تكرس عملية الانقسام ،حيث تمنع حركة حماس من الاحتفال بانطلاقتها في الضفة ،وتمنع حركة حماس من الاحتفال بانطلاقتها في غزة،حتى بالنسبة للقوى الأخرى،لماذا تُحيي الجبهة الشعبية ذكرى انطلاقتها في غزة ولا تقوم بذلك في الضفة؟نفس الأمر بالنسبة للجهاد الإسلامي مع تلمس الوضع الخاص للجهاد في الضفة.

**المطلب الثاني:استقراء أسباب مأزق النظام السياسي كمدخل لإستراتيجية وطنية جديدة**

عود على بدء نقول، إن كانت أزمة النظام السياسي وصلت اليوم لدرجة الاعتراف الصريح من هرم النظام بالأزمة وبالطريق المسدود ،إلا أن مأزق النظام السياسي والمشروع الوطني كان حاضرا وملموسا قبل ذلك بكثير وله محطات كثيرة كانت تستوجب التوقف عندها وعمل مراجعة إستراتيجية،إلا أن المعاندة والمكابرة كانتا سيد الموقف، مما فاقم من الأزمة وأوصلها إلى ما هي عليه اليوم.كان من المفروض أن تكون وقفة المراجعة منتصف مايو 1999 عندما انتهت المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي دون دفع إسرائيل ما عليها من استحقاقات بموجب اتفاقية أوسلو التي تقول بأن مدة سلطة الحكم الذاتي خمس سنوات بعدها تبدأ مفاوضات الوضع النهائي التي ستؤدي لإنهاء الاحتلال،آنذاك كان من المفروض أن يتم الإعلان عن تجسيد قيام الدولة،ولكن التحذيرات بل والتهديدات التي انهالت على الرئيس أبو عمار دفعته للتراجع عن قرار كان سيتخذه بهذا الشأن ،وللأسف فإن التحذيرات والضغوطات جاءت من دول عربية كبيرة وخصوصا مصر وليس فقط من إسرائيل وواشنطن.وكان يُفترض أن تحدث المراجعة الإستراتيجية بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد الثانية عندما تم تهديد الرئيس أبو عمار إن لم يوقع على ما عرضه عليه الأمريكيون والإسرائيليون،ولكن أبو عمار لجأ لمراجعة بطريقته الخاصة وبغياب إستراتيجية وطنية ونقصد بذلك انتفاضة الأقصى التي كان من الممكن أن تدشن لمرحلة جديدة لولا الصراعات الداخلية وتوظيفها لأغراض حزبية،فبدلا من أن تشكل انتفاضة الأقصى منطلقا لمراجعة تؤسس لحالة نضالية جديدة فاقمت من أزمة النظام السياسي عندما تحولت لحالة من الفوضى والفلتان الأمني،وانتهت الانتفاضة بالانقسام دون أن ينعها احد،لقد جرى مع انتفاضة الأقصى ما جرى مع انتفاضة 1987 التي انتهت بتوقيع اتفاقات أوسلو أو كانت نتيجتها تسوية أوسلو![[38]](#footnote-39) .وكانت المراجعة واجبة عندما اقتحم الجيش الإسرائيلي الضفة الغربية في أوج انتفاضة الأقصى في مارس 2002 ومحاصرة الرئيس بالمقاطعة وهي محاصرة شاركت فيها الأنظمة العربية عندما حالت بينه وبين مخاطبة شعبه والعرب والعالم عبر الهاتف أثناء القمة العربية في بيروت،بل وحوصر الرئيس ونهجه من أطراف فلسطينية أيضا.وكانت المراجعة واجبة عندما قامت إسرائيل باغتيال الرئيس أبو عمار بالسم في نوفمبر 2004 ومن شاركوا في اغتياله كانوا على رأس مشيعيه.كما كانت المراجعة الإستراتيجية واجبة عندما عم الانفلات الأمني مناطق السلطة خلال عامي 2005 و2006 ثم حدث الانقسام والحرب الأهلية، و أخيرا كانت المراجعة واجبة عندما قامت إسرائيل بأكبر عمليات استيطان في الضفة وتهويد القدس خلال العام الجاري.لو كانت تجري مراجعات دورية ولو جرت مراجعة إستراتيجية بعد أية من المحطات المشار إليها وخصوصا في المراحل الأولى لكان من الممكن تدارك الوضع وما كان وصل الحال لهذا المأزق المعمم .

لا غرو أن موجبات القيام بمراجعة شمولية كثيرة وعلى رأسها وصول المشروع الوطني ومجمل الحالة السياسية إلى طريق مسدود، وقبل محاولة استشفاف ممكنات الخروج من المأزق لا بأس من تلمس أهم أسباب عدم إجراء مراجعات إستراتيجية، وهي كما نعتقد:-

 **أولا: غياب فضيلة وثقافة النقد الذاتي**

المراجعة والمحاسبة جزء من ثقافة النقد الذاتي وهذه ثقافة وفضيلة لا تتوفر إلا عند النخب المنتمية لثقافة الديمقراطية أو التي نذرت نفسها لخدمة الوطن،هذه الثقافة غائبة عن النخب السياسية الفلسطينية كما هي غائبة عند كل النخب السياسية العربية التي تمارس المراجعة والمحاسبة من خلال الانقلابات والمؤامرات أو ينوب عنها الخارج في إحداث وتوجيه المراجعة.غياب هذه الفضيلة عند النخب الفلسطينية يعود لغياب الديمقراطية داخل الأحزاب وبسبب مركبات نفسية عند قيادات ونخب العمل الوطني بكل أيديولوجياتها.

**ثانيا: ضعف إن لم يكن غياب مؤسسة القيادة.**

تاريخيا هناك أزمة قيادة لدى الفلسطينيين ،سواء بسبب عدم تعود الفلسطينيين على حكم أنفسهم بأنفسهم بسبب الاحتلال ،وبالتالي عدم مراكمة تراث سياسي ومؤسساتي حول القيادة ،أو بسبب الشتات وبالتالي صعوبة وجود مؤسسة قيادة كلية وشمولية عابرة للحدود.وتاريخيا اشتكى الفلسطينيون من ضعف وأحيانا عدم وطنية قياداتهم التقليدية التي كانت تمالئ الاحتلال وتدافع عن مصالحها أكثر من دفاعها عن الوطن ،وقد عبر شعراء كل مرحلة عن هذه المشكلة ومنهم أبو سلمى وإبراهيم طوقان وغيرهم، وقد كتب الشاعر الفلسطيني إبراهيم طوقان قبل النكبة واصفا حال الزعامات الفلسطينية:

انتم (المخلصون) للوطنية أنتم الحاملون عبء القضية!!

أنتم العاملون من غير قولٍ بارك الله في الزنود القويّة!!

و (بيان) منكم يعادلُ جيشا بمعدّات زحفه الحربية

و (اجتماع) منكم يردّ علينا غابَر المجد من فتوح أميّة

وخلاص البلاد صار على الباب وجاءت أعياده الوردية

ما جحدنا (أفضالكم)، غير أنّا لم تزل في نفوسنا أمنيّة:

في يدينا بقية من بلاد... فاستريحوا كيلا تطير البقية

وما أشبه اليوم بالبارحة.لكن لاحقا استمرأت قيادات سياسية التفرد بالزعامة والقيادة حيث تم اختزال الوطن بالحزب أو الحركة ثم اختزال هذه الأخيرة بالمكتب السياسي أو اللجنة المركزية الخ،وانتهى الأمر أخيرا بتمركز كل السلطات والصلاحيات بيد القائد الأوحد وثلة المستشارين المحيطين به[[39]](#footnote-40). سيطرة قيادات كارزماتية أو دكتاتورية:ثورية أو دينية لا فرق،على مركز القرار السياسي والمالي،دكتاتوريات تَزعُم امتلاكها الحقيقة المطلقة يجعل من المراجعة والمحاسبة إهانة لها وتشكيك بقدراتها القيادية.ما يطيل من العمر السياسي للزعامات والأبوات هو عدم تعود الناس على التعامل مع مؤسسات وقوانين ،حيث استمرءوا أن يكونوا رعايا يقودهم راع.

المؤشر الأهم على أزمة القيادة يتجاوز الشخصيات وقدراتها ليمس صفتها التمثيلية، فضعف القيادات جزء من المشكلة ،والأخطر هو ضيق نطاق الصفة التمثيلية للقادة حتى وإن عملوا في إطار مؤسسة.غياب قيادة وحدة وطنية ثم الانقسام ،أدى لضعف مؤسسة القيادة الفلسطينية،فلا توجد اليوم مؤسسة قيادة تمثل كل الشعب ويخضع لها كل الشعب ،وجود قيادات بعدد الأحزاب والحركات السياسية لا يعني وجود مؤسسة قيادة مؤسسة القيادة لا تكون إلا إن أخذت طابعا وطنيا كليا شرعيا.

**ثالثا: غياب حالة شعبية ضاغطة على القيادات السياسية.**

فالثقافة الشعبية والسياسية السائدة ثقافة غير ديمقراطية ولا تقدر قيمة وأهمية الرأي العام في التأثير على النظام السياسي،الثقافة السائدة تقلل من شأن المواطن لصالح الحاكم ،غالبية الناس تعتقد أن الزعماء والسياسيين قدر لا فكاك منه أو أنهم ربانيون (فلو لم يشأ الله أن يكونوا قادة لما كانوا ) أو يعتقدون بأن لا حيلة لتغييرهم لأنهم مدعومون ومسنودون من قوى كبرى أو من دول إقليمية.أيضا المواطن لا يفكر بمحاسبة الحاكمين أو مطالبتهم بمراجعة سياساتهم ما دام هو نفسه لا يؤمن بمبدأ المراجعة والمحاسبة داخل بيته أو عمله .ثقافة الخضوع وبرادغم الطاعة هو ما يحكم علاقة المواطن بالقائد وخصوصا إن كان القائد يتصرف تحت غطاء الثورية والجهادية و الدين. يضاف إلى ذلك،إن شتات الشعب الفلسطيني ووقوع غالبية التجمعات الفلسطينية تحت سيطرة سلطات غير فلسطينية يُضعف من قوة تأثير الجمهور الفلسطيني في الضغط على قيادته.

**رابعا:انسلاخ الفصائل عن منظومة حركات التحرر الوطني وإرثها.**

حيث أصبحت القيادات التاريخية والمؤسِّسَة محاطة بنخب انتهازية ومصلحية راكمت الثروات وأقامت شبكة مصالح من الصعب التخلي عنها،وبالتالي تشعر أن كل مراجعة ومحاسبة قد تطيح بها ومن هنا تعمل على إفشال أي توجه في هذا السياق.وأسوء مَن في هذه النخب هم أبناء وأقارب القادة، فتصبح النخبة الفاسدة مستقوية بأبناء وأخوة وأقارب الزعيم والقائد،والمؤسف أن غالبية أبناء قادة العمل الوطني لم يسيروا على نهج آبائهم بل درسوا في أرقى الجامعات الأوروبية والأمريكية وأصبحوا من أصحاب الملايين و الشركات الضخمة في داخل الوطن وخارجه وأسسوا شراكة مصالح حتى مع إسرائيليين.[[40]](#footnote-41)وهكذا أصبحت هناك حالة انفصام شخصية وخطاب عند النخب السياسية،فهي تتكلم كحركة تحرر وتمارس كسلطة ،وبالرغم من أن الشعب كما العالم الخارجي ينظر لهم ويعاملهم كفاشلين كحركة تحرر وفاشلين كسلطة سياسية،إلا أنهم مستمرون في غيهم .

**خامسا: فساد السلطة وتواطؤ النخب ومؤسسات المجتمع المدني.**

الأزمات والمآزق التي مر بها الشعب والنظام السياسي كانت تُنتج نخب وطبقات مستفيدة في كافة الفصائل وسواء كانت في السلطة أو في المعارضة.فهناك أغنياء الانتفاضة وأغنياء المقاومة والجهاد وأغنياء السلطة وأغنياء بناء الجدار العنصري وأغنياء الحصار وأغنياء الأنفاق ....هذه النخب المستفيدة أصبحت نافذة في مراكز صنع القرار في غزة والضفة، وتشكلت معادلة ضمنية بأن يبرر كل طرف عدم القيام بمراجعة ومحاسبة داخلية بأخطاء وتجاوزات وتهديدات الطرف الثاني ،بمعنى أن كل نخبة سياسية لكل حزب وفصيل وتحت شعار وجود تهديد العدو الصهيوني والمنافس الوطني تروج مقولة إن الظروف لا تسمح بالمحاسبة والمراجعة الآن،وأن يتحدث الطرفان عن الأخطاء السياسية لكل منهما بل وصل الأمر لدرجة الاتهام الخيانة أو التكفير دون أن يثير أي منهما وبتعمق ملفات الفساد المالي لدى الطرف الثاني ،هذا معناه التواطؤ على الفساد،وقد بان أن فساد سلطة وحكومة حماس لا يقل عن فساد السلطة السابقة إذا أخذنا بعين الاعتبار الفترة الزمنية لكل منهما والإنجازات التي حققها كل منهما ![[41]](#footnote-42). أضف إلى ذلك أن هذا الفساد للنخب والذي تغذية أطراف خارجية متعددة أرتبط به جزء كبير من الشعب الذي أصبح بدوره مستفيدا من الواقع[[42]](#footnote-43)فمؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية ليست بعيدة عن حالة الفساد والتواطؤ.ولكن أسوء ما نخشاه في هذا السياق،أن هذا التواطؤ للنخب سيتمظهر قريبا في توافق ضمني بين النخبتين الفاسدتين والمأزومتين، في الضفة وغزة أو في فتح وحماس،على تحويل التقسيم إلى تقاسم غير وطني،ما نخشاه أنه وبالرغم من عدائهما المعلن إلا أنهما سيواجهان معا أية قوة ثورية ونضالية جديدة وصادقة في مسعاها،أو أية قوة متمردة تنبثق عن أي منهما وستواجهان معا أي أصوات مستقلة تتحدث عن فسادهما.

 **سادسا:الجهل السياسي.**

كثير من قيادات العمل الوطني ونخبها تعتقد أن ما تقوم به هو الصحيح ويمثل المصلحة الوطنية، فثقافتها وخلفيتها الفكرية والنضالية تجعلها تعتقد أنها حامية المشروع الوطني وحامية حمى الوطن وأن العثرات التي تواجه مشروعها السياسي تعود للتآمر الخارجي وليس لها ولنهجها.لقد لمسنا عمق الجهل السياسي لدى المفاوضين منذ مؤتمر مدريد حتى اليوم وذلك من خلال الاتفاقات الموقعة السياسية والاقتصادية ونصوصها الملتبسة والتي كانت تفسر دائما لمصلحة إسرائيل ،ولا أدل من ذلك أن نكتشف وكما قال الرئيس أبو مازن إن المفاوضات كانت تسير بدون مرجعية ![[43]](#footnote-44)ولاحظنا الجهل السياسي في التعامل مع الشرعية الدولية حيث تعاملت القيادة مع الشرعية الدولية تارة بالرفض المطلق لها وتارة بالارتماء بأحضانها،وحتى عندما أقرت القيادات بأهمية الشرعية الدولية تعاملت معها وكأنها دار ندوتنا أو احد دواويننا دون فهم وإدراك للآليات التي تحكم التعامل الدولي. وكان الجهل السياسي أكثر وضوحا وخطورة عند ممارسي الكفاح المسلح والجهاد ،الذين اعتقدوا أن الكفاح المسلحة والجهاد مجرد حمل السلاح والاشتباك مع العدو جاهلين قواعد وقوانين الحرب وحرب العصابات ،و جاهلين تَعقُد وتشابك الشأن العسكري مع السياسي مع الاقتصادي،الداخل مع الخارج الخ,ولذا كانت النتيجة آلاف الشهداء وتدمير البنية التحتية دون أي إنجاز سياسي.لا يمكن إجراء مراجعات دون الاعتراف بالخطأ ونخبنا السياسية منزلة ولا تخطئ!.هذا لا يعني أن كل ما جرى من خراب للمشروع الوطني يعود للجهل بل للفساد دورا فيما جرى، كما بينا، والخطورة عندما يجتمع الجهل السياسي مع الفساد السياسي عند نفس النخبة.

**سابعا:غياب استقلالية القرار و الارتهان لأجندة خارجية.**

باتت كل مكونات النظام السياسي فاقدة لاستقلالية القرار بغض النظر عن الجهة التي يُصادَر القرار لصالحها،هذا الأمر يجعل القيادات تشعر بالعجز وألا جدوى أية مراجعة أو تصحيح للمسار ما دامت تؤمن بأن التغيير سيكون خارجيا ومهما فعل الفلسطينيون فلن يغيروا من الواقع،ومن هنا تصبح قوة الدفع تجاه الارتباط بالخارج أقوى من قوة الدفع نحو المراجعات الداخلية وبالتالي المصالحة في إطار سياسة الالتقاء وسط الطريق.كما أن الارتهان بالخارج يعيق المراجعات الداخلية لأن الحكم على صحة نهج أي تنظيم أو سلطة فلسطينية لم يعد يقاس اعتمادا على توافقها مع المصلحة الوطنية بل بمدى تجاوبها مع اشتراطات الخارج،وحيث أن الخارج مستفيد من الواقع الفلسطيني بل ويغذيه فلن يسمح بأي مراجعات فلسطينية داخلية.

هذه الحالة موجودة منذ تأسيس منظمة التحرير التي تشكلت بقرار قمة عربية واستمرت الوصاية عليها لحين من الزمن،وحتى بعد ظهور نسبي لاستقلالية القرار الفلسطيني بقيت التدخلات العربية المباشرة أو من خلال التنظيمات التابعة للأنظمة تعيق أية مراجعات جذرية للعمل السياسي،كانت سياسة إرضاء كل الأنظمة العربية وحتى غير العربية أهم عوائق المراجعة والمحاسبة، وعندما حاولت حركة فتح عمل بعض المراجعات والمحاسبة تعرض بعض قادتها للاغتيال على يد محسوبين على الأنظمة ،واليوم تزايد حجم وتأثير التدخلات الخارجية بالشأن الفلسطيني،فهي عربية وإقليمية إسلامية ودولية.

**ثامنا:المراهنة على الانتخابات كحل لأزمة النظام.**

لا شك أن الانتخابات في الدول الديمقراطية أهم آلية للمراجعة والمحاسبة حيث تتكفل صناديق الانتخابات بعملية الفرز، فمن خلال الانتخابات يعاقب الشعب المخطئين وغير الأكفاء ويوصل لمركز القرار من يعتقد انه الأكثر حرصا على مصالح الوطن،ولكن الانتخابات وحتى تقوم بهذه الوظيفة تحتاج لمؤسسات وثقافة ديمقراطية وفوق ذلك تحتاج لحرية المواطن في الاختيار والتعبير الحر عن رأيه،وهذا أمر غير متوفر في الحالة الفلسطينية حيث الاحتلال هو السيد.ومع ذلك فقد راهن الشعب والنخب السياسية على إمكانية إصلاح السلطة والنظام السياسي من خلال العملية الانتخابية المفروضة بمقتضى الاتفاقات الموقعة،هذه المراهنة أضعفت وغيبت، وخصوصا في الفترة الأخيرة، أي جهد للإصلاح والمحاسبة خارج العملية الانتخابية ،وللأسف فإن الانتخابات الفلسطينية بدلا من أن تساعد على إصلاح النظام السياسي زادت من تأزمه وأصبحت الانتخابات بحد ذاتها إشكالا وقضية خلافية.

**تاسعا:ضعف وغياب دور الانتلجنسيا**

دون الخوض بجدل ابستمولوجي حول وجود أو عدم وجود انتلجنسيا فلسطينية وعربية بشكل عام،فواقع الحال وما أُصطلح عليه كمكون من مكونات المجتمع، وجود طبقة أو فئة المثقفين والمفكرين الذين يتميزون عن غيرهم بحرفة الكتابة والتنظير و التعبير عن كل ألوان الثقافة الوطنية، إنها الطبقة أو الفئة التي تعبر عن الثوابت والقيم الوطنية المتحررة –أو هكذا يجب أن تكون- من الحسابات الحزبية الضيقة.تاريخيا كان يقال إن الشعب الفلسطيني يتميز بالثقافة وبمثقفيه الذين تركوا بصماتهم عبر العالم وهذه حقيقة واقعة ،ولكن الملاحظ أن دور هؤلاء في الوقت الراهن ضئيل وليسوا في مستوى الدور المُنتَظَر منهم،وهذا يعود إما لواقع الشتات وما يفرضه من قيود على حرية المثقف الفلسطيني في التعبير عن هويته الوطنية وممارسة دوره الوطني ،أو لان المثقف لا يشعر أن السلطة والأحزاب القائمة تعبر عن تطلعاته الوطنية أو تجسد المشروع الوطني كما يرتئيه،أو لأن السلطة استقطبت كثيرا من هؤلاء المثقفين الذين تحولوا لأبواق تُجمل صورة السلطة ونهجها وبالتالي خانوا الأمانة وتخلوا عن دورهم الطليعي،كما أن عديدا من المثقفين فضلوا الانكفاء على أنفسهم والابتعاد عن الحياة العامة معتبرين أن المرحلة مرحة فتنة والأفضل تجنبها.

 عندما يصبح الشعب المُحبَط منشغلا بضمان استمرار تأمين قوت يومه وخائفا على مستقبله ،وعندما تصبح النخب السياسية منشغلة بالصراع على السلطة ومراكمة الثروة،فمن يدق الجرس ويدعو لكسر جدران السجن؟إنهم المثقفون وأصحاب الرأي ،وعندما يغيب هؤلاء يضعف الأمل بالتغيير أو تتقدم قوى جديدة تحت عنوان ثقافي أو أيديولوجي لتملأ الفراغ وتدق الجرس وهذه القوى اليوم هم المفتون والوعاظ ورجال الدين ،فتملأ الثقافة الدينية المشوهة الفراغ الذي تركه المثقفون الوطنيون ،ويحل رجل الدين محل المثقف وبالتالي يمارس رجال الدين عملية المراجعة والمحاسبة حسب رؤيتهم ومنطقهم ويؤسسون لبديل أيضا حسب رؤيتهم ومنطقهم وهو بديل كما بانت ملامحه لن يؤدي إلا لمزيد من التيه والضياع.

**عاشرا:تحول السلطة من وسيلة لهدف**

كان من المفترض أن تحل سلطة وطنية فلسطينية محل سلطة الاحتلال،ولكن الذي جرى انه أضيفت سلطة إلى جانب سلطة الاحتلال.وجود سلطة فلسطينية بما جسدته شكليا من مؤسسات :برلمان ووزارات وأجهزة أمن ومؤسسات خدمية الخ،خلق حالة من الارتخاء والاتكالية عند غالبية القوى السياسية ،فبحسن نية أو من منطلق مصلحي أو لتبرير العجز الذاتي، روجت هذه القوى أن نهاية المطاف بالسلطة أن تتحول لدولة ،وبالتالي لا داع للبحث عن مخارج أو حلول,حتى القوى التي كانت تنتقد السلطة كانت تعيش على فتاتها أو تسعى لتصبح سلطة.ولأن غالبية الشعب والقوى السياسية أصبحت مستفيدة من السلطة ،ولأن التفكير بالمراجعة يعني التفكير بحل السلطة،فقد باتت المراجعة والبحث عن بدائل للوضع السياسي الراهن يثير القلق عند شرائح اجتماعية وقوى سياسية متعددة.لقد وقعت كل القوى السياسية-باستثناء حركة الجهاد الإسلامي- بإشكالية التوفيق بين ،السلطة السياسية المؤسساتية والعلنية والتي تعيش بمداخيل الدول المانحة التي تربط ما بين التمويل والالتزام بالعملية السلمية،و زعمها بأنها حركة تحرر وطني مهمتها مقاومة الاحتلال.الثورة وحركة التحرر لها فقهها والسلطة الدولانية لها فقهها.

**المبحث الثاني**

**آليات تنفيذ المراجعة الإستراتيجية للبرنامج الوطني**

اليوم، لم تعد المراجعة التي تؤسِس لبرنامج وطني جديد خيارا من عدة خيارات بل ضرورة وطنية.إن لم تأخذ قوى من داخل النظام السياسي الفلسطيني أو من داخل الحالة السياسية الفلسطينية بشكل عام المبادرة فهناك قوى وأطراف خارجية ستأخذها.منطقة الشرق الأوسط، و القضية الفلسطينية خصوصا، لا تسمح بوجود فراغ سياسي.تاريخيا كانت أطراف عربية وإقليمية تملأ فراغ غياب الفاعل الفلسطيني،ومنظمة التحرير في بداية ظهورها مثال على ذلك،هذا ناهيك أن مشاريع التوطين والوصاية والأردن كوطن بديل تخيم على أجواء الحالة الفلسطينية المأزومة اليوم. سياسة الترقيع والتلفيق والهروب إلى الأمام والتخفي وراء الأيديولوجيات والشعارات الكبيرة الفارغة لم تعد تجدي اليوم،الحقوق الوطنية المسلوبة لن تعيدها واشنطن ولا الرباعية ولا جيوش المسلمين والعرب.نعم الشرعية الدولية ضرورية والتضامن العالمي مهم والأيديولوجيات مفيدة كأدوات للتعبئة والتحريض،إلا أن كل هذه الأمور لا تنوب عن فعل الشعب صاحب القضية.

**المطلب الأول:مرتكزات البرنامج الوطني المنشود**

المراجعة الشمولية المؤسِسة لمشروع وطني جديد أو المصحِحَة لمسار المشروع الوطني يجب أن تتجاوز إفرازات المشكلة وتتعامل مع جذورها ومسبباتها الحقيقية.الانتخابات و المحاصصة وتنظيم الأجهزة الأمنية ليست حلولا،حتى تشكيل حكومة ليس هو الحل.ما سبق هي حلول للسجين لتحسين شروط العيش في السجن وليس لكسر جدران السجن،وإن بقيت مكونات النظام السياسي تتعامل مع الأزمة وكأنها أزمة خلاف بين فتح وحماس على الانتخابات والحكومة والأجهزة الأمنية والمحاصصة الوظيفية الحكومية ...فستبقى المعالجات في إطار التسوية واتفاقات أوسلو أو لإدارة الانقسام ،حتى وإن صرحت غير ذلك.

إعادة بناء وتأسيس البرنامج الوطني يتطلب التعامل مع القضية كقضية شعب قوامه أكثر من عشرة ملايين فلسطيني في الداخل وفي الشتات، دون تجاهل الأوضاع في غزة والضفة كرفع الحصار عن قطاع غزة ومواجهة الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس.مدخل هذا البرنامج ليس بالضرورة الانتخابات التشريعية والرئاسية وليس التوافق على حكومة وحدة وطنية أو حكومة تكنوقراط،بل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية لتستوعب الكل الفلسطيني،لو تمكنا من بناء منظمة التحرير على أسس جديدة وبقيادة جديدة فسيكون حل بقية القضايا أيسر كثيرا،لن تنجح أية مصالحة أو شراكة سياسية أو مشروع وطني إن بقي أي فصيل فلسطيني خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية المتجددة،لأن منظمة التحرير ليست حزبا أو فصيلا بل الكيانية السياسية التي يعترف بها العالم اجمع. هذا البرنامج الوطني الجديد يجب أن يُعيد الاعتبار للأبعاد القومية والإسلامية والدولية للقضية الفلسطينية على أسس جديدة بحيث تُوظَف هذه الأبعاد لخدمة المشروع الوطني وليس إلحاق المشروع الوطني بهذا البعد أو ذلك.

 من حيث المبدأ فالبرنامج الوطني التحرري محل النقاش يجب أن يحسم من خلال التوافق في الأمور الخمسة التالية التي تشكل مرتكزات أي مشروع وطني وهي ما يجب أن تشتغل عليها أية مصالحة وطنية حقيقية :

أ) الهدف

نحن هنا نتحدث عن أهداف شعب خاضع للاحتلال وهي أهداف إستراتيجية متعالية مؤقتا عن المشاكل الفرعية الناتجة عن الصراعات الداخلية وتعقيدات الحياة اليومية والمناكفات السياسية الناتجة عن الانقسام.الهدف الاستراتيجي هو الإجابة عن: ماذا يريد الفلسطينيون؟ أو كيف يرون حقوقهم المشروعة؟أو ما هو الحق الذي يناضلون من اجله؟.هل يريدون تحرير كل فلسطين من البحر إلى النهر؟أم دولة في غزة والضفة بما فيها القدس؟أم دولة ثنائية القومية على كامل فلسطين الانتدابية؟أم دولة غزة؟أم دولة غزة الموسعة لتشمل أجزاء من سيناء مقابل التخلي عن الضفة والقدس ؟أم دولة مؤقتة على جزء من الضفة وقطاع غزة؟أم تقاسم وظيفي ما بين أجزاء من الضفة والأردن وإسرائيل؟أم اتحاد كونفدرالي ما بين غزة وأجزاء من الضفة وربما الأردن أيضا؟ أم الأردن وطن للفلسطينيين- ؟ وهل يقبل الفلسطينيون مبدأ تبادل الأراضي؟هل يريد الفلسطينيون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة؟ أم يريدونها عاصمة لدولتين؟ هل يريد الفلسطينيون عودة كل اللاجئين إلى قراهم ومدنهم الأصلية ؟أم عودتهم لمناطق السلطة ؟أم حل مشكلة اللاجئين حسب وثيقة جنيف (وثيقة ياسر عبد ربه) ؟.

الهدف الاستراتيجي يجب أن يجيب عن هذه التساؤلات بدلا من البقاء في حالة تردد وتوظيف خطاب أيديولوجي شعاراتي وعاطفي وانفعالي وساذج ومستفز لا يتناسب مع الممكنات الحقيقية للفلسطينيين ولا تناسب مع المتغيرات التي يشهدها العالم. ليس من مصلحة القيادة الفلسطينية التي تتعامل مع القضية دوليا ترك الهدف مفتوحا حسب التطورات وموازين القوى بحيث يتم الانتقال من هدف لآخر اعتمادا على موازين قوى إقليمية ودولية ليسوا طرفا أصيلا فيها؟.العالم لا يقبل ببرنامج وطني يقول بهدف مرحلي قائم على الشرعية الدولية وهدف استراتيجي معلن يقول بإنهاء دولة إسرائيل. الهدف الوطني يجب أن يميز بين ما نريده كفلسطينيين، وما تريده أطراف عربية وإقليمية توظف القضية الفلسطينية لخدمة أجندتها الخاصة،لأن البرنامج الوطني لن يكون وطنيا إلا تحت راية الوطنية الفلسطينية:قيادة وهوية وانتماء؟الخ.

ب )- وسائل وآليات تحقيق الهدف

الاختلاف حول الهدف أثر سلبا على وسائل تحقيقه،بحيث باتت الوسائل تتكيف وتتحدد في كل مرحلة حسب الهدف المُعلن أو المُضمر وحسب موازين القوى الداخلية وحسب المصلحة والارتباطات الخارجية لكل حزب وحركة.فهل المقاومة إستراتيجية تحقيق الهدف؟أم التسوية السياسية؟وإن كانت مقاومة فهل المسلحة أم السلمية؟وإن كانت التسوية فهل من خلال التسوية الأمريكية واتفاقية أوسلو والمفاوضات المباشرة؟أم من خلال تسوية قرارات الشرعية الدولية؟.

المشكلة لا تكمن في المقاومة كما لا تكمن في التسوية السلمية من حيث المبدأ، بل من الخطأ وضع تعارض ما بين المقاومة والسلام و التسوية السلمية،لأن المقاومة ليست قتالا من أجل القتال بل نضال من أجل الحق والسلام ،والمقاومة بدون رؤية سياسية وهدف سياسي قابل للتحقيق تصبح نوعا من العمل الانتحاري أو الارتزاق الثوري والجهادي.المشكلة تكمن في غياب التوافق الوطني حول الوسائل واستراتيجيات العمل، فلا يجوز لحزب أو حركة – حماس والجهاد الإسلامي مثلا- أن تنهج نهج المقاومة المسلحة بما في ذلك العمليات الاستشهادية داخل إسرائيل فيما منظمة التحرير تعتمد خيار التسوية السياسية وتجلس على طاولة المفاوضات مع الإسرائيليين لتنفيذ اتفاقات موقعة،كما لا يجوز لفصائل مقاومة أن تستمر في إطلاق صواريخ والقيام بعمليات عسكرية فيما تلتزم السلطة الرسمية بتهدئة مع إسرائيل،ولا يجوز لحركة حماس أن ترفض التهدئة وتستمر بإطلاق الصواريخ وهي خارج السلطة وعندما تصبح سلطة في غزة تعلن وقف إطلاق الصواريخ بل وقف المقاومة. هذا لا يعني رفض الجمع بين المقاومة والسلام بل رفض وجود استراتيجيات متعارضة بشأنهما،لو كانت المقاومة والمفاوضات تمارسان في إطار إستراتيجية وطنية وتحت رعاية قيادة وحدة وطنية لعضدت المقاومة من موقف المفاوض وأضفت المفاوضات شرعية على المقاومة .

ج ) المرجعية

المرجعية هي موئل الحق والهوية والثقافة،ومنها تُحدد الأهداف ووسائل العمل وهي التي تمنح هوية للمشروع الوطني الفلسطيني،هذه المرجعية إشكال أيضا،بسبب التداخل ما بين التاريخي والديني والسياسي والقانوني الدولي والوطني والقومي والإسلامي،وبسبب الشتات وخضوع أغلبية الشعب الفلسطينية لسلطات غير وطنية لكل منها أجندتها ورؤيتها الخاصة للصراع في المنطقة.عندما تغيب استقلالية القرار وتتداخل الهويات يصبح الحديث عن مرجعية وطنية ومشروع وطني وثوابت وطنية أمرا صعبا.هذا التداخل صاحب مسيرة المنظمة منذ تأسيسها كما أشرنا سابقا وهو تداخل ما زال مستمرا حتى اليوم مع تغير في ترتيب المرجعيات من حيث الأهمية وهو تغير ناتج عن تغير القوى إقليميا ودوليا فحلت واشنطن والغرب محل المعسكر الاشتراكي ،وحلت المرجعية الإسلامية محل المرجعية القومية العربية وزادت المرجعية الوطنية وهنَّا وتراجعا.

المرجعية اليوم تحتاج لإبداع خلاق ما بين الوطنية والقومية والإسلام ،وما بين المرجعية التاريخية ومرجعية الشرعية الدولية،وما بين المرجعية الوطنية ومرجعية الأجندة الإقليمية.ولكن هل أن الاتفاق على المرجعية يكون من خلال الإطار القائم وهو منظمة التحرير الفلسطينية ؟أو من خلال حوارات بين المنظمة والقوى خارجها ؟أم يتم الاتفاق عليها من خلال الانتخابات ؟نعتقد أن مجلسا تأسيسيا منتخبا من فلسطينيي الداخل والخارج هو الجهة المؤهلة لصياغة المرجعية والأهداف ومجمل البرنامج الوطني،وبطبيعة الحال سيشكل مؤسسة القيادة.

د ) الإطار أو مؤسسة القيادة

الإطار هو ما يستوعب ويوجه كل العملية السياسية الفلسطينية في الداخل والخارج ويتصرف ويتحدث نيابة عن الكل الفلسطيني. لا يكفي أن يكون الإطار معنويا كما يقال عن منظمة التحرير بأنها الوطن المعنوي للفلسطينيين،بل يجب أن يكون مؤسساتيا جامعا أيضا.قبل ظهور حركة حماس وقبل تأسيس السلطة الوطنية كانت المنظمة تمثل هذا الإطار وقيادتها قيادة الشعب الفلسطيني ،أما اليوم فالحاجة تدعو إما لإعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير لتستوعب كل القوى السياسية الجديدة ليس على مستوى الكم فقط بل أيضا على مستوى الكيف أي على مستوى البرامج والتوجهات،أو التفكير بإطار جديد ينبثق عن مؤتمر شعبي وطني لجميع الفلسطينيين في الداخل والخارج .وجود إطار يعني وجود قيادة واحدة وممثل واحد للشعب الفلسطيني يتحدث نيابة عنهم ويتصرف باسمهم في كافة المحافل الدولية.

هـ )الثوابت

الثوابت كل ما هو محل توافق وطني،في حالة الاتفاق على العناصر الأربعة المشار إليها أعلاه تصبح ثوابت للأمة.داخل الثوابت يمكن للقوى والأحزاب السياسية أن تختلف ولكن لا يجوز لها أن تختلف حول الثوابت ما دام الشعب يعيش مرحلة التحرر الوطني.بعد إنجاز الهدف وقيام الدولة يمكن للقوى السياسية وللشعب بشكل عام أن يعيد صياغة بعض الثوابت من خلال التوافق أو من خلال الانتخابات والاستفتاء العام .

**المطلب الثاني: من مصالحة إدارة الانقسام إلى إعادة صياغة البرنامج الوطني**

ورقة المصالحة التي تم التوقيع عليها في القاهرة ثم التفاهمات بين الرئيس أبو مازن والسيد خالد مشعل في لقائهم الأخير والتي أخذت أسم (الشراكة السياسية) تضع خارطة طريق لمصالحة إستراتيجية متدرجة وخصوصا أنه تم التفاهم على شكل القيادة المستقبلية (الإطار القيادي المؤقت) ثم إعادة بناء وتفعيل المنظمة ،كما تم الاتفاق على أسلوب النضال من خلال الاتفاق على المقاومة الشعبية السلمية،وعلى الهدف من خلال الاتفاق على دولة في حدود 67 ،.إن كنا نخشى أن يكون التوقيع على الورقة واللقاءات بين فتح وحماس مجرد مهدئات للشعب ومحاولة لكسب الوقت في انتظار نتائج متغيرات عربية وإقليمية ودولية يراهن عليها كل طرف وخصوصا الواقع العربي بعد الاضطرابات التي تشهدها أكثر من دولة عربية،وإن كنا نخشى أن تكون هذه الموقف من حركة حماس مجرد تكتيك لتمرير مرحلة اتضاح الصورة النهائية المتغيرات العربية ،إلا أن ذلك لا يمنع من الاشتغال على هذه التفاهمات في ظل غياب البديل .لا شك أن كل خطوة نحو المصالحة إنجاز ولكن إن لم يتم ربط هذه الانجازات بالمصالحة الإستراتيجية والتي تعني إعادة بناء البرنامج الوطني من خلال التوافق على البنود الخمسة المشار إليها فإن هذه الإنجازات لن تكون أكثر من مصالحة إدارة الانقسام وستعزز مصالح نخب السلطتين والحزبين الكبيرين وليس المصلحة الوطنية. حتى الآن فإن ما جرى لا يخرج عن مصالحة إدارة الانقسام وهذا ليس بالأمر السيئ إن كان مدخلا للمصالحة الإستراتيجية وليس اعترافا بالأمر الواقع .

المراجعة الإستراتيجية المؤسِسة لبرنامج وطني جديد يجب أن تشتغل على مستويين و هدفين أحدهم عاجل وقصير المدى والآخر استراتيجي بعيد المدى مع تزامن العمل على المستويين:-

أولا:مصالحة إصلاح النظام السياسي (حكومة وسلطة)

لأننا لا نستطيع أن نتجاهل وجود القوى السياسية القائمة وخصوصا حركتي فتح وحماس، ولا نستطيع تجاهل وجود سلطتين وحكومتين متعاديتين ولا وجود اتفاقات موقعة وارتهان للتمويل الخارجي وشروط الرباعية، لذا يجب العمل على مصالحة أو تهدئة فلسطينية داخلية تعمل على حل إشكالات السلطة والحكومة وإدارة حياة الناس،إنها مصالحة بين السجناء تشكل ضرورة ومدخلا للانتقال لمرحلة تكسير جدران السجن. هذه المصالحة هدفها وضع حد لحالة الانحدار بين كياني غزة والضفة ووقف المفاعيل السياسية والاجتماعية والقانونية والنفسية للانقسام.إنجاز هذا الهدف المرحلي والعاجل سيتعامل مؤقتا مع واقع فصل غزة عن الضفة وواقع وجود حكومتين وسلطتين،ليست هذه دعوة لتكريس الفصل بل التعامل معه مؤقتا للانتقال لمرحلة جديدة.هذه المصالحة تحتاج لدرجة عالية من البراغماتية والانحناء للعاصفة والتعامل بعقلانية مع شروط الرباعية ،فحتى لو قررت حركتا فتح وحماس التصالح من خلال الورقة المصرية التي تم التوقيع عليها في مايو 2011 فلن يعود التواصل بين الضفة وغزة في إطار حكومة وسلطة واحدة بدون موافقة إسرائيل أو بدون تسوية سياسية تشارك فيها إسرائيل.

إذن بدلا من استمرار الحالة العدائية بين غزة والضفة ولأنه يبدو أن الطرفين متمسكين بالسلطة وغير مهيئين للمراجعات الإستراتيجية فيجب عمل مصالحة متدرجة لحين تغير الأحوال.هذه المرحلة من المصالحة تحتاج لاعتراف كل طرف بأن الطرف الآخر شريك في النظام السياسي وله حق تقرير مصير هذا النظام ورسم خارطة المشروع الوطني الجديد،وتحتاج لوقف حملات التحريض والتخوين والتكفير،وتحتاج لوضع حد للاعتقالات المتبادلة. ونلفت الانتباه هنا أن ورقة المصالحة المصرية تقوم على أساس مصالحة مؤقتة في ظل استمرار الانقسام لحين من الزمن.هذه المصالحة ستتضمن تشكيل حكومة وحل إشكالات تعدد الأجهزة الأمنية والقضائية وإجراء انتخابات .

هذه المصالحة الوطنية المؤقتة والتي ستأخذ طابع التقاسم الوطني الوظيفي أو الشراكة السياسية تشكل المدخل للمرحلة الثانية للإستراتيجية الجديدة أو المصالحة الوطنية الإستراتيجية من خلال فتح حوار جاد حول ثوابت ومرتكزات المشروع الوطني المشار إليها ثم إجراء انتخابات إن كان ممكنا.لا شك أن هناك مزالق وتخوفات من التعامل مع هذا المفهوم للمصالحة أو التقاسم الوظيفي المؤقت،حيث الخشية بأن يستغل بعض المستفيدين من حالة الفصل أي نجاح في المصالحة الأولى لتبرير حالة الفصل أو أن تستغل كلا الحكومتين التوافق الداخلي لإضفاء شرعية دائمة على وجودها يدفعها للتقاعس عن إنجاز المصالحة الوطنية الإستراتيجية،لتحاشي وقوع ذلك يجب العمل في آن واحد على المرحلة الثانية للإستراتيجية الوطنية،وهناك علاقة تفاعلية أو تأثير متبادل بين المصالحتين ،بمعنى أن أي تقدم في أي مصالحة سيؤثر إيجابا على إنجاز المصالحة الأخرى والعكس صحيح.

خلال هذه المرحلة الانتقالية يكون لحركتي فتح وحماس دور رئيس في إصلاح ما أفسدوه ومع ذلك يجب إبداء رأي فيما يتم الحديث عنه خلال هذه المرحلة ونلخصها فيما يلي:

1 – بالنسبة للانتخابات وحتى لا يتكرر ما جرى في انتخابات يناير 2006 نفضل الاتفاق بداية على ثوابت ومرجعيات المشروع الوطني قبل الانتخابات ،لأن غياب الاتفاق على الثوابت والمرجعيات لن يساعد على حدوث تداول سلمي على السلطة.ونرى أن التراضي والتوافق في هذه المرحلة أهم وأجدى من الانتخابات.

2- إن كان هناك جدية في إجراء انتخابات في مايو القادم فلا داع لتشكيل حكومة تنتهي صلاحيتها بعد أشهر ،ويمكن للهيئة القيادية المؤقتة أن تتكلف بالإعداد للانتخابات.وخصوصا أننا نعتقد أن إسرائيل لن تسمح بانتخابات قبل اتضاح معالم التسوية والمفاوضات.

3- في حالة الإصرار على تشكيل حكومة يستحسن أن تتشكل من الأحزاب وبعض المستقلين لأن حكومة تكنوقراط لن تستطيع عمل شيء في ظل حالة التجييش عند الأحزاب وستبقى حكومة شكلية.

4- الحديث عن حكومة بدون برنامج سياسي هو مجرد هراء، فلا توجد حكومة بدون برنامج سياسي ،لأن هذه الحكومة لن تتعامل مع الفلسطينيين فقط بل مع العالم الخارجي وإسرائيل ولهؤلاء شروط.

 ثانيا: مصالحة المراجعة الإستراتيجية للبرنامج الوطني

الاشتغال على المرحلة أو المهمة الأولى للإستراتيجية الوطنية يجب أن يكون مواكبا للاشتغال على المرحلة الثانية بل يجب أن يكون الالتزام بإنجاز الهدف الأول (التقاسم الوظيفي الوطني)مشروطا بالالتزام بالهدف الاستراتيجي وهو الاتفاق على الثوابت والمرجعيات كما ذكرناها سابقا،حيث يستحيل التقدم نحو الهدف الاستراتيجي دون إنهاء الانقسام السياسي والبرنامجي.وعندما نقول تساوق الاشتغال على المستويين فذلك لأننا نحشى من أن واقع فصل غزة عن الضفة قد يستغرق وقتا طويلا لأن إسرائيل والقوى المستفيدة من حالة الفصل ما زالت قوية وفاعلة.

هذا التساوق لمساري المصالحة هو ضمان عدم تحول التقاسم الوظيفي الوطني المشار إليه إلى كيانين سياسيين دائمي الوجود.لهذه المصالحة الإستراتيجية مدخل أيضا وهو سرعة تشكيل (الإطار القيادي المؤقت) المشار إليه في اتفاق المصالحة. إذا كانت المصالحة الأولى ،أي المصالحة العاجلة في ظل الانقسام القائم تتعامل مع الانقسام الأخير الذي نتج عن أحداث يونيو 2007 ويمكنها أن تقتصر على حركتي فتح وحماس لأنهما سلطتا الأمر الواقع وتتحملان مسؤولية عن الانقسام ،فإن المصالحة الإستراتيجية يجب أن تتعامل مع الانقسام الإستراتيجي السابق على تلك الأحداث والسابق لسيطرة حركة حماس على القطاع،هذه السيطرة وما سبقها وما لحقها من توترات وصدامات مسلحة هي نتيجة وإفراز للأزمة وليست سببا لها.هذه المصالحة يجب أن لا تقتصر على حركتي فتح وحماس بل يجب مشاركة كل القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة وشخصيات وطنية وأكاديمية وثقافية ،داخل الوطن وخارجه.حركتا فتح وحماس لوحدهما ليستا مؤهلتان لاستنهاض أو صياغة مشروعا وطنيا تحرريا.

الإستراتيجية الجديدة ستكون مضطرة لإعادة طرح تساؤلات تم طرحها قبل أربعة عقود ولم يتم الحسم فيها،ولأنها لم تحسم فقد عادت مجددا وبشكل أكثر تعقيدا .منذ أن وجِدت قضية سياسية تُسمى القضية الفلسطينية، وهي محل تنازع بين الأبعاد الوطنية والقومية والإسلامية والدولية ،وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية لم ينه حضور هذه الأبعاد وإن كان غيَّر في الأولويات.فهل نحن نقاتل إسرائيل لأنها عدو ديني تاريخي وبالتالي يجب اجتثاثها من الوجود،وفي هذه الحالة فالصراع يتجاوزنا كفلسطينيين ليشمل كل الأمة الإسلامية؟أم نقاتلها كفلسطينيين لأنها ترفض حقنا بدولة مستقلة سواء كانت هذه الدولة حسب قرار التقسيم 194 لعام 1947 أو دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة ؟.غياب الرؤية الواضحة للهدف عند أصحاب الحق ينتج حالة من الإرباك حول تحديد وسائل تحقيق الهدف وحول معسكر الحلفاء ومعسكر الأعداء وحول مفهوم استقلالية القرار الوطني وجدواه،وهي أمور تجر أصحاب الحق إلى صراعات وحروب داخلية.غموض وعدم الاتفاق على الأنا في أي صراع يؤدي تلقائيا لغموض وتعميم مفهوم الآخر ،الأمر الذي يربك الحالة السياسية وهو ما تعاني منه القضية الفلسطينية.هذا الغموض حول الأنا والآخر هو الذي مكن إسرائيل من تحشيد الصهيونية العالمية واليمين المسيحي ودول أخرى في مواجهة النضال الفلسطيني ،وهو ما مكن تل أبيب وواشنطن من إدراج نضال الشعب الفلسطيني ضمن الإرهاب الدولي.

من المفهوم في السياسة ،التعامل مع أهداف مرحلية وأهداف إستراتيجية ،ومن المفهوم أيضا تعدد أساليب العمل لتحقيق الهدف، إلا أنه في جميع الحالات يجب على المرحلي أن يكون في خدمة الإستراتيجي،كما أن تعدد أساليب النضال يكون ضمن نفس الهدف وفي إطار إستراتيجية وطنية واحدة وموحدة وليس لكل حزب هدف استراتيجي ووسائل خاصة به لتحقيق هذا الهدف.في الحالة الفلسطينية الأنا مبهم – وطني أم قومي أم إسلامي – ولا يوجد اتفاق على الآخر –إسرائيل أو اليهودية العالمية أو الصهيونية أو المسيحية أو أهل الكفر- والوسائل متعددة ومتعارضة –كفاح مسلح وجهاد؟ أم انتفاضة شعبية؟ أم مفاوضات وحل سلمي؟\_هذا الأمر يخلق حالة إرباك في تحديد معسكر الأصدقاء ومعسكر الأعداء، أيضا فإن عدم التحديد يجعل العالم لا يعرف ما الذي يريده الفلسطينيون بالضبط وما هي مرجعيتهم السياسية،أو على الأقل يستغلون هذا التشتت والغموض في الموقف الفلسطيني والعربي ليتهربوا من التزاماتهم الدولية تجاه الشعب الفلسطيني أو يتجنبوا التصادم مع إسرائيل وواشنطن .

خلال ستين عاما طرح الفلسطينيون حوالي سبعة تصورات للهدف الذي يسعون إليه أو للدولة المنشودة.فبعد أن رفض العرب والفلسطينيون قرار التقسيم لعام 1947 وهو القرار الذي كان يعطيهم الحق في دولة،دخلوا في تيه سياسي حتى بداية ظهور منظمة التحرير ،خلال سنوات التيه طالبت حركة فتح وقبل أن تعلن عن نفسها رسميا عام 1965،بمشروع كيان وطني على الأراضي الفلسطينية التي بيد العرب –غزة والضفة- وذلك من خلال مجلة فلسطيننا،كان ذلك عام 1959،ولكن العرب رفضوا أو تجاهلوا هذا المطلب بل توجسوا منه حتى انه عندما قرر العرب تأسيس منظمة التحرير كان من ضمن الشروط أن لا تسعى المنظمة لسيادة على الضفة وغزة،مع منظمة التحرير أصبح الهدف تحرير كل فلسطين وإنهاء الوجود الصهيوني اليهودي كما نص على ذلك الميثاق القومي ثم الوطني،وفي عام 1971 تم تبني هدف الدولة الديمقراطية العلمانية على كامل فلسطين الذي جوبه بمعارضة قوية ليس فقط من إسرائيل بل أيضا من قوى وفصائل فلسطينية وعربية،أما في عام 1974 وعلى إثر حرب أكتوبر تم تبني البرنامج المرحلي والسلطة المقاتلة،وفي عام 1988 تم تبني إعلان الاستقلال أو دولة الضفة وغزة،كان إعلان الاستقلال مدخلا للتسوية حيث جاء مؤتمر مدريد ثم اتفاق أوسلو التي سجن القضية الوطنية في إطار سلطة الحكم الذاتي في الضفة وغزة بدلا من دولة الضفة وغزة،مع وصول التسوية لطرق مسدود عاد الحديث عند البعض عن الدولة الواحدة ثنائية القومية ،بالإضافة للتخوفات من أن تكون الدولة القادم دولة أو إمارة غزة فقط .والمفارقة أن الكيان السياسي الأول –منظمة التحرير الفلسطينية- انبثق بقرار رسمي عربي ،ومصادر تهديده وتجاوزه اليوم يأتي من قرار إسلاموي حيث لا تخفي حركة حماس أنها امتداد لجماعة الإخوان المسلمين وأن لها مشروعها الإسلامي المختلف –لا نريد أن نقول متعارض\_عن المشروع الوطني.

إذن، كيف يمكن تأسيس إستراتيجية عمل وطني في ظل هذا الغموض والإرباك حول الهدف والوسائل ؟ ثوابت الأمة وحقوقها الوطنية ليست حقل تجارب للإيديولوجيات عابرة الوطنيات،ولا تخضع لموازين القوى الإقليمية والدولية .عندما لا يعرف الشعب ثوابته ومرجعياته و لا تتوافق قواه السياسية على تعريف لها، فهذا يشكك في عدالة قضيته الوطنية. ما كان لأصحاب الإيديولوجيات القومية والإسلامية أن يتراموا على قضيتنا وينصِّبوا أنفسهم أوصياء لولا ضعف الحالة الوطنية وتفشي الخلافات الداخلية[[44]](#footnote-45).التدخلات ،سواء باسم العروبة أو باسم الإسلام ،فيه امتهان لكرامتنا الوطنية وتشكيك بحقنا بدولة،فلماذا يجوز للمصريين والسوريين والإيرانيين أن يكون لهم دول وطنية خاصة بهم فيما يُحرَم علينا إقامة دولة فلسطينية خاصة بنا ؟ الدولة الوطنية الفلسطينية لا تعني القطع مع الأبعاد القومية أو الإسلامية للقضية. عندما يكون للعرب والفكر القومي وللمسلمين والحركة الإسلامية عنوان واحد متفق عليه، فسنكون أول من يسير من ورائه ونسلمه مقاليد أمورنا،ولكن لن نتخلى عن هويتنا وثقافتنا الوطنية ولا عن حلمنا بدولة وكيان وطني يحفظ لنا كرامتنا وإنسانيتنا لصالح الآخرين،وطن يعيش فيه أبناؤنا مرفوعين الرأس بلا احتلال صهيوني ولا وصاية عربية ولن نستمر معلقين بحبال وهم مدعو القومية والإسلاموية ليوظفونا كما يوظفوا شعارات القومية والإسلام لخدمة مشاريعهم الوطنية أو الإقليمية أو الحزبية إن لم يكن الشخصية.هذا الكيان الوطني الفلسطيني ضرورة لأي مشروع قومي وحدوي عربي صادق أو مشروع وحدوي إسلامي صادق،مشروعنا الوطني رأس حربة لوقف توسع الكيان الإسرائيلي ببعديه الصهيوني واليهودي ،فمن لا يقف إلى جانب المشروع الوطني التحرري الفلسطيني ،لا يمكنه أن يكون قوميا عربيا وحدويا ولا إسلاميا حقيقيا،كما أن المشروع الوطني الفلسطيني لن يكتب له النجاح بدون بعديه :العربي والإسلامي .هذا الهدف/المشروع الوطني يتطلب إخضاع كل الأيديولوجيات له بحيث تصبح إحدى مكوناته لا أن يُلحق المشروع الوطني بمشاريع قومية وإسلاموية مأزومة.

هذا الهدف الوطني يجب أن يكون محل توافق وطني ويتجنب التصادم مع الشرعية الدولية التي تعترف للشعب الفلسطيني بالحق في تقرير المصير السياسي على أرضه وبحقه في دولة خاصة به.الدولة هدف مشروع ولكنها ليست المشروع الوطني،فهذا سابق في وجوده على هدف الدولة وهو سيستمر ما استمر الاحتلال ويجب ألا يخضع للتجاذبات والمناورات حول مفهوم حل الدولتين .ولكن وحيث أنه يوجد توجه دولي لحسم الصراع في المنطقة على أساس حل الدولتين، فيجب أن نتوحد على مفهوم الدولة التي نريد،سواء كانت حسب قرار التقسيم أو دولة في الضفة وغزة ،حتى إن كانت دولة على كامل فلسطين التاريخية فالمهم هو توافق وطني على هدف يناضل كل الفلسطينيين من اجله تحت قيادة وحدة وطنية،آخذين بعين الاعتبار عدم جدية إسرائيل في التعامل مع حل الدولتين وعدم قدرة المنتظم الدولي الآن على إجبار إسرائيل على الانسحاب من كل الأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين.هذا يعني أن الدولة هي احد المعارك التي على المشروع الوطني التحرري خوضها، وقد يضطر أيضا لخوض معارك ضد التوطين والتدويل والوصاية.

إعادة بناء وتأسيس المشروع الوطني كمشروع حركة تحرر وطني يعني التعامل مع شعب قوامه أكثر من عشرة ملايين فلسطيني في الداخل وفي الشتات،يتطلب تفعيل دور نصف الشعب الفلسطيني الذي رُكن على الرف منذ توقيع اتفاقات أوسلو دون تجاهل الأوضاع في غزة والضفة،الأمر الذي يتطلب أن يضع هذا المشروع على سلم اهتماماته رفع الحصار عن قطاع غزة ومواجهة الاستيطان والتهويد في الضفة والقدس.مدخل هذا المشروع ليس بالضرورة الانتخابات التشريعية والرئاسية وليس التوافق على حكومة وحدة وطنية، بل إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية لتستوعب الكل الفلسطيني،لو تمكنا من بناء منظمة التحرير على أسس جديدة وبقيادة جديدة فسيكون حل بقية القضايا أيسر كثيرا،لن تنجح أية مصالحة أو شراكة سياسية أو مشروع وطني إن بقي أي فصيل فلسطيني خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية،لأن منظمة التحرير ليست حزبا أو فصيلا بل الكيانية السياسية التي يعترف بها العالم اجمع [[45]](#footnote-46). هذا المشروع الوطني الجديد يجب أن يُعيد الاعتبار للأبعاد القومية والإسلامية والدولية للقضية الفلسطينية على أسس جديدة لا تجعل المشروع الوطني ومجمل القضية ملحقة بهذا البعد أو ذلك.

إن لم نتدارك الأمر بالمصالحة الإستراتيجية، فسيسير النظام السياسي نحو مزيد من التفكك.حركة فتح لن تبقى موحدة وكان المؤتمر السادس بداية التصدع فبعد المؤتمر فقدت حركة فتح كينونتها كحركة تحرر وطني،وحركة حماس ستشهد مزيدا من الانحسار كلما توغلت في السلطة والحكم واستمرت ملتزمة بالتهدئة،وقد تشهد انقسامات داخلية وخصوصا بين تيار وطني وتيار أممي مرتبط بجماعة الإخوان المسلمين وتيار سينحو نحو التطرف .بطبيعة الحال لن يكون مصير بقية القوى السياسية بالأفضل،وقد نشهد ظهور العديد من التيارات أو الأحزاب بمسميات المستقلين أو أية مسميات أخرى يقودها رجال أعمال ورجال دين ،إلا أن هذه القوى لن تشكل استنهاضا للحالة الوطنية بل ستزيد من التيه ومن فرص تدخل أطراف خارجية. التخوفات الأكثر مأساوية هي، فقدان ما تبقى من الضفة، وقد نشهد قريبا حربا أهلية في قطاع غزة. إسرائيل لن تُمكِن الفلسطينيين من دولة ذات سيادة في الضفة الغربية،وحتى تبعد الأنظار عما يجري في الضفة وحتى تلهي الفلسطينيين وتُرضي أصدقاءها ممَن لهم تطلعات سلطوية غير قادرين –أو غير مسموح لهم-على تحقيقها في الضفة ،فستخلق المناخ المناسب لفتنة وحرب أهلية في القطاع ،كما سبق وهيأت المناخ لـ (الانقلاب) الذي أقدمت عليه حركة حماس في يونيو 2007.حرب أهلية حول مَن يحكم قطاع غزة:حركة فتح أم حركة حماس؟ وقد تشارك جماعات أخرى في هذه الحرب، كما سيكون للعملاء دور مهم في هذه الفتنة.سكوت إسرائيل عن حكم حماس في الضفة ليس قبولا نهائيا أو موقفا استراتيجيا وليس عجزا،بل لهدف تكتيكي،وعندما تشعر إسرائيل بأنها حققت هدفها من الانقسام فستنقل المعركة لقطاع غزة،وهناك قيادات فلسطينية ،من خارج حركة حماس، كانت وما تزال تراودها شهوة حكم غزة .

**خاتمة**

ما طرحنا أعلاه، دعوة أو تحريض على التفكير الاستراتيجي ،فنحن ندرك أن الأمور أكبر وأكثر تعقيدا من قدرتنا أو قدرة أي كاتب على إنجاز مشروع بهذا الحجم .ما يجعلنا متفائلين بإمكانية تجاوز المرحلة الصعبة هو ثقتنا بشعبنا وعدالة قضيتنا ولأن العمل على هذه الإستراتيجية الجديدة لن يكون من نقطة الصفر فهناك حضور بتاريخ متجذر للشعب الفلسطيني على أرض فلسطين ،وتاريخ نضالي فرض على العالم أن يعترف للفلسطينيين بالحق في دولة مستقلة ،أيضا هناك حقيقة أنه بالرغم من كل أشكال الفشل والمؤامرات التي تعرضت لها الأحزاب والقيادات السياسية إلا أنها لم تتخل عن الحقوق المشروع للشعب ،نعم فشلت في تحقيقها ولكنها لم تفرط بها.

 نعلم أنها مهمة صعبة وشاقة ، ولكن مصير الشعوب لا يرتهن بمصير نخب سياسية أو بموازين قوى آنية أو بإرتكاسات عابرة ،بل بإرادة الصمود والبقاء عند الشعب ، فلنعتبر أن ما جرى انتكاسة وفشل لمشروع وطني راهن لم تأت الرياح بما تمكنه من الإقلاع،وحيث أن (لكل جواد كبوة )فيمكن للشعب وقواه الحية أن يتجاوزوا ويتغلبوا على المحنة ،فتاريخ صراعنا مع المخطط الصهيوني لم يبدأ اليوم ،ومن الواضح انه صراع مفتوح على المستقبل .فشل السلطة وفشل الحكومتين في غزة والضفة وفشل كل القوى السياسية لا يعني نهاية القضية الوطنية الفلسطينية، بهم أو بدونهم سيستمر الشعب الفلسطيني في خوض معركته الوطنية، بهم أو بدونهم سيكون هناك مشروع تحرر وطني فلسطيني.إن صدقت النوايا يمكن أن تبدأ هذه الإستراتيجية بلقاء موسع للقوى السياسية الفلسطينية ولشخصيات وطنية من المستقلين والمفكرين ،ولأن القضية لها الأبعاد المشار إليها يمكن أن يشارك في بدايات هذا اللقاء مثقفون ومفكرون عرب ومسلمون مشهود لهم بدعم القضية الفلسطينية بدون تحيز لأي محور أو أيديولوجية خارجية،ويمكن أيضا مشاركة ممثلون عن جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

بعد ست وأربعين سنة من قيام الثورة الفلسطينية المعاصرة ، وبعد أحداث جسام فلسطينية كالانقسام ووصول مشروعي التسوية والمقاومة لطرق مسدود ،وأحداث عربية كالثورات التي تؤشر لوصول جماعات إسلام سياسي للحكم في أكثر من دولة عربية وحالة عربية مفتوحة على كل الاحتمالات بما فيها حالة من الفوضى ،وأحداث دولية كانهيار المعسكر الاشتراكي وتغيرات في الخريطة الجيوسياسية الدولية ، تأكدت حقيقة أن الصراع اليوم يدور حول الدولة الفلسطينية ، تكون أو لا تكون،وإن قامت أين ستقوم؟.

بالرغم من عدم ثبات الفلسطينيين على تعريف ثابت لحقوقهم المشروعة ، وانتقالهم من الشرعية التاريخية إلى الشرعية الدولية إلى الشرعية التفاوضية وما يصاحب ذلك من أرباك في الحقل السياسي الفلسطيني ، سواء من حيث انقسام الساحة على أساس مفهوم الدولة وإستراتيجية الوصول إليها،أو من حيث مخاطبة العالم بخطاب واحد ، إلا أن الوجه الآخر للمسالة هو أن العالم بات أكثر قناعة بحق الفلسطينيين في دولة لأن العالم بات مقتنعا أن الفلسطينيين تواقون ولا يريدون أكثر من دولة مستقلة تؤمن لهم الحياة الكريمة .
اليوم هناك ما يزيد عن خمسة ونصف مليون فلسطيني في فلسطين التاريخية وهؤلاء شعب كامل الهوية ، وقد أثبت التاريخ ، والتاريخ شهادة حق تبدد الزيف وأوهام الايدولوجيا ، أن لا الهزائم العسكرية ولا تعاقب الزمن ، يلغي هوية الشعوب أو يضعف انتمائها لأوطانها ، فالصرب ومسلمو البوسنة والهرسك ،والأكراد ، والشيشان ،و دول البلطيق وشعوب الجمهوريات الآسيوية من الاتحاد السوفييت ، الخ ، لم يكن احد يسمع عنهم إلا القليل ، وها هم اليوم يؤسسون أوطانا أو يعيدون بناء أوطانهم مجددا بعد عشرات السنيين من التغييب القسري ، فكيف إن كان الأمر يتعلق بشعب كالشعب الفلسطيني في عراقته وفي ارتباط هويته بالأرض و بالدين وبالقومية ، وعلى الإسرائيليين أن يأخذوا العبرة من الفلسطينيين داخل إسرائيل حيث لم تتمكن إسرائيل بعد أكثر من ثلاثة وستين عاما أن تغيب هويتهم أو تطمسها.

 **المراجع

الكتب:

- بارون.كازافييه (1978)،الفلسطينيون شعبا،ترجمة عبد الله اسكندر،دار الكتاب ، بيروت.

– خلف. صلاح -أبو أياد (دون تاريخ)- ــ فلسطيني بلا هوية ــ مطبعة الكاظمية، الكويت.

-لينين ـ مختارات : الجزء الثاني، دار التقدم، موسكو.

-رشيد .محمد (1970) ، نحو فلسطين ديمقراطية ، مركز الأبحاث في م.ت.ف ،بيروت.

-الحسن .خالد ،الدولة الفلسطينية شرط أساسي للسلام العالمي، (1984)، أوراق سياسية ،رقم 8 ،مطلعة الأنباء ،الكويت.

-الحسن .خالد ،أوراق سياسية ، عدد: 7، مطلعة الأنباء ،الكويت.

– ياسين. السيد – إشراف- (1980)،الدولة الفلسطينية، رؤية مستقبلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة.

- خورشيد .غازي(1971)،دليل حركة المقاومة الفلسطينية ،مركز الأبحاث الفلسطيني ، بيروت .

(6)- رشيد .محمد (1970)، نحو فلسطين ديمقراطية ، مركز الأبحاث في م.ت.ف،بيروت.

علوش.ناجي(1975)، مناقشات حول الثورة الفلسطينية ، دار الطليعة ،بيروت .

المقالات :

- جبريل .أحمد ، مجلة إلى الأمام ، بيروت 12 / 7 / 1974 ،ورد في (الدولة الفلسطينية رؤية مستقبلية ) .

- حبش جورج ، المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة -ندوة - شؤون فلسطينية عدد 30 .

- حبش. جورج ، جريدة الهدف، عدد 22، تاريخ 20/12/69.

– حواتمة. نايف ـ المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة ـ ندوة شؤون فلسطينية ـ عدد 30 .

- حواتمة. نايف ،نحو حل ديمقراطي للقضية الفلسطينية ،مجلة الحرية ، 12/1/1970.

ـ عدوان.كمال، فتح:الميلاد والمسيرة ،شؤون فلسطينية ،عدد 17 ، 1973.

-عمر.محجوب،فلسطين الديمقراطية:هدف ،خطة،وحتمية تاريخية ،شؤون فلسطينية ،عدد 42/42 .
- شعت.نبيل ،نحو فلسطين ديمقراطية ،شؤون فلسطينية ،عدد-2.

- مندس .هاني ،"تسوية سيناء وأوهام التسوية الوطنية " مجلة شئون فلسطينية عدد50/51 -أكتوبر /نوفمبر 1975.

- نشرة الثأر الناطقة باسم حركة القوميين العرب، 24/4/1958.

- مجلة الحرية ، أعدد مختلفة.

- جريدة القدس العربي ، لندن،3/10/91

وثائق وتقارير

- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ـ التقرير النظري والسياسي والتنظيمي ـ المؤتمر الوطني العام الثاني ،أيار1981 ، دار أبن خلدون، بيروت.

- كلمة "فتح" في المؤتمر الثاني لنصرة الشعوب العربية ــ في القاهرة ــ يناير 1969 ــ انظر كتاب فتح السنوي ــ 1969.

- جبهة التحرير العربية ،الطريق القومي لتحرير فلسطين ، بيروت ، دار الطليعة ، 1970 .

- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ،النظام الداخلي .

- بيان صادر عن المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، على اثر انعقاد المجلس الوطني الفلسطينية في عمان.**

**السيرة الأكاديمية والعلمية للمؤلف**

**أ-د/إبراهيم خليل العبد أبراش**

**- من مواليد قطاع غزة بفلسطين**

**- دكتوراه في القانون العام- العلوم السياسية -من جامعة محمد الخامس بالرباط 1985.
- ممارسة التدريس الجامعي منذ 1978 حتى 2000 في الجامعات المغربية.
- أستاذ في جامعة الأزهر بغزة منذ أكتوبر2000.
- رئيس قسم الاجتماع و العلوم السياسية بكلية الآداب بجامعة الأزهر.
- عميد كلية الآداب بجامعة الأزهر بغزة.
- الإشراف على عشرات رسائل الماجستير والدكتوراه .
- مؤسس ومشارك في العديد من مراكز البحوث والمؤتمرات والندوات العلمية.
- وزير الثقافة المستقيل في الحكومة الفلسطينية الثالثة عشر**

 **الكتب  المنشورة في دور نشر عربية وفلسطينية وموزعة في المكتبات العربية.**

**1- البعد القومي للقضية الفلسطينية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.
2- المؤسسات والوقائع الاجتماعية :نظرة تاريخية عالمية، مؤسسة الطباعة والتوزيع للشمال، الرباط، 1994.**

**3- البحث الاجتماعي : قضاياه، مناهجه، إجراءاته، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش، جامعة القاضي عياض، 1994.
4- تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع،الرباط، 1998.
5- علم الاجتماع السياسي، منشورات  دار الشروق، عمان، 1998.
6- الحركة القومية في مئة عام ( عمل جماعي )، منشورات دار الشروق، عمان، 1998
7- المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 1999.
8- تاريخ الفكر السياسي، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 1999.
9-العرب والنظام الدولي الجديد ( عمل جماعي )، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
10-الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق، منشورات الزمن، الرباط، 2001.
11-الجهاد : شرعية المبدأ والتباس الممارسة، منشورات ألوان مغربية، مكناس، المملكة المغربية،2003.
12-فلسطين في عالم متغير : فلسطين تاريخ مغاير، المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي  رام الله،2003.
13-القضية الفلسطينية والشرعية الدولية (دراسة نقدية)،المركز القومي للدراسات والتوثيق،غزة،2004.
14-المجتمع الفلسطيني (من منظور علم الاجتماع السياسي )مكتبة ومطبعة دار المنار،غزة،2004.
15-النظرية السياسية بين التجريد والممارسة،مكتبة ومطبعة دار المنارة،2004،الطبعة الثانية.
16-علم الاجتماع السياسي،طبعة ثانية،مطبعة دار المنارة،غزة،2005.
17-المجتمع الفلسطيني :التطور التاريخي والبناء الاجتماعي،دار المنارة،2006.**

**18- المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية،دار الشروق،عمان،2009.**

**قائمة بالبحوث المنشورة في مجلات علمية وجامعية متخصصة**

**1-الفلسطينيون والوحدة العربية : منذ قيام الحركة القومية العربية حتى نكبة 1948 -، مجلة المستقبل العربي،  العدد 64، السنة،1984 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
2- الفلسطينيون والوحدة العربية :منذ نكبة 1948 حتى اليوم، مجلة المستقبل العربي، العدد 65، السنة،1984 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
3- بين اليهودية والصهيونية، مجلة الوحدة، عدد 15، ديسمبر 1985، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط.
4- الثورة الفلسطينية بين استقلالية القرار ومسألة التداخل القومي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 158/159،سنة 1986، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، قبرص.
5-  الحركة القومية العربية واستقلالية العمل الفلسطينية ، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 164/165،سنة 1986، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، قبرص.
6- بين اليهودية والصهيونية،مجلة العلوم الاجتماعية،جامعة الكويت،صيف 1988.
7- القطرية الفلسطينية : لماذا وإلى أين ؟ مجلة الوحدة، عدد 49، أكتوبر 1988، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط.
8- مفهوم الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة الوحدة، عدد 53، فبراير 1989، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط.
9- الدولة الفلسطينية بين قومية القضية وخصوصية المرحلة، مجلة الوحدة، عدد 58/59، يوليو/ أغسطس  1989، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط.
10-نظرات في القضية العربية (قراءة نقدية تحليلية)مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت ، خريف 1989.
11-حقوق الإنسان ومفهوم حقوق الشعب الفلسطيني، مجلة الوحدة، عدد 63/64، ديسمبر/ يناير  90/ 89 19، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط.
12-العنف السياسي بين الإرهاب والعنف المشروع، مجلة الوحدة، عدد 67، أبريل  90 19، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط.
13-حرب الخليج وتأثيراتها المستقبلية في القومية والمصير العربي،  مجلة شؤون فلسطينية، العدد 219/220،سنة 1991، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، قبرص.
14-البعد القومي المغدور للقضية الفلسطينية، مجلة الوحدة، عدد 106، يونيو  1994، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط.
15-حدود استحضار المقدس في الأمور الدنيوية : ملاحظات منهاجية، مجلة المستقبل العربي عدد 180، السنة 1994، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
16-حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد، مجلة المستقبل العربي، العدد 185، السنة 1994 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
17-حقوق الشعب الفلسطيني من الشرعية التاريخية إلى الشرعية التفاوضية،مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 42،ربيع 2000، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
18-المشروع القومي العربي،مجلة رؤية،الهيئة العامة للاستعلامات،غزة، العدد 4 كانون أول 200.
19-الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق، مجلة كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، العدد 15، السنة 2000، جامعة القاضي عياض، مراكش.
20-لماذا لم يتم تفعيل قرارات الشرعية الدولية حول القضية الفلسطينية؟ : الشرعية الدولية ورهانات القوة ، المجلة المغربية للقانون والسياسة والاقتصاد، العدد 33/34 السنة 2000، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالرباط.
21-مفهوم الدولة في المواثيق الفلسطينية،مجلة رؤية،الهيئة العامة للاستعلامات،غزة،عدد 5،كانون ثاني 2001.
22-المجتمع المدني الفلسطيني :من الثورة على الدولة،مجلة رؤية،الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 6،شباط 2001.
23-فتح الانطلاقة بين الأمس واليوم،مجلة رؤية،الهيئة العامة للاستعلامات ،نيسان 2001.
24-قرارات الشرعية الدولية حول القضية الفلسطينية:بين التآمر الخارجي والتقصير الداخلي، مجلة رؤية،الهيئة العامة للاستعلامات، العدد12،أيلول 2001.
25-البعد الديني للقضية الفلسطينية، مجلة رؤية،الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 13،تشرين أول 2001.
26-الإرهاب  :إشكاليته في تعريفه لا في محاربته، مجلة رؤية،الهيئة العامة للاستعلامات، العدد17،آذار 2002.
27-الوضع الراهن للصراع في الشرق الأوسط،تغير في طبيعة الصراع أم في أدواته؟، مجلة رؤية،الهيئة العامة للاستعلامات، العدد19،حزيران 2002.
28-المجتمع المدني : محاولة في التأصيل ونموذج للتطبيق، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، الرباط،العدد 44/54، السنة 2002.
29-بعد عامين الانتفاضة إلى أين؟ مجلة رؤية،الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 21،أيلول 2002.
30-مقاربة قانونية لجرائم إسرائيل ضد الإنسانية، مجلة رؤية،الهيئة العامة للاستعلامات، العدد22،آب 2003.
31-مسالة الهوية في مشروع الدستور الفلسطيني، مجلة رؤية،الهيئة العامة للاستعلامات، العدد25،تشرين ثاني 2003.
32-بين السياسة والدين:الأصولية والعلمانية، مجلة رؤية،الهيئة العامة للاستعلامات، العدد23،أيلول 2003.
33-جامعاتنا في مفترق طرق، مجلة رؤية،الهيئة العامة للاستعلامات، العدد26،كانون أول 2003.
34-النظام السياسي الفلسطيني ولد مأزوما وما يزال، مجلة السياسة الدولية،عدد54،مؤسسة الأهرام،القاهرة،2003.
35-الاستشراف كأحد أركان النظرية الاجتماعية /السياسية،بحث قدم ضمن أعمال المؤتمر العلمي التاسع لكلية الآداب بجامعة فيلادلفيا،عمان، الأردن 2004.
36- مفهوم الدولة الفلسطينية :النشأة والتطور، مجلة السياسة الدولية،عدد57،مؤسسة الأهرام،القاهرة، يوليو 2004.
37-النظام الدولي الراهن والتباس مفهوم الشرعية الدولية،مجلة البصائر،جامعة البتراء،عمان،يونيو 2005.
38-المقاومة والإرهاب:جدل حول التوصيف والهدف،بحث قدم  في المؤتمر العلمي الدولي العاشر لكلية الآداب بجامعة فيلادلفيا المنعقد في إبريل 2005.
39-جدل العسكري والسياسي في التجربة السياسية الفلسطينية،بحث قدم للمؤتمر العلمي الدولي(ذاكرة وطن ومسيرة شعب ) في جامعة الأقصى،نوفمبر 2005.
40-العولمة تجدد تساؤلات عصر النهضة،بحث منشور في مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2006.
41-ثقافة الخوف في مناطق السلطة الفلسطينية، بحث قدم  في المؤتمر العلمي الدولي الحادي عشر لكلية الآداب بجامعة فيلادلفيا المنعقد في إبريل 2006.**

**42 - التباس مفهوم وواقع التعددية في النظام السياسي الفلسطيني :العلاقة بين المنظمة والسلطة وحركة حماس.المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد الثاني عشر،خريف 2006،**

**43-الفكر العربي ومسألة الهوية في ظل العولمة،بحث قدم لمؤتمر الفكر العربي في ظل العولمة والذي نظمه الجامعة العربية الأمريكية،في نوفمبر 2006.
44-الانتخابات الفلسطينية والانزلاق نحو الديمقراطية (ديمقراطية خارج السياق). مجلة سياسات،مجلة فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة ـرام الله،شتاء 2007.
45-المقاومة الفلسطينية بين الواقع وما تنقله الفضائيات العربية،بحث قدم في مؤتمر ثقافة الصورة الذي نظمته جامعة فيلادلفيا بعمان في ابريل. 2007.**

**46-النظام السياسي الفلسطيني،مجلة سياسات، مجلة فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة ـرام الله،2009.**

**47- جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني،مجلة الدراسات الفلسطينية،مجلد 20،عدد 78، ربيع 2009**

**ومئات المقالات في  صحف عربية وأجنبية ومواقع الكترونية.**

**البريد الإلكتروني:** **Ibrahem-ibrach@hotmail.com**

**الموقع الخاص:** [**www.palnation.org**](http://www.palnation.org)

 **الفهرس**

**الفصل الأول**

**المبحث الأول**

**مقاربة نظرية لمفهوم المشروع الوطني**

**المطلب الأول:مقاربة نظرية لمفهوم المشروع الوطني**

**المطلب الثاني :المشروع الوطني الفلسطيني: مشروع تحرر وطني**

**المبحث الثاني**

**المشروع الوطني الفلسطيني :ملابسات التأسيس**

**المطلب الأول:جذور الوطنية الفلسطينية**

**المطلب الثاني:منظمة التحرير وأحياء الكيانية السياسية**

**الفصل الثاني**

**الدولة الفلسطينية في المواثيق الفلسطينية**

**المبحث الأول**

**دولة فلسطين الديمقراطية العلمانية**

**المطلب الأول: الجذور التاريخية للفكرة**

**المطلب الثاني :شكل ومضمون فلسطين الديمقراطية**

**المطلب الثالث:فلسطين الديمقراطية في مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية**

**المبحث الثاني**

**الدولة في إطار سياسة المرحلية**

**المطلب الأول :الأسباب الموضوعية والذاتية لسياسة المرحلية:**

**المطلب الثاني : المؤيدون والمعارضون للمرحلية**

**الفصل الثالث**

**البحث عن الدولة في إطار قرارات الشرعية الدولية**

**المبحث الأول**

**ملابسات الانتقال من الشرعية التاريخية إلى الشرعية الدولية**

**المطلب الأول:الاعتراف بقرارات الشرعية الدولة (واقعية الاختلال بموازين القوى )**

**المطلب الثاني:غياب تعامل عقلاني مع قرارات الشرعية الدولية**

**المبحث الثاني**

**استحقاق الدولة (استحقاق أيلول)**

**المطلب الأول:لماذا الذهاب للأمم المتحدة؟**

**المطلب الثاني:لماذا لم تثمر خطوة استحقاق الدولة؟**

**الفصل الرابع**

**الدولة و المشروع الوطني في متاهات التسوية والسلطة**

**المبحث الأول**

**الصراع على السلطة ومستقبل الدولة**

**المطلب الأول: السلطة الوطنية :خطوة نحو الدولة أم عائقا أمامها**

**المطلب الثاني :تغيير وظيفة السلطة بدلا من حلها**

**المبحث الثاني**

**تحديات المشروع الوطني كمشروع دولة وطنية مستقلة**

**المطلب الأول:الأستيطان وغياب المرجعية الدولية الداعمة للدولة**

**المطلب الثاني:المشاريع البديلة المهددة لمشروع الدولة الوطنية**

**المطلب الثالث:الانقسام كعائق أمام الدولة في الضفة وغزة . حركة حماس وتهديد الأسس الفكرية للمشروع الوطني**

**الفصل الخامس**

**مراجعة شمولية لفكر وإستراتيجية العمل الوطني الفلسطيني**

**المبحث الأول**

**التيه السياسي كنتاج لفشل (النظام السياسي).**

**المطلب الأول: مأزق النخب والأحزاب لا يغير من عدالة القضية وثبات الحق.**

**المطلب الثاني:استقراء أسباب مأزق النظام السياسي كمدخل لإستراتيجية وطنية جديدة**

**المبحث الثاني**

**نحو إستراتيجية وطنية جديدة**

**الهدف/المستوى الأول: عاجل ومرحلي (تقاسم وظيفي وطني)**

**الهدف /المستوى الثاني: إستراتيجي ( التوافق والتراضي على ثوابت ومرجعيات القضية الوطنية).**

**المراجع
خاتمة**

1. - في مقابلة أجراها تلفزيون فلسطين مع الرئيس أبو مازن في الذكرى السابعة والخمسين لانطلاقة حركة فتح قال بأن القمة العربية كلفت السيد أحمد الشقيري بالبحث في كيفية تنظيم الشعب الفلسطيني وإنشاء هيئة سياسية تمثلهم ،وأن الشقيري بدأ الاتصال بالفلسطينيين من مختلف الاتجاهات السياسية بما فيهم شباب حركة فتح – قيد التأسيس- وأقتنع بالرؤية الفلسطينية ،ويقول الرئيس أبو مازن أن الشقيري جاء ممثلا للدول العربية وعاد لهم ممثلا للفلسطينيين. [↑](#footnote-ref-2)
2. من الملفت للانتباه أن أبو مازن مهندس التسوية في إطار أوسلو وما لحقه من اتفاقات ثم رئيس وزراء في السلطة، هو نفسه الذي طرح لأول مرة قضية الاتصال باليهود غير الصهاينة ثم بالإسرائيليين وكان وراء إدراج بنود في مقررات المجلس الوطني الفلسطيني المتعاقبة تسمح بذلك. [↑](#footnote-ref-3)
3. شخصت حركة القوميين العرب الصراع في فلسطين بأنه صراع بين العرب واليهود في معركة الثأر من اليهود لا تنحصر في حربنا ضد اليهود في إسرائيل، بل إنها معركة شاملة ضد كل يهودي أثيم وخاصة القاطنين في مختلف أجزاء الوطن العبي.

نشرة الثأر الناطقة باسم الحركة، 24/4/1958

نبيل شعت، نحو فلسطين ديمقراطية، شؤون فلسطينية، عدد2، ص6 [↑](#footnote-ref-4)
4. -أبو أياد(صلاح خلف)،فلسطيني بلا هوية،مطبعة الكاظمية الكويت،ص:4. [↑](#footnote-ref-5)
5. -كلمة فتح في المؤتمر الثاني لنصرة الشعوب العربية، القاهرة،يناير 1969.أنظر كتاب فتح السنوي 1969،ص:111. [↑](#footnote-ref-6)
6. -يصف أبو إياد في كتابه (فلسطيني بلا هوية)الأثر الذي تركه حديثه للقادة العرب عن المجازر التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني بالأردن عام 1970 "كانت وجوههم ساكنة باردة ونظراتهم غائبة أو لا مبالية،صحيح أنهم كانوا يصغون إلي بأدب ولكن إصغاء متجرد غير آبه جعلني أستشعر البرودة في ظهري،أصحيح أن من أراهم أمامي هم زعماء الأمة العربية الساخطة المنكرة لهذه المأساة الرهيبة التي يعيشها الشعبان الأردني والفلسطيني ". [↑](#footnote-ref-7)
7. -صدرت المقالات الثلاثة متوالية :20/11/1969 – 1/1/1970 \_19/1/1970.وكانت بتوقيع محمد رشيد. [↑](#footnote-ref-8)
8. - محمد رشيد،مرجع سابق،ص:40-41. [↑](#footnote-ref-9)
9. -جورج حبش،جريدة الهدف،عدد 22،تاريخ 20/12/1969. [↑](#footnote-ref-10)
10. - ورد في ناجي علوش،مناقشات حول الثورة الفلسطينية،بيروت،1975،ص:156. [↑](#footnote-ref-11)
11. - الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين،النظام الداخلي،ص:9. [↑](#footnote-ref-12)
12. -نايف حواتمة،نحو حل ديمقراطي للقضية الفلسطينية،مجلة الحرية،12/1/1970. [↑](#footnote-ref-13)
13. -غازي خورشيد،دليل حركة المقاومة الفلسطينية، مركز الأبحاث الفلسطيني،بيروت،1971.ص:102. [↑](#footnote-ref-14)
14. -جبهة التحرير العربية،الطريق القومي لتحرير فلسطين،بيروت،دار الطليعة،1970،ص:110. [↑](#footnote-ref-15)
15. - المصدر نفسه،ص:114 -115. [↑](#footnote-ref-16)
16. المصدر نفسه،ص:130. [↑](#footnote-ref-17)
17. -لينين،مختارات،الجزء الثاني،دار التقدم،موسكو،ص:5 .حيث يقول حول الموضوع " إن المساومات كثيرا ما تفرضها الظروف بصورة لا ندح عنها على الحزب المناضل نومن السخافة الامتناع عن القبول تسديد الدين أقساطا،وإن مهمة الحزب الثوري حقا لا تفرض إعلان الامتناع عن كل مساومة بل تفرض معرفة الحزب كيف يبقى عبر جميع المساومات نما دامت محتمة لا مندوحة عنها مخلصا لمبادئه الطبقية ولمهمته الثورية ". [↑](#footnote-ref-18)
18. - أبو إياد،فلسطيني بل هوية ن مرجع سابق،ص:218- 219. [↑](#footnote-ref-19)
19. -نفس المصدر،ص:220 [↑](#footnote-ref-20)
20. -مجلة الحرية،15/3/1971 [↑](#footnote-ref-21)
21. -في مارس 1972 طرح الأردن مشروعا سماه(المملكة العربية المتحدة) يقوم على أساس وحدة ضفتي الأردن في مملكة واحدة يمثل شرق النهر القطر الأردني وغرب النهر القطر الفلسطيني،وفتح المجال لأي ارض فلسطينية تتحر ويرغب أهلها في الانضمام للملكة تحت عرش الملك حسين. [↑](#footnote-ref-22)
22. - السيد ياسين (إشراف)،الدولة الفلسطينية،رؤية مستقبلية،مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،القاهرة،19980،ص:32 [↑](#footnote-ref-23)
23. -- نايف حواتمه،المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة،ندوة شؤون فلسطينية،عدد 30،ص:8-9 [↑](#footnote-ref-24)
24. -الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين،التقرير النظري والسياسي والتنظيمي،المؤتمر الوطني العام الثاني،آيار 1981،بيروت،دار ابن خلدون،ص:242 – 249 . [↑](#footnote-ref-25)
25. -تشكلت جبهة الرفض الفلسطينية من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية –القيادة العامة وجبهة التحرير العربية. [↑](#footnote-ref-26)
26. -جورج حبش،المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة،ندوة شؤون فلسطينية، مرجع سابق،ص:17. [↑](#footnote-ref-27)
27. -نفس المصدر. [↑](#footnote-ref-28)
28. -حديث لأحمد جبريل مع مجلة (إلى الأمام) بيروت 12/7/1974،ورد في الدولة الفلسطينية،رؤية مستقبلية،مرجع سابق،ص:33 [↑](#footnote-ref-29)
29. نشير إلى أن دورة المجلس الوطني في عمان –نوفمبر- 1984م لم تشارك فيها جميع الفصائل الفلسطينية بعكس دورة الجزائر حيث امتنع عن الحضور جزء من حركة فتح –المنشقون- والصاعقة والجبهة الشعبية القيادة العامة، وجبهة النضال الشعبي –وهم ما يطلق عليهم التحالف الوطني وكذلك التحالف الديمقراطي لم يحضر هذا الاجتماع وهو مكون من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والحزب الشيوعي الفلسطيني. [↑](#footnote-ref-30)
30. -ما يستحضر هذا التساؤل هو تزامن وقف العمليات الاستشهادية داخل الخط الأخضر مع قرار حماس بالمشاركة بالانتخابات المحلية مع تحرك نشط لوزير خارجية قطر آنذاك تمثل بلقاءات متكررة مع قادة إسرائيليين ومع قادة حركة حماس ،ثم التزام حركة حماس بتهدئة بعد خروج الجيش الإسرائيلي من القطاع واقتصار إطلاق الصواريخ على إسرائيل من قطاع غزة دون الضفة الغربية وعملية العسكرة وبناء جيش وميليشيات ومعسكرات تدريب لحماس في قطاع غزة دون الضفة الغربية قبل سيطرتها على غزة الخ. [↑](#footnote-ref-31)
31. - ترفض حركة حماس وصف ما جرى بأنه انقلاب وتسميه حسما عسكريا من منطلق أنها كانت تشكل الحكومة فكيف تنقلب الحكومة على نفسها؟ ما نقصده بالانقلاب ليس الانقلاب على الحكومة بل الانقلاب على مرجعية الحكومة أي السلطة و النظام السياسي والاتفاقات المؤسسة لهما. [↑](#footnote-ref-32)
32. - أحمد بن يوسف،حركة المقاومة الإسلامية حماس:حدث عابر أم بديل دائم؟شيكاغو،المركز العالمي للبحوث والدراسات ،1990،ص:120. [↑](#footnote-ref-33)
33. - من أبرز المظاهر الشكلانية للتيه هو ذلك الخلط اللغوي في توصيف الحالة السياسية،فلا المثقفون والمفكرون ولا السياسيون قادرون على الاتفاق على توصيف الحالة السياسية بترميزها بمصطلح واحد.تارة يتحدثون عن مرحلة تحرر وطني وتارة عن سلطة سياسية وأخرى عن دولة ومرة عن كيان سياسي ،تارة يتحدثون عن النظام السياسي بنفس المعنى الذي يعطونه للدولة ،ومع ذلك يدمجون مرحلتي التحرر الوطني ومرحلة السلطة فيقعون في خطأ الخلط والتلفيق بين القوانين الحاكمة والناظمة لمرحلة التحرر الوطني وتلك الناظمة والحاكمة لمرحلة الدولة. [↑](#footnote-ref-34)
34. - من مظاهر التيه أن الجبهة الشعبية وأيضا الديمقراطية تقول بالمقاومة وتملك أجنحة عسكرية في قطاع غزة حيث خرج الاحتلال ،فيما تمالئ السلطة ومجردة من السلاح في الضفة الغربية حيث يوجد الاحتلال. [↑](#footnote-ref-35)
35. -(كل الخيارات مفتوحة)شعار الأقوياء وليس شعار الضعفاء ،وبالتالي فلا محل ولا قيمة لهذا الشعار في الساحة الفلسطينية وخصوصا في ظل حالة الانقسام ،فعندما يفشل خيار التسوية ويفشل خيار المقاومة فأية خيارات أخرى.إن استمرت حالة الانقسام لن تنتج إلا مزيدا من الهزائم أو خيار(عليَّ وعلى أعدائي). [↑](#footnote-ref-36)
36. -نشير هنا أن الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني عام 1974 وصدور عشرات القرارات الدولية لصالح الشعب الفلسطيني جاء في وقت كانت تمارس فيه المنظمة الكفاح المسلح وتصنف كحركة إرهابية في غالبية الدول الأوروبية .فرضت المنظمة نفسها بالرغم من كل ذلك لأنها بالإضافة إلى الظروف الدولية المواتية،كانت تمثل الكل الفلسطيني ،بمعنى أن وحدة الشعب ووحدة ووحدانية القيادة هو ما جعل العالم يحترمنا . [↑](#footnote-ref-37)
37. - عملت إسرائيل على تدمير الاقتصاد الفلسطيني من خلال بروتوكولات باريس الاقتصادية المتممة لاتفاقات أوسلو ومن خلال إجراءات على الأرض كمصادرة الأراضي الزراعية أو تقطيع أوصالها ومن خلال تدمير المنشئات الصناعية وفرض قيوم على تصدير المنتجات الفلسطينية وإدخال المواد الخام أيضا من خلال شراكة مذلة مع نخب اقتصادية فلسطينية.كان الهدف من هذه الإجراءات تجويع الشعب لإجباره على القبول بأي حل سياسي.هذه السياسة لم تنجح ولكنها أدت لتبعية الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني لجهات مانحة أجنبية وهي تبعية مضرة بالمشروع الوطني ومعيقة له. [↑](#footnote-ref-38)
38. - انتهت انتفاضة 1987 بتوقيع اتفاقية أوسلو وانتهت انتفاضة الأقصى بالانقسام.فهل كانت الانتفاضتان عفويتين أم موجهتين ومخطط لهما؟إن كانتا عفويتين فيمكن تفهم ما جرى لهما وبالتالي لا نحمل القيادات السياسية مسؤولية مآلهما ولكن القيادات والفصائل تقول بأن الانتفاضتين كانتا موجهتين من قبلهما ،معنى هذا أن الفصائل وخصوصا حركتا فتح وحماس وجهتا أو وظفتا الجماهير المنتفضة لهذه النهاية ،حركة فتح وجهت انتفاضة 1987 لتمرير نهج التسوية وتوقيع اتفاقية أوسلو ،وحركة حماس وجهت انتفاضة الأقصى للانقلاب على النظام السياسي ولتسيطر على قطاع غزة. [↑](#footnote-ref-39)
39. -غالبية مستشاري الرئيس أبو مازن ، شخصيات غير شعبية وبسمعتها سيئة وفشلوا إما في الانتخابات التشريعية أو انتخابات مؤتمر حركة فتح أو فشلوا وأبعدوا عن أحزابهم ،مما يثير التساؤل حول المعايير التي على أساسها يتم اختيار هؤلاء وهل هم متواجدين بإرادة الرئيس أم مفروضون عليه من قوى خارجية؟. [↑](#footnote-ref-40)
40. - غالبية أبناء قادة فصائل منظمة التحرير انسلخوا عن العمل النضالي:ثقافة وممارسة واغتنوا وأصبحوا من أصحاب الثروة والجاه فيما حالة الشعب تزداد سوءا وآباؤهم يتحدثون عن النضال وعن معاناة الشعب !هذه ظاهرة تحتاج لدراسة من علماء الاجتماع السياسي، إن لم يكن القائد قدوة لأبنائه في نهجه النضالي فكيف سيكون قدوة لأبناء الشعب؟ لو كان الأبناء يعتقدون أن آباءهم يسيرون على الطريق الصحيح لاتبعوا نهجه. [↑](#footnote-ref-41)
41. -بالرغم من أن رائحة فضائح رموز في السلطة قد زكمت الأنوف فلم تجري أية محاسبة لأي منهم، ،فهؤلاء ما زالوا يسرحون ويمرحون كقادة ورجال أعمال والأبناء يراكمون الثروات التي سرقها الآباء ويجدوا في مواقع أبائهم ونفوذهم الرسمي والمعنوي سندا في ذلك.وفضيحة أموال المشاركين في تجارة الأنفاق في قطاع غزة والتي تضرر منها آلاف العائلات ما زالت عالقة وتضرب حركة حماس ستارا من الكتمان حول الموضوع ويقال إن قادة في حماس ليسوا بعيدين عن الفضيحة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر،بالإضافة إلى السرية التي تحيط بمصادر تمويل حركة حماس وحكومتها. [↑](#footnote-ref-42)
42. -يوجد ما يمكن اعتباره رشوة جماعية للشعب :الدول المانحة من خلال الرواتب والمشاريع ،وكالة الغوث ،المنظمات الأهلية ،الدول الإقليمية والعربية من خلال الأموال التي تقدمها مباشرة للسلطة أو غير مباشرة للتنظيمات ،جماعات الإسلام السياسي عبر العالم الخ،كل ذلك جعل أكثر من نصف الشعب الفلسطيني يتقاضى راتبا أو ما يوازيه من المساعدات وهو جالس في بيته ،وهذا خلق مجتمعا غير منتج وبالتالي مرتبطا بهذه الجهات الخارجية ،وبالتالي غير متحمس لتغيير الحال ما دامت نخبه وأحزابه غير معنية باستنهاض الحالة الوطنية . [↑](#footnote-ref-43)
43. -جريمة المفاوضين الفلسطينيين لا تقل عن جريمة إسرائيل في موضوع الاستيطان لأنه لا يُعقل أن يستمر المفاوضون الفلسطينيون بالتفاوض حول موضوع الاستيطان لمدة ثمانية عشر عاما فيما الاستيطان يتواصل بتسارع وفيما يوجد مرجعية دولية تقول بعدم شرعية الاستيطان في الأراضي المحتلة؟والأخطر من ذلك أن نفس الفريق المفاوض وكبير المفاوضين يترقى تنظيميا ووظيفيا ويتهيأ لقيادة ماراتون مفاوضات جديدة تحت عنوان إعلان تجسيد قيام الدولة!.فهل الذين يفشلون في إنجاز المهام الأصغر يمكنهم إنجاز المهام الأكبر؟. [↑](#footnote-ref-44)
44. - إذا كانت حركة حماس والجهاد الإسلامي تمثلان تيارا إسلاميا مرتبطا بالإسلام السياسي الخارجي ،فلماذا لا تتوحد القوى الوطنية في إطار واحد لمواجهة هذا التيار الأصولي؟ لماذا لا يعيد التيار الوطني بكل فصائله بناء منظمة التحرير ثم يطلب من حماس و الجهاد المشاركة أو يواجهونها كجبهة متحدة؟ [↑](#footnote-ref-45)
45. -ندرك الحالة المتردية لمنظمة التحرير مؤسسات وشخصيات وبالتالي لا ندافع عن واقع المنظمة بل عن صفتها المعنوية والسياسية حيث من خلالها يعترف العالم بالشعب الفلسطيني وبقضيته السياسية ومن خلالها يتواجد تمثيل الشعب الفلسطيني في كل المنظمات والمحافل الدولية،لو انتهت المنظمة أو شكل الفلسطينيون هيئة جديدة سيحتاج الأمر لجهود مضنية حتى تكتسب اعترافا دوليا وقد لا يحدث ذلك في ظل واقع النظام الدولي الجديد،وعليه سيكون من الأفضل الحفاظ على المنظمة مع تطويرها وتوسيعها لتستوعب كل القوى السياسية ،وفي داخلها يمكن تجديد المشروع الوطني . [↑](#footnote-ref-46)